جامعة قاصدي مرباح ــ ورقلة
كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير
تخصص : تجارة دولية

بعنوان

واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه

إعداد الطالب :
بوشول السعيد

إشراف الدكتور :
قويدري محمد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 23- 06-2009

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور	عزاوي عمر	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	رئيسا
الدكتور	قويدري محمد	أستاذ محاضر	جامعة الأغواط	مقررا
الدكتور	فرحي محمد	أستاذ محاضر	جامعة الأغواط	مناقشا
الدكتور	لعمى أحمد	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مناقشا
الدكتور	مصيطفى عبد اللطيف	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2009/2008

الإهداء

أتقدم بهذا العمل هدية متواضعة إلى :

- إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ؛
- إلى كل من ربانا وعّلمنا، فله الفضل والإحسان ؛
- إلى كل من آمن بالكلمة الصريحة البعيدة عن الغرض، والهوى، الهادفة إلى ما هو أفضل ؛
- إلى كل من هو أهل للتقدير والاحترام والإهداء .

شكر وتقدير وعرفان

الشكر لله أولا وأخيرا، فله الحمد والمنة، ألا بفضل الله تتم الصالحات.

وبعد أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلى:

- الأستاذ الجدير : د/محمد قويدري الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث، فكان لنا نعم المعلم الناصح والصابر، فله علينا دين سنبقى عاجزين على أدائه.
- إلى أساتذتي الأعزاء الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا، فلهم الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتم التي ستنير دربنا العلمي .
- إلى كل من وقف معنا ودعمنا من بعيد أو قريب على إنجاز هذا البحث بجهده، ووقته، ودعائه، ودام ودمنا معه أوفياء.

الملخص :

الكلمات المفتاح : التكامل الاقتصادي ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، العملة الخليجية الموحدة .

إن الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرين فرض على مختلف الدول ، التفكير والاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية ، ولقد كانت هناك محاولات عربية عديدة في هذا الإطار ، مروراً بالعديد من التكتلات الاقتصادية العربية الجزئية، والتي بلغ أكثرها بلورة مجلس التعاون الخليجي ، وشهدت الأعوام الأخيرة نقلة نوعية هامة لا تخفى على المتابع لمسيرة المجلس التي دخلت مرحلة متقدمة من التكامل والتوحد معالمها عديدة، منها الانتقال من منطقة التجارة الحرّة إلى إقامة الاتحاد الجمركي، وتأسيس السوق الخليجية المشتركة ، ورغم النجاحات التي حققتها مسيرة تكامل دول الخليج العربية، ولا تزال تحديات تحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل والمنافسة في عالم التكتلات وعصر العولمة ماثلة، كما تتواصل الجهود لتحقيق آفاق التكامل الاقتصادي الخليجي وذلك في إطار خطوات أولية من شأنها إنشاء منطقة العملة الموحدة الخليجية مع بداية عام 2010 تؤكد الدراسة أنه على الرغم من مسيرة مجلس التعاون بين دول الخليج العربية على مدى أكثر من 28 عاما فان الشروط الأساسية لقيام منطقة عملة موحدة لم تتوافر بالكامل بعد .

Abstract :

Key words: economic integration, the Cooperation Council for the Arab Gulf States, the unified Gulf currency.

The reality created by the end of the twentieth century, the imposition of the various states of thought and direction to the formation of economic blocs, and there have been many attempts in the Arab context, through many of the micro-Arab economic blocs, which was the most elaborate the Gulf Cooperation Council, and recent years have seen a significant qualitative leap are known to those who follow the march of the Council, which entered an advanced stage of integration and many features of autism, including the transition of the free trade zone to establish a customs union, and the establishment of a GCC common market, despite the successes achieved by the process of integration of the Arab Gulf States, is still the challenge of achieving sustainable development and diversification of sources income and competition in the world of clusters and fresh era of globalization, as efforts continue to achieve economic integration, the prospects for the Gulf as part of initial steps that the establishment of a unified GCC currency in 2010 with the start of the study that, in spite of the progress of the cooperation between the Arab States of the Gulf for more than 28 years, the basic conditions for the single currency zone have not yet been fully.

الموضوع	الصفحة
♦ **الإهداء**	III
♦ **الشكر**	IV
♦ **ملخص**	V
♦ **قائمة المحتويات**	VI
♦ **قائمة الجداول**	VII
♦ **قائمة الأشكال البيانية**	VIII
♦ **قائمة الملاحق**	IX
المقدّمـــــــــة العامـــــــــة	
♦ **تمهيد**	أ
♦ **إشكالية البحث**.....	ب
♦ **أهداف الدراسة**	ب
♦ **فرضيات البحث**.....	ب
♦ **أهمية البحث**	ج
♦ **مبررات ودوافع اختيار الموضوع**	ج
♦ **الدراسات السابقة**	د
♦ **منهج البحث**	و
♦ **هيكل البحث**	و
♦ **صعوبات إنجاز البحث**	و
الفصل الأوّل : الإطار النظري للتكامل الإقتصادي.	1
♦ **تمهيد**	2
المبحث الأول: مفهوم التكامل الإقتصادي ومرتكزاته	3
المطلب الأول : التكامل الاقتصادي المفهوم والأهمية و الشروط.	3
أولاً : تعريف التكامل الاقتصادي	3
ثانيًا : أهمية التكامل الاقتصادي	6
ثالثًا : مقومات التكامل الاقتصادي وشروطه.....	7
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي	12
أولاً : المدرسة الوظيفية	12

ثانيًا : المدرسة الوظيفية الجديدة	13
ثالثًا : المدرسة التعددية	14
رابعًا : المدرسة الفيدرالية .....152.....	16
المبحث الثاني : مراحل التكامل الاقتصادي.....	17
المطلب الأول : منطقة التجارة الحرة	17
أولاً : تعريف منطقة التجارة الحرة.....	17
ثانيًا : الآثار المترتبة على حرية تحركات السلع داخل منطقة التجارة الحرة	18
ثالثًا : نماذج من مناطق التجارة الحرة في بعض المجموعات الدولية	20
المطلب الثاني : مرحلة الاتحاد الجمركي	22
أولاً : تعريف الاتحاد الجمركي	22
ثانيًا : الآثار المترتبة على إقامة اتحاد جمركي على دول الأعضاء وغير الأعضاء .	23
المطلب الثالث : مرحلة السوق المشتركة	25
أولاً : تعريف السوق المشتركة ومقتضياتها	25
ثانيًا : بعض النماذج من السوق المشتركة في العالم	25
المطلب الرابع : مرحلة كل من الاتحاد الاقتصادي والاندماج الاقتصادي	28
أولاً : الاتحاد الاقتصادي	28
ثانيًا : الاندماج الاقتصادي.....	28
ثالثًا : تجـــربة الاتحـــاد الأوربـــي.....	30
♦ **خلاصة الفصل الأول**.....	33
الفصل الثاني : مسيرة التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.	35
♦ **تمهيد**	35
المبحث الأول : خطوات تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية	36
المطلب الأول : العوامل التي عجلت في قيام المجلس	36
أولاً : العوامل الداخلية	36
ثانيًا : العوامل الخارجية	37
المطلب الثاني : التعاون المنظم بين دول الخليج قبل قيام المجلس	40
أولاً : إرهاصات تأسيس مجلس التعاون	41
ثانيًا : نماذج من المؤسسات المشتركة قبل قيام المجلس.....	44

المطلب الثالث : الخطوات الأولى نحو تأسيس المجلس	43
المبحث الأول : مراحل التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية	46
المطلب الأول : منطقة التجارة الحرة	46
المطلب الثاني : مرحلة الاتحاد الجمركي	48
أولاً : خصائص مرحلة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون	48
ثانيًا : واقع التجارة البينية لدول المجلس في ظل مرحلة الاتحاد الجمركي	52
المطلب الثالث : السوق الخليجية المشتركة و المواطنة الإقتصادية	60
أولاً : المواطنة الإقتصادية	60
ثانيًا : آلية تحقيق السوق المشتركة	62
ثالثًا : الخطوات المستقبلية لاستكمال تحقيق المواطنة الإقتصادية	63
المطلب الرابع :الإخفاقات والتحديات التي تواجه مسيرة التكامل الإقتصادي لمجلس تعاون	64
أولاً : الإخفاقات	64
ثانيًا : التحديات	65
♦ **خلاصة الفصل الثاني**	74
الفصل الثالث : آفاق التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية	75
♦ **تمهيد**	76
المبحث الأول : الإطار النظري للاتحاد النقدي	75
المطلب الأول : الإطار النظري للوحدة النقدية و نظرية المناطق النقدية العظمى	75
أولاً : الوحدة النقدية تعريفها _ أنواعها _ أهدافها	77
ثانيًا : العناصر المكونة للاتحاد النقدي	80
ثالثًا : نظريات المناطق النقدية العظمى	82
المطلب الثاني : نماذج من الاتحادات النقدية في العالم	88
المبحث الثاني : مشروع الوحدة النقدية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ...	90
المطلب الأول: مدى جاهزية دول مجلس التعاون لإنشاء منطقة العملة الخليجية بحلول 2010	90
أولاً : الاتحاد النقدي والعملة الموحدة الفكرة والبدايات	90
ثانيًا : مدى جاهزية واستعداد دول مجلس التعاون لإنشاء منطقة العملة الخليجية بحلول 2010	94
ثالثًا : التحديات التي تواجه العملة الخليجية الموحدة	103

المطلب الثاني: قضايا وسياسات الواجب مراعاتها.....	106
♦ **خلاصة الفصل الثالث**	116
الخـــــاتمـــــــة العامـــــــة	117
♦ **الخلاصة العامة**	118
♦ **النتائـــــج**	120
♦ **التـــــوصيات**	122
♦ **قائمة المراجع**	124
♦ **الملاحق**	130
♦ **الفهرس**	151

الموضوع	الصفحة
♦ **الإهداء**	III
♦ **الشكر**	IV
♦ **ملخص**	V
♦ **قائمة المحتويات**	VI
♦ **قائمة الجداول**	VII
♦ **قائمة الأشكال البيانية**	VIII
♦ **قائمة الملاحق**	IX
♦ **المقدّمـــــــة العامـــــــة**	أ
الفصل الأوّل : الإطار النظري للتكامل الإقتصادي.	1
المبحث الأول: مفهوم التكامل الإقتصادي ومرتكزاته	3
المبحث الثاني : مراحل التكامل الاقتصادي.....	17
الفصل الثاني : مسيرة التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.	35
المبحث الأول : خطوات تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية	36
المبحث الثاني : مراحل التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية	46
الفصل الثالث : آفاق التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية	75
المبحث الأول : الإطار النظري للاتحاد النقدي	75
المبحث الثاني : مشروع الوحدة النقدية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ...	90
الخـــــاتمـــــة العامـــــة	117
♦ **الخلاصة العامة**	118
♦ **النتائـــــج**	120
♦ **التـــــوصيات**	122
♦ **قائمة المراجع**	124
♦ **الملاحق**	130
♦ **الفهرس**	151

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	أرقام وإحصائيات لدول مجلس التعاون الخليج العربية .	131
02	الاقتصادية الموحدة – **1981**	135
03	الاقتصادية الموحدة – **2001**	141

الملحق رقم (01): أرقام وإحصائيات لدول مجلس التعاون الخليج العربية .

الإمارات العربية المتحدة United Arab Emirates (إحصائيات 2006)

العاصمة	أبو ظبي Abu Dhabi
المساحة الإجمالية	83.6 ألف كم مربع
عدد السكان	4229000 نسمة
الكثافة السكانية	51 نسمة لكل كيلو متر مربع
الناتج المحلي	163.2 مليار دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي	38.6 الف دولار
إجمالي التجارة الخارجية *	98.3 مليار دولار
الصادرات *	30.9 مليار دولار
الواردات *	67.4 مليار دولار
الاحتياطي النفطي	97.8 مليار برميل
احتياطي الغاز	214.0 ألف مليار قدم مكعب

☐ إحصائيات 2005م المصدر: www.gcc-sg.org .

مملكة البحرين- The Kingdom of Bahrain (إحصائيات 2006)

العاصمة	المنامة -Manama-
المساحة الإجمالية	0.735 ألف كم مربع
عدد السكان	742562 نسمة
الكثافة السكانية	1010 نسمة لكل كيلو متر مربع
الناتج المحلي	15.8 مليار دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي	21.3 الف دولار
إجمالي التجارة الخارجية *	7.7 مليار دولار
الصادرات *	2.5 مليار دولار
الواردات *	5.2 مليار دولار
الاحتياطي النفطي	0.1 مليار برميل
احتياطي الغاز	3.2 ألف مليار قدم مكعب

☐ إحصائيات 2005م المصدر: www.gcc-sg.org .

المملكة العربية السعودية The Kingdoom Of Saudi Arabia

العاصمة	الرياض-Riyadh
المساحة الإجمالية	2250 ألف كم مربع
عدد السكان	23678849 نسمة
الكثافة السكانية	11 نسمة لكل كيلو متر مربع
الناتج المحلي	348.7 مليار دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي	14.7 الف دولار
إجمالي التجارة الخارجية *	78.5 مليار دولار
الصادرات *	19.0 مليار دولار
الواردات *	59.5 مليار دولار
الاحتياطي النفطي	264.2 مليار برميل
احتياطي الغاز	243.7 ألف مليار قدم مكعب

□ إحصائيات 2005م المصدر: www.gcc-sg.org .

سلطنة عمان The Sultanate of Oman (إحصائيات 2006) .

العاصمة	مسقط-Muscat
المساحة الإجمالية	309,5 ألف كم مربع
عدد السكان	2577062 نسمة
الكثافة السكانية	8 نسمة لكل كيلو متر مربع
الناتج المحلي	35.7 مليار دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي	13.8 الف دولار
إجمالي التجارة الخارجية *	11.8 مليار دولار
الصادرات *	3.0 مليار دولار
الواردات *	8.8 مليار دولار
الاحتياطي النفطي	5.4 مليار برميل
احتياطي الغاز	10.2 ألف مليار قدم مكعب

□ إحصائيات 2005م المصدر: www.gcc-sg.org .

دولة قطر- Qatar - (إحصائيات 2006) .

العاصمة	الدوحة-Doha
المساحة الإجمالية	11.6 ألف كم مربع
عدد السكان	838065 نسمة
الكثافة السكانية	72 نسمة لكل كيلو متر مربع
الناتج المحلي	52.7 مليار دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي	62.9 الف دولار
إجمالي التجارة الخارجية *	35.9 مليار دولار
الصادرات *	25.8 مليار دولار
الواردات *	10.1 مليار دولار
الاحتياطي النفطي	15.2 مليار برميل
احتياطي الغاز	911.0 ألف مليار قدم مكعب

□ إحصائيات 2005م المصدر: www.gcc-sg.org .

دولة الكويت - Kuwait- (إحصائيات 2006) .

العاصمة	مدينة الكويت- Kuwait City-
المساحة الإجمالية	17.8 ألف كم مربع
عدد السكان	3051845 نسمة
الكثافة السكانية	171 نسمة لكل كيلو متر مربع
الناتج المحلي	98.7 مليار دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي	32.3 الف دولار
إجمالي التجارة الخارجية *	50.6 مليار دولار
الصادرات *	35.2 مليار دولار
الواردات *	15.4 مليار دولار
الاحتياطي النفطي	101.5 مليار برميل
احتياطي الغاز	56.0 ألف مليار قدم مكعب

□ إحصائيات 2005م المصدر: www.gcc-sg.org .

دول مجلس التعاون الخليج العربية (إحصائيات 2006)

المساحة الإجمالية	2672.7 ألف كم مربع
عدد السكان	35.1 مليون نسمة
الكثافة السكانية	13 نسمة لكل كيلو متر مربع
الناتج المحلي	714.8 مليار دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي	20.4 الف دولار
إجمالي التجارة الخارجية *	282.8 مليار دولار
الصادرات *	116.4 مليار دولار
الواردات *	166.4 مليار دولار
الاحتياطي النفطي	484.2 مليار برميل
احتياطي الغاز	1438.1 ألف مليار قدم مكعب

□ إحصائيات 2005م المصدر: www.gcc-sg.org .

الملحق رقم (02) : الاتفاقية الاقتصادية الموحدة – 1981

بسم الله الرحمن الرحيم

الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون

بعون الله

إن حكومات الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمشيا مع النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الداعي إلى تقارب أوثق وروابط أقوى . ورغبة منها في تنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الاقتصادية فيما بينها على أسس متينة لما فيه خير شعوبها . ومن أجل العمل على تنسيق وتوحيد سياستها الاقتصادية والمالية والنقدية وكذلك التشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية المطبقة فيها . فقد اتفقت على ما يلي :

الفصل الأول

التبادل التجاري

المادة الأولى

تسمح الدول الأعضاء باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني وتسمح بتصدير تلك المنتجات إلى الدول الأعضاء الأخرى .

تعامل جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني معاملة المنتجات الوطنية .

المادة الثانية

تعفى من الرسوم ذات الأثر المماثل كافة المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني .

لا يعتبر من قبيل الرسوم ، ما يجبى مقابل خدمة محددة ، مثل رسوم الأرضية أو التخزين أو النقل أو الشحن أو التفريغ ، إذا كانت تلك الرسوم مفروضة على السلع الوطنية .

المادة الثالثة

يشترط لاكتساب المنتوجات الصناعية صفة المنشأ الوطني أن لا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في هذه الدول عن (40) في المائة من قيمتها النهائية عند إتمام إنتاجها . كما يشترط ألا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشأة الصناعية المنتجة لها عن 51 في المائة .

يجب أن تصحب كل سلعة تتمتع بالإعفاء بمقتضى هذه الاتفاقية شهادة منشأ مصدقة من الجهة الحكومية المختصة .

المادة الرابعة

تعمل الدول الأعضاء على وضع حد أدنى لتعرفة جمركية موحدة تطبق تجاه العالم الخارجي .

يكون من بين أهداف توحيد التعرفة الجمركية إيجاد حماية للمنتجات الوطنية في مواجهة المنتجات الأجنبية المنافسة .

يتم تطبيق التعرفة الجمركية الموحدة تدريجيا خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية ويتم الاتفاق على الترتيبات التدريجية لتحقيق ذلك خلال سنة من التاريخ المذكور .

المادة الخامسة

تمنح الدول الأعضاء كافة التسهيلات لمرور بضائع منتجات أي دولة عضو إلى الدول الأعضاء الأخرى بطريقة العبور (الترانزيت) وتعفيها من كافة الرسوم والضرائب مهما كان نوعها وذلك مع عدم الإخلال بما ورد في الفقرة الثانية من المادة الثانية .

المادة السادسة

يحظر المرور (بالترانزيت) البضائع الممنوع إدخالها إلى أراضي أي من الدول الأعضاء الأخرى بموجب أنظمتها المحلية ، وتتبادل السلطات الجمركية في الدول الأعضاء قوائم بهذه البضائع .

المادة السابعة

تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية تجاه الدول الأخرى والتكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية عملا على إيجاد ظروف وشروط متكافئة في التعامل التجاري معها .

وتحقيقا لهذا الهدف تتخذ الدول الأعضاء التدابير التالية :

1. تنسيق سياسات ونظم الاستيراد والتصدير .
2. تنسيق سياسات تكوين المخزون الغذائي الاستراتيجي .
3. عقد الاتفاقيات الاقتصادية بصورة مشتركة في الحالات التي تتحقق فيها منافع مشتركة للدول الأعضاء
4. العمل على خلق قوة تفاوضية جماعية لدعم مركزها التفاوضي مع الأطراف الأجنبية في مجال استيراد احتياجاتها الأساسية وتصدير منتجاتها الرئيسية .

الفصل الثاني

انتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي

المادة الثامنة

تتفق الدول الأعضاء على القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني دول مجلس التعاون في أي دولة من هذه الدول نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في المجالات التالية :

1. حرية الانتقال والعمل والإقامة .
2. حق التملك والإرث الإيصاء .
3. حرية ممارسة النشاط الاقتصادي .
4. حرية انتقال رؤوس الأموال .

المادة التاسعة

تشجع الدول الأعضاء القطاع الخاص فيها على إقامة المشاريع المشتركة بما يؤدي إلى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في مختلف المجالات .

الفصل الثالث

التنسيق الإنمائي

المادة العاشرة

تعمل الدول الأعضاء على تحقيق التنسيق والتجانس بين خططها الإنمائية بهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها .

المادة الحادية عشرة

تعمل الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها من استخراج وتكرير وتسويق وتصنيع وتسعير واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة .

تعمل الدول الأعضاء على وضع سياسات نفطية موحدة واتخاذ مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي وفي المنظمات الدولية والمتخصصة .

المادة الثانية عشرة

تحقيقا للأهداف المنصوص عليها في هذه الاتفاقية تقوم الدول الأعضاء بما يلي :

تنسيق النشاط الصناعي ووضع السياسات والوسائل المؤدية إلي التنمية الصناعية وتنوع القاعدة الانتاجية فيها ، على أساس تكاملي .

توحيد تشريعاتها وأنظمتها الصناعية وزيادة توجيه أجهزة الانتاج المحلية فيها لسد احتياجاتها .

توزيع الصناعة فيما بينها حسب الميزات النسبية والجدوى الاقتصادية وتشجيع إقامة الصناعات الأساسية والتكميلية فيما بينها .

المادة الثالثة عشرة

تولي الدول الأعضاء في إطار العمليات التنسيقية أهمية خاصة لإنشاء ودعم المشروعات المشتركة فيما بينها في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات برؤوس أموال عامة أو خاصة أو مختلطة لتحقيق التكامل الاقتصادي والتشابك الانتاجي والتنمية المشتركة على أسس اقتصادية سليمة .

الفصل الرابع

التعاون الفني

المادة الرابعة عشرة

تتعاون الدول الأعضاء في استنباط مجالات التعاون الفني المشترك بهدف اكتساب قاعدة ذاتية أصيلة تقوم على دعم وتشجيع البحوث والعلوم التطبيقية والتكنولوجية وتعمل على تطويع التكنولوجيا المستوردة بما يتلاءم مع طبيعة حاجات المنطقة وأهداف التقدم والتنمية فيها .

المادة الخامسة عشرة

تعمل الدول الأعضاء على إعداد أنظمة وترتيبات وشروط نقل التكنولوجيا واختيار الأنسب منها أو تعديلها بما يلائم احتياجاتها المختلفة ، وتقوم الدول الأعضاء – كلما كان ذلك ممكنا – بإبرام اتفاقيات موحدة لتحقيق هذه الأغراض مع الحكومات أو المؤسسات العلمية أو التجارية الأجنبية .

المادة السادسة عشرة

تقوم الدول الأعضاء بوضع سياسات وتنفيذ برامج منسقة للتدريب والتأهيل الفني والمهني والحرفي ، على كافة الدرجات والمراحل ، وتطوير مناهج التعليم على كافة المستويات لربط التعليم والتقنية ، باحتياجات التنمية في الدول الأعضاء .

المادة السابعة عشرة

تعمل الدول الأعضاء على التنسيق فيما بينها في مجال القوى العاملة ووضع معايير وتصنيفات موحدة لمختلف فئات المهن والحرف في القطاعات المختلفة ، تجنبا للمنافسة الضارة فيما بينها وتحقيقا للاستفادة القصوى من الموارد البشرية المتاحة .

الفصل الخامس

النقل والمواصلات

المادة الثامنة عشرة

تعامل الدول الأعضاءوسائط نقل الركاب والبضائع العائدة لمواطني الدول الأعضاء المارة بأراضيها أو القاصدة لأي منها معاملة وسائط نقل الركاب والبضائع المملوكة لمواطنيها بما في ذلك الإعفاء من كافة الرسوم والضرائب مهما كان نوعها على ألا يتناول ذلك تعاطي النقل الداخلي .

المادة التاسعة عشرة

تتعاون الدول الأعضاء في مجالات النقل البري والبحري والاتصالات – وتعمل على تنسيق وإقامة مشاريع البنية الأساسية ، كالموانى ، والمطارات ، ومحطات الماء ، والكهرباء ، والطرق ، بما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة وترابط النشاطات الاقتصادية .

تعمل الدول المتعاقدة في تنسيق سياسات الطيران والنقل الجوي بينها وتطوير مجالات العمل المشترك في مختلف المستويات .

المادة العشرون

تسمح الدول الأعضاء للبواخر والسفن والقوارب المملوكة لأي منـــها وحمولتـــها ، بحريـــة اســـتخدام التسهيلات المختلفة في موانئها البحرية ، وتمنحها نفس المعاملة والأفضليات الممنوحة لمثيلاتها الوطنية سواء عند رسومها في موانئها أو مرورها بها وذلك في مجال الرسوم وخدمات الإرشاد والرســـوم ، والـــشحن والتفريغ والتحميل على السطح والصيانة والإصلاح وتخزين البضائع والخدمات الأخرى المماثلة .

الفصل السادس
التعاون المالي والنقدي

المادة الحادية والعشرون

تسعى الدول الأعضاء إلى توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار ، وذلك من أجل التوصل إلى وضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف إلى استثمارها الداخلية والخارجية ، بما يخدم مصالحها وتطلعات شعوبها في التنمية والتقدم .

المادة الثانية والعشرون

تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها .

المادة الثالثة والعشرون

تعمل الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها على الصعيد الخارجي ، في مجال المعونات الدولية والإقليمية للتنمية .

الفصل السابع
أحكام ختامية

المادة الرابعة والعشرون

يراعى في تطبيق الاتفاقية وتقرير التدابير المنبثقة عنها ، التفاوت في مستويات النمو بين الدول الأعضاء وأولويات التنمية المحلية فيها . ويجوز منح أي منها إعفاء مؤقتا من تطبيق بعض أحكام الاتفاقية في حالات الضرورة التي تقتضيها أوضاع محلية مؤقتة فيها أو ظروف معينة تواجهها ويكون الإعفاء لمدة محددة ، وبقرار من المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية .

المادة الخامسة والعشرون

لا يجوز أن تمنح دولة عضو أية ميزة تفضيلية لدولة أخرى غير عضو تفوق تلك الممنوحة في هذه الاتفاقية

المادة السادسة والعشرون

تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد أربعة أشهر من موافقة المجلس الأعلى عليها .

يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة المجلس الأعلى .

المادة السابعة والعشرون

تكون الأولوية في التطبيق لأحكام هذه الاتفاقية عند تعارضها مع القوانين والأنظمة المحلية للدول الأعضاء

المادة الثامنة والعشرون

تحل الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية محل الأحكام المماثلة لها والواردة في الاتفاقيات الثنائية

حررت في مدينة الرياض بتاريخ 02 شعبان 1401 هـ الموافق لـ : 08-يونيو (حزيران) 1981 م .

الملحق رقم (03): الاتفاقيـــة الاقتصادية بين دول مجلس التعاون -2001

إن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تمشياً مع النظام الأساسي لمجلس التعاون الداعي إلى تقارب أوثق وروابط أقوى بين دول المجلس.

وفي ضوء مراجعة الإنجازات الاقتصادية التي تمت منذ قيام المجلس، واستكمالاً لما حققته الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول المجلس عام 1981 من تنمية وتوسيع وتدعيم للروابط الاقتصادية فيما بينها، وتقريب لسياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية وتشريعاتها التجارية والصناعية والأنظمة الجمركية المطبقة فيها، بما في ذلك الاتفاق على الاتحاد الجمركي.

وسعياً إلى مراحل متقدّمة من التكامل الاقتصادي تحقق الوصول إلى السوق المشتركة والاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس ضمن برنامج زمني محدّد، مع تعزيز آليات السوق في اقتصاد دول المجلس وتنمية دور القطاع الخاص فيها.

ورغبة في تعزيز اقتصاد دول المجلس في ضوء التطوّرات الاقتصادية العالمية وما تتطلبه من تكامل أوثق بين دول المجلس يقوّي من موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الأسواق الدولية.

واستجابة إلى تطلعات وآمال مواطني دول المجلس في تحقيق المواطَنة الخليجية بما في ذلك المساواة في المعاملة في التنقل والإقامة والعمل والاستثمار والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

فقد اتفقت على ما يلي :

الفصل الأول
التبادل التجاري

المادة الأولى: الاتحاد الجمركي

يتم التبادل التجاري بين دول المجلس ضمن اتّحاد جمركي يُطـبّق في موعد أقصاه الأول من يناير عام 2003م، ويتضمن كحدٍّ أدنى:

أ . تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

ب. أنظمة وإجراءات جمركية موحدة.

ج. نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.

د . انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية، مع الأخذ في الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي، والسلع الممنوعة والمقيدة.

هـــ. معاملة السلع المنتجة في أيٍّ من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

المادة الثانية : العلاقات الاقتصادية الدولية

بهدف إيجاد شروط أفضل وظروف متكافئة في التعامل الاقتصادي الدولي تقوم الدول الأعضاء برسم سياساتها وعلاقاتها الاقتصادية بصفة جماعية تجاه الدول والتكتلات والتجمعات الإقليمية الأخرى والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية.

وتتخذ الدول الأعضاء التدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف بما في ذلك:

أ . اتّباع استراتيجية تفاوضية بصفة جماعية تدعم المركز التفاوضي لدول المجلس.

ب. عقد الاتفاقيات الاقتصادية بصفة جماعية مع الشركاء التجاريين.

ج. توحيد إجراءات ونظم الاستيراد والتصدير.

د. توحيد سياسات التبادل التجاري مع العالم الخارجي.

الفصل الثاني
السوق الخليجية المشتركة

المادة الثالثة

يُعامَل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية ولاسيّما:

1. التنقل والإقامة.
2. العمل في القطاعات الحكومية والأهلية.
3. التأمين الاجتماعي والتقاعد.
4. ممارسة المهن والحرف.

5. مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية.
6. تملّك العقار.
7. تنقل رؤوس الأموال.
8. المعاملة الضريبية.
9. تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.
10. التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

وتتفق الدول الأعضاء على استكمال القواعد التنفيذية الكفيلة بتنفيذ ذلك وتحقيق السوق الخليجية المشتركة.

الفصل الثالث
الاتحاد النقدي والاقتصادي

المادة الرابعة: متطلبات الاتحاد النقدي والاقتصادي

بهدف تحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس بما في ذلك توحيد العملة، تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عالٍ من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية، لاسيما السياسات المالية والنقدية، والتشريعات المصرفية، ووضع معايير لتقريب معدّلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، مثل معدّلات العجز والمديونية والأسعار.

المادة الخامسة: البيئة الاستثمارية

بهدف تنمية الاستثمارات المحلية والبينية والخارجية في دول المجلس، وتوفير بيئة استثمارية تتسم بالشفافية والاستقرار، تتفق الدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات التالية:

1. توحيد أنظمتها وقوانينها المتعلقة بالاستثمار.
2. معاملة الاستثمارات المملوكة لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين المعاملة الوطنية في جميع الدول الأعضاء.
3. تكامل الأسواق المالية في دول المجلس وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بها.
4. تبني مواصفات ومقاييس موحّدة لجميع السلع وفقاً للنظام الأساسي لـــ "هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون".

المادة السادسة: المعونات الدولية والإقليمية

تنسق الدول الأعضاء سياساتها على الصعيد الخارجي في مجال تقديم المعونات الدولية والإقليمية للتنمية.

الفصل الرابع
التكـــامل الإنـــمائي

المادة السابعة : التنمية الشاملة

تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لتحقيق مسيرة تنموية متكاملة لدول المجلس في كافة المجالات وتعميق التنسيق بين الأنشطة التي تتضمنها خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك تنفيذ "استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون".

المادة الثامنة: التنمية الصناعية

أ . تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد، وتنسيق النشاط الصناعي بينها على أساس تكاملي، بما في ذلك تنفيذ "الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية".

ب. تقوم الدول الأعضاء بتوحيد التشريعات والأنظمة الصناعية فيما بينها، بما في ذلك نظم تشجيع الصناعة ومكافحة الإغراق والإجراءات الاحترازية.

-

المادة التاسعة : النفط والغاز والموارد الطبيعية

بهدف تحقيق التكامل بين دول المجلس في مجالات الصناعة البترولية والمعدنية والموارد الطبيعية الأخرى وتعزيز الوضع التنافسي لدول المجلس:

1. تتبنى الدول الأعضاء سياسات تكاملية في جميع مراحل صناعة النفط والغاز والمعادن بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية مع مراعاة الاعتبارات البيئية ومصالح الأجيال القادمة.
2. تضع الدول الأعضاء سياسات موحدة للنفط والغاز وتتبنى في هذا المجال مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي وفي المنظمات الدولية والمتخصصة.
3. تتعاون الدول الأعضاء وشركات النفط والغاز العاملة فيها لدعم وتطوير الأبحاث في مجالات النفط والغاز والموارد الطبيعية وتعزيز التعاون مع الجامعات في هذه المجالات.

المادة العاشرة : التنمية الزراعية

تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لتحقيق التكامل الزراعي بين دول المجلس والاستخدام الأمثل طويل المدى للموارد المتاحة خاصة المياه، بما في ذلك تنفيذ "السياسة الزراعية المشتركة لدول المجلس" والأنظمة ذات العلاقة في دول المجلس.

المادة الحادية عشرة : حماية البيئة

تتبنى الدول الأعضاء السياسات والآليات اللازمة لحماية البيئة وفق الأنظمة والقرارات الصادرة في إطار مجلس التعاون بهذا الشأن، باعتبارها تمثل الحد الأدنى للتشريعات والأنظمة الوطنية.

المادة الثانية عشرة: المشروعات المشتركة

بهدف دعم الترابط الإنتاجي بين دول المجلس والاستفادة من اقتصاديات الحجم فيها، وتحقيق التكامل الاقتصادي وتحسين توزيع مكاسبه بينها، تقوم الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لدعم وتمويل وإقامة المشروعات المشتركة الخاصة والعامة بما في ذلك:

1. تبني سياسات اقتصادية تكاملية بين دول المجلس في مشروعات البنية التحتية والخدمات الأساسية كالنقل والاتصالات والكهرباء وتقنية المعلومات والمشروعات الصحية والتعليمية والسياحية وصناعة النفط والغاز.
2. تأسيس المشروعات المشتركة على أسس تراعي المزايا النسبية لدول المجلس.
3. توفير حوافز إضافية للقطاع الخاص لإقامة المشروعات المشتركة التي تؤدي إلى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في دول المجلس.
4. إزالة المعوقات الإجرائية التي تتعرض لها المشروعات المشتركة ومعاملتها معاملة المشروعات الوطنية كحدٍّ أدنى.

الفصل الخامس
تنمية الموارد البشرية

المادة الثالثة عشرة: الاستراتيجية السكانية

تقوم الدول الأعضاء بتنفيذ "الإطار العام للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون" وتبني السياسات اللازمة لتحقيق تنمية الموارد البشرية والاستخدام الكامل والأمثل لها، وتوفير الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، وتعزيز دور المرأة في التنمية، وإحراز التوازن في التركيبة السكانية وقوة العمل بما يكفل تجانس المجتمع في دول المجلس ويؤكد هويته العربية والإسلامية ويحافظ على استقراره وتماسكه.

المادة الرابعة عشرة: محو الأمية وإلزامية التعليم الأساسي

1. تتبنى الدول الأعضاء البرامج اللازمة للمحو الشامل للأمية في جميع دول المجلس ضمن جدول زمني محدّد وسن التشريعات اللازمة لذلك.
2. تضع الدول الأعضاء برنامجاً زمنياً لتنفيذ إلزامية التعليم الأساسي وسن التشريعات الكفيلة بذلك.

المادة الخامسة عشرة: التعليم

1. تتعاون الدول الأعضاء في تطوير برامج ومناهج التعليم العام والعالي والفني لضمان مستوى عال لمحتواها العلمي والتلاؤم مع احتياجات التنمية في دول المجلس.
2. تقوم الدول الأعضاء بتحقيق التكامل بين جامعات دول المجلس في جميع المجالات.
3. تضع الدول الأعضاء السياسات والآليات المناسبة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي والبحث العلمي والتقني من جهة واحتياجات سوق العمل والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

المادة السادسة عشرة: توطين القوى العاملة

1. تتخذ الدول الأعضاء السياسات اللازمة لتطوير وتوحيد أنظمة وتشريعات العمل فيها، وإزالة العقبات التي تعترض انتقال الأيدي العاملة الوطنية فيما بين دول المجلس، واعتبار مواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم ضمن النسب المطلوبة لتوطين العمالة.
2. تتبنى الدول الأعضاء معايير موحدة للتصنيف والتوصيف المهني لجميع فئات المهن والحرف في القطاعات المختلفة، وتقوم بتطوير وتبادل المعلومات المتعلقة بسوق العمل في دول المجلس بما في ذلك معدّلات البطالة وفرص العمل والبرامج التدريبية.

المادة السابعة عشرة: زيادة مساهمة الأيدي العاملة الوطنية وتدريبها

أ . تقوم الدول الأعضاء بوضع سياسات فعالة لزيادة مساهمة الأيدي العاملة الوطنية في سوق العمل، خاصة في الوظائف ذات المهارات العالية، وتتبنّى برامج فعّالة لرفع مستوى مهارات الأيدي العاملة الوطنية وإنشاء برامج التدريب على رأس العمل والمساهمة في تمويلها وتقديم الحوافز للراغبين في العمل في القطاع الخاص، وربط المساعدات الممنوحة للقطاع الخاص بتبني برامج توظيف وتدريب الأيدي العاملة الوطنية.

ب. تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لترشيد استقدام الأيدي العاملة الوافدة.

الفصل السادس
مجالات البحث العلمي والتقني

المادة الثامنة عشرة: البحث العلمي والتقني

تقوم الدول الأعضاء بدعم البحث العلمي والتقني المشترك وتطوير قاعدة علمية وتقنية ومعلوماتية ذاتية مشتركة باعتبارها من الأولويات الأساسية للتنمية، بما في ذلك تبني السياسات التالية:

1. زيادة التمويل المخصص لمجالات البحث العلمي والتقني.
2. تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تمويل الأبحاث العلمية والتقنية المتخصصة، ووضع الحوافز اللازمة لذلك.
3. التأكيد على قيام الشركات العالمية العاملة في دول المجلس بتبني برامج متخصصة للبحث العلمي والتقني في الدول الأعضاء.
4. توطين القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية والاستفادة الكاملة في ذلك من خبرات المنظمات الدولية والإقليمية.
5. تحقيق التكامل بين مؤسسات البحث العلمي في دول المجلس لتطوير وتفعيل القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية والعمل على إقامة مراكز بحثية مشتركة.

المادة التاسعة عشرة: القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية

بهدف تفعيل القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية تقوم الدول الأعضاء بالتدابير التالية كحدٍّ أدنى:

1. تحديد آلية لتحقيق الاستفادة من البحث العلمي والتقني في القطاعين العام والخاص والتنسيق المستمر بين أجهزة التنفيذ من جهة ومخرجات القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية من جهة أخرى.
2. وضع مُخرجات القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية في متناول المتخصصين والباحثين بالإضافة إلى رجال الأعمال والمستثمرين من خلال إجراءات ميسرة.
3. دعم وتطوير مراكز وأنظمة وشبكات المعلومات التقنية، وتبني برامج تسهل نشر وتبادل المعلومات بين مؤسسات البحث العلمي والتقني في دول المجلس.

المادة العشرون: الملكية الفكرية

تقوم الدول الأعضاء بوضع برامج لتشجيع الموهوبين ودعم الابتكار والاختراع، وتتعاون في مجال الملكية الفكرية وتطوير الأنظمة والإجراءات الكفيلة بحماية حقوق المبدعين والمخترعين، وتنسق سياساتها في هذه المجالات تجاه الدول والتجمعات الإقليمية الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية.

الفصل السابع
النقل والاتصالات والبنية الأساسية

المادة الحادية والعشرون: وسائط النقل

تعامل الدول الأعضاء وسائط نقل الركاب والبضائع التابعة لأي دولة عضو، المارة بأراضيها أو القاصدة إلى أي منها، معاملة وسائط النقل الوطنية بما في ذلك مستوى الرسوم والضرائب والتسهيلات.

المادة الثانية والعشرون: خدمات وسائط النقل البحري

تسمح الدول الأعضاء لوسائط النقل البحري التابعة لأي منها ولحمولتها باستخدام كافة التسهيلات وبنفس المعاملة والأفضليات الممنوحة لمثيلاتها الوطنية سواء عند رسوها في موانئها أو مرورها بها، بما في ذلك الرسوم والضرائب وخدمات الإرشاد والرسو والشحن والتفريغ والتحميل والصيانة والإصلاح والتخزين.

المادة الثالثة والعشرون: تكامل البنية الأساسية

1. تتبنى الدول الأعضاء سياسات تكاملية في إقامة مشاريع البنية الأساسية كالموانئ والمطارات ومحطات تحلية المياه والكهرباء والطرق، بما يؤدّي إلى تسهيل التبادل التجاري وتحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة وترابط النشاطات الاقتصادية.
2. تقوم الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتكامل سياسات الطيران والنقل الجوي بينها.
3. تعمل الدول الأعضاء على تطوير وتكامل وسائل النقل البري والبحري لتسهيل حركة المواطنين والسلع وتحقيق وفورات الحجم.

المادة الرابعة والعشرون: الاتصالات

تتخذ الدول الأعضاء الإجراءات الكفيلة بتكامل سياسات الاتصالات بما في ذلك خدمات الاتصال الهاتفي والبريد وشبكات المعلومات بما يؤدي إلى تحسين مستوى خدماتها وكفاءتها الاقتصادية، وتقوية الروابط بين مواطني دول المجلس ومؤسساتها الخاصة والعامة.

المادة الخامسة والعشرون : التجارة الإلكترونية

تقوم الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل التبادل التجاري والتعامل المصرفي عبر وسائل الاتصال الإلكترونية، وتوحيد التشريعات الخاصة بالتجارة الإلكترونية.

الفصل الثامن
آليات التنفيذ والمتابعة

المادة السادسة والعشرون: تنفيذ الاتفاقية

1. تقوم اللجان العاملة في إطار المجلس كل فيما يخصه بتنفيذ هذه الاتفاقية.
2. تقوم الأمانة العامة بمتابعة التنفيذ.
3. توافي الدول الأعضاء الأمانة العامة بتقارير دورية عن تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية والقرارات الصادرة تطبيقاً لها وفي ضوء هذه التقارير يرفع الأمين العام تقريراً دورياً شاملاً إلى المجلس الأعلى، وتضع الأمانة العامة آلية إعداد هذه التقارير ومحتوياتها ومواعيد إتمامها.

المادة السابعة والعشرون: تسوية الخلافات

1. تنظر الأمانة العامّة في دعاوى عدم تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو القرارات المصادق عليها الصادرة تطبيقاً لأحكامها التي يرفعها أي من الجهات الرسمية أو مواطني دول المجلس، وتسعى إلى حلّها ودياً.
2. إذا لم تتمكن الأمانة العامّة من التوصّل إلى حل ودي تحال الدعوى باتفاق الطرفين إلى مركز التحكيم التجاري لدول المجلس للنظر فيها حسب نظامه فإن لم يتفقا على التحكيم أو كانت الدعوى خارج اختصاص المركز أُحيلت إلى الهيئة القضائية المنصوص عليها في الفقرة (3) من هذه المادة.
3. تُشكّل هيئة قضائية مختصة كلما دعت الحاجة للنظر في الدعاوى الناشئة عن تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو القرارات الصادرة تطبيقاً لأحكامها. وتقوم لجنة التعاون المالي والاقتصادي باقتراح نظام هذه الهيئة.
4. إلى أن يتم العمل بنظام الهيئة القضائية المنصوص عليها في الفقرة (3) من هذه المادة تحال الدعاوى التي لا يتفق الطرفان فيها على التحكيم ولا تتمكن الأمانة العامّة من تسويتها ودّياً إلى اللجان المختصة في إطار المجلس للبت فيها.

الفصل التاسع
أحكام ختامية

المادة الثامنة والعشرون: المصادقة والنشر

تتخذ الدول الأعضاء الإجراءات اللازمة للمصادقة على هذه الاتفاقية والقرارات الصادرة تطبيقاً لأحكامها والقيام بنشرها بوسائل النشر الرسمية ووضعها موضع التنفيذ.

المادة التاسعة والعشرون: سريان الاتفاقية

تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد مصادقة الدول الأعضاء عليها وتقوم الأمانة العامة بإبلاغ الدول الأعضاء بتاريخ سريان مفعولها.

المادة الثلاثون : الاستثناء

يجوز منح أي من الدول الأعضاء استثناءً مؤقتاً من تطبيق بعض أحكام الاتفاقية في حالات الضرورة التي تقتضيها أوضاع محلية مؤقتة فيها أو ظروف معينة تواجهها ويكون الاستثناء لمدة محددة، وبقرار من المجلس الأعلى.

المادة الحادية والثلاثون : الاتفاقات الثنائية خارج إطار المجلس

لا يجوز أن تمنح دولة عضو أية ميزة تفضيلية لدولة أخرى غير عضو تفوق تلك الممنوحة في هذه الاتفاقية، أو أن تبرم أي اتفاق يتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية.

المادة الثانية والثلاثون : أولوية أحكام الاتفاقية

1. تكون الأولوية في التطبيق لأحكام هذه الاتفاقية عند تعارضها مع القوانين والأنظمة المحلية للدول الأعضاء.
2. تحل هذه الاتفاقية محل الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول المجلس عام 1402 هـ (1981م)، وتحل الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية محل الأحكام المماثلة لها الواردة في الاتفاقيات الثنائية.
3. إلى أن يتم تطبيق الاتحاد الجمركي لدول المجلس، يستمر العمل بأحكام المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول المجلس عام 1402 هـ (1981م)، ويجوز تعديل نسبة القيمة المضافة المنصوص عليها في تلك المادة بقرار من لجنة التعاون المالي والاقتصادي.

المادة الثالثة والثلاثون : التعديل والتفسير

1. لا يجوز تعديل هذه الاتفاقية إلا بموافقة المجلس الأعلى.
2. تُفوّض لجنة التعاون المالي والاقتصادي بتفسير هذه الاتفاقية.

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في مدينة مسقط (سلطنة عمان) يوم الاثنين 16 شوال 1422هـ الموافق 31 ديسمبر 2001م.

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	تطور العلاقات التكاملية و العمليات المتولد عنها.	09
2.1	أشكال التكامل الاقتصادي.	29
3.1	الصادرات العالمية (نسبة التغير بالنسبة للعام الماضي)، (2001-2008).	31
4.1	واردات العالمية من السلع والخدمات تغير النسبة المئوية بالنسبة للعام الماضي، (2001-2008)	32
1.2	إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (صادرات - واردات) 1982- 2002	47
2.2	واردات دول مجلس التعاون من المنتجات ذات المنشأ الوطني خلال الفترة2000- 2004	53
3.2	صادرات دول مجلس التعاون من المنتجات ذات المنشأ الوطني خلال الفترة2000 ــ 2004م	54
4.2	التجارة البينية لدول مجلس التعاون (الواردات) خلال الفترة2000 ــ 2004م	56
5.2	التجارة البينية لدول مجلس التعاون (الصادرات) خلال الفترة2000 ــ 2004م	57
6.2	تطور التجارة البينية مقارنة بالتجارة العالمية لدول المجلس (2000- 2004)	58
7.2	التجارة البينية للتجمعات العالمية المعروفة .	59
1.3	مجلس التعاون الخليجي : الخصائص الرئيسية للاتحادات النقدية.	89
2.3	بعض المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي	96
3.3	مؤشر الإنكشاف الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي	97
4.3	مؤشر هيرشمن لدرجة تركز الصادرات	98
5.3	التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي.	100
6.3	مدى جاهزية دول مجلس التعاون لإنشاء منطقة عملة موحدة .	102
7.3	تقييم معايير التقارب الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.	114

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	أنواع علاقات التكامل.	08
2.1	تطور العلاقات التكاملية .	09
1.2	إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (صادرات – واردات) **1982– 2002**	47
2.2	واردات دول مجلس التعاون ذات المنشأ الوطني خلال **2000–2004**	54
3.2	صادرات دول مجلس التعاون ذات المنشأ الوطني خلال **2000–2004**	55
4.2	التجارة البينية لدول مجلس التعاون (الواردات) خلال الفترة**2000 ــ 2004م**	56
5.2	التجارة البينية لدول مجلس التعاون (الصادرات) خلال الفترة**2000 ــ 2004م**	57
6.2	تطور التجارة البينية مقارنة بالتجارة العالمية لدول المجلس خلال الفترة **2000 ــ 2004م**	59
1.3	أبرز إنجازات الاتحاد النقدي الخليجي	115

مُقَدِّمَة

يعيش العالم عصر التكتلات، والتجمعات الاقتصادية، وذلك بهدف تنمية، وتدعيم القطاعات المختلفة بالدول في ظل الصراعات، والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الكثير من الدول، حيث يفتح باب العضوية في هذه التكتلات لمجموعة الدول المتجاورة جغرافياً، والتي تنتهج فلسفات، ونظم إقتصادية متشابهة، أو على الأقل متقاربة بحيث يسهل الانصهار، والاندماج بين صفوف الدول الراغبة في الدخول في مصفوفة التكامل الاقتصادي، وهو ما دعى الكثير من الدول المتقدمة، والنامية إلى المزيد من التكتل الاقتصادي لتشكيل قوى اقتصادية عملاقة للحفاظ على قوة أوضاعها الاقتصادية، وزيادة صلابتها، وفاعليتها، ومن أهم الأمثلة على ذلك نجد الاتحاد الأوربي، واتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (أبيك)....إلخ .

ولقد كانت هناك محاولات عربية عديدة في هذا الإطار، بدءاً من تكوين جامعة الدول العربية، التي كان أحد أهم أهدافها تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وإقامة السوق العربية المشتركة، والتي لم تتمخض سوى عن تحقيق (7-8) % خلال عقد الثمانينات فقط من حركة التجارة البينية العربية، مروراً بالعديد من التكتلات الاقتصادية العربية الجزئية، والتي بلغ أكثرها بلورة مجلس التعاون الخليجي .

وإيماناً بأهمية التعاون والتنسيق فيما بينها، تم إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شهر مايو عام 1981م، ويضم المجلس في عضويته ست دول : المملكة العربية السعودية، قطر، الكويت، البحرين، سلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة . انطلاقاً من العلاقات المميزة بين دول المجلس، والسمات المشتركة، والأنظمة المتشابهة.

وبمرور سبعة وعشرين عاما على هذه التجربة ، وبالخصوص في مجال التكامل الإقتصادى، وهذا ما حدى بنا للبحث في عمق هذه التجربة، والتعرف على مختلف جوانبها وذلك بدراسة واقع هذه التجربة التكاملية، وآفاقها المستقبلية.

الإشكاليـــة العامة

من خلال هذا الطرح ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كالآتي:

ما هو واقع وآفاق التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية ؟

وهذا ما يقتضي منا طرح جملة من التساؤلات التي تجسد إشكالية البحث، والتي منها :

1. ما هي العوامل الدافعة إلى تشكيل مجلس التعاون الخليج العربية ؟
2. ما هي أبرز المحطات في مسيرة التكامل لدول الخليج العربية ؟
3. هل يتحقق مشروع الوحدة النقدية الخليجية في آفاق 2010 ؟
4. هل يمكن تعميم تجربة تكتل مجلس التعاون الخليجي على الدول العربية ؟

فرضيات :

انطلاقا من الإشكالية السابقة فقد تم صياغة الفروض التالية :

- وجود علاقة وثيقة بين عدد كبير من الخصائص السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية لدول الخليج العربية، يؤهلها على المدى البعيد لتحقيق تكامل اقتصادي ؛
- كلما ازداد التعاون بين دول الخليج العربية وثوقاً، سمح لها بتكوين مواقف موحدة، توفر لها قاعـــدة تفاوضية أفضل أمام الدول والتجمعات الاقتصادية الأخرى ؛
- إن دول مجلس التعاون قد حققت معظم شروط نظرية العملة المثلى، وهي تقارب الهياكل الإنتاجيـــة وارتفاع درجة الانكشاف على التجارة الدولية، ومرونة سوق العمل وتقارب معـــدلات الفائـــدة والتضخم .

أهداف البحث :

- محاولة رصد المبررات والدوافع التي ساعدت على تشكيل مجلس التعاون الخليجي ؛
- محاولة الوقوف على أبرز المحطات في مسيرة التكامل لدول الخليج العربية ؛
- محاولة الوقوف على الصعاب، و التحديات التي وقفت في وجه تطور هذه التجربة ؛
- محاولة التعرف على مدى جاهزية دول المجلس لإنشاء منطقة العملة الموحدة .

أهمية البحث

- كون البحث يتناول ظاهرة تجمع إقليمي لعدد من الدول تقع في منطقة إستراتيجية لما تحتويه من مخزون نفطي يعد العمود الفقري للصناعة العالمية ؛
- يمثل مجلس التعاون الخليجي إحدى التجارب التكاملية العربية في الوقت الراهن ؛
- تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال إلقاء نظرة على إمكانية التكامل الاقتصادي العربي الموحـــد مـــن خلال مجلس التعاون الخليج العربية ، فهو من إحدى الأهداف الأساسية المنشودة نحو تحقيق الوحـــدة العربية وهو جزء من الاقتصاد العربي لا يمكن عزله أو تجزئته .

وتتضمن أهمية **البحث العلمية** في :

إن دراسة أي تكتل، يستلزم دراسة النظريات والمفاهيم التي تناولت عمليات التجمعـــات الدوليـــة والإقليمية، الأمر الذي يثير الجدل والنقاش الدائر حول هذه النظريات والمفاهيم، وربما تعـــزز بعـــضها أو تختلف معها .

مبررات و دوافع اختيار الموضوع:

من بين مبررات اختيارينا لهذا الموضوع:

- مبررات موضوعية:
  - وباعتبار بأن تجربة مجلس التعاون الخليجي تمثل حلقة هامة من حلقات التكامـــل الاقتـــصادي العـــربي المنشود ؛
  - كون أن هذه التجربة تشتمل على الأبعاد الزمنية الثلاث : الماضي، و الحاضر، والمستقبل، ممـــا تجعـــل الباحث يعيش واقع هذه الدراسة، ويلاحظ تطوراتها يوما بيوم، كذلك تبقي الباحث دائم يبحث عـــن الجديد خاصة في المراحل الأخيرة من مراحل التكامل الاقتصادي (سوق المشتركة، العملة الموحدة) .
- مبررات ذاتية :
  - ارتباط الموضوع بالتخصص، وميولنا الشخصي لمثل هذه الموضوعات ؛
  - قابلية الموضوع للبحث .

الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات، التي تناولت موضوع التكامل الاقتصادي لدول مجلـــس التعـــاون الخليج العربية. ولقد تباينت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل، والنتائج التي تم التوصل إليها. وفيمـــا يلي نشير إلى أهم الدراسات التي تمكنا من الإطلاع عليها :

1- دراسة نايف علي عبيد، تحت عنوان مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامـــل حيث توصل الباحث : إن دول مجلس التعاون الخليجي حاولت بكل جد أن تخطو خطوات ثابتة و مدروسة، ومبرمجة باتجاه التكامل الاقتصادي، وأن ترسم مـــستقبلها مـــن خـــلال الاتفاقيـــة الاقتصادية الموحدة، وإن الاختيار الحقيقي لمدى إنجاز عملية التكامل الاقتصادي سيكون في مدى التزام هذه الدول، وتطبيقها لما يصدر عن المجلس من قرارات، ومراسيم [1].

2- دراسة فؤاد حمدي بسيسو، تحت عنوان التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي حيث توصل الباحث :على أقطار المجلس أن تسعى لعزل التأثيرات المرتبطة بنفوذ الدول الكـــبرى والشركات الدولية العملاقة، عن مسار، وأهداف، واتجاهاتها التعاونية، وبدون ذلك فـــستمنى أي حركة للتعاون الإنمائي بالفشل في تحقيق الهدف الإنمائي المتعلق بإقامة قاعدة التوليد الذاتي للنمو إلا من خلال مرحلة ما بعد عصر النفط[2].

3- دراسة صفوت عبد السلام عوض الله، تحت عنوان : تقويم تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، واستخلصت الدراسة إلى : انتهاج مجلس التعاون لدول الخليج المدخل التجاري لتحقيق التكامل الاقتصادي بين أعضائه، بدلا من مدخل التكامل الاقتصادي الإنمـــائي المناســـب لاقتصاديات أعضائه، أما المدخل التجاري هو يتناسب مع اقتصادات الدول المتقدمة فقـــط الـــتي يتوافر لها جهاز إنتاجي مرن، ومتقدم، ولا يتلاءم مع طموحات الدول النامية في خلـــق قاعـــدة إنتاجية متنوعة، وقادرة على المنافسة مع المنتجات العالمية[3] .

---

[1] نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، سلسلة أطروحات الدكتوراه (28)، ط1، بيروت : مركز الدرسات الوحدة العربية، 1996.

[2] فؤاد حمدي بسيسو، التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (6)، ط2، بيروت : مركز الدرسات الوحدة العربية، 1987.

[3] صفوت عبد السلام عوض، تقويم تجربة التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المجلة الإقتصادية الكويتية، السنة 11، العدد الحادي و عشرون، الكويت: الجمعية الإقتصادية الكويتية، 2007 .

4- دراسة مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية من إعداد قسم البحوث، تحت عنـــوان : التكامـــل الاقتصادي الخليجي آفاق و تحديات حيث تم التوصل : أن دول مجلس التعاون الخلـــيج العربيـــة تملك قوة اقتصادية، ودوافع ذاتية محركة تتيح لها أن تقوم كمجموعة متكاملة، فالعائق إلى التكامل الاقتصادي بين دول المجلس أو بينها، وبين الدول العربية، ليس غياب المقومات الإقتصادية، وإنما الغائب الأساسي هو الإرادة السياسية، ومعها القرار السياسي، وعندما يتـــوفر ذالـــك فتحقيـــق الوحدة الاقتصادية العربية، والخليجية سيكون مجرد أمر إجرائي، وميكانيكي[1] .

5- عبد المنعم السيد علي، تحت عنوان : الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، خلصت الدراسة إلى أن إحلال عملة واحدة محل العملات القطرية الخليجية الحالية هو هـــدف يـــستحق المحاولة لأنه سيساهم في تعزيز الكفاءة الاقتصادية لبلدان المجلس، ويعمّق من تكاملها الاقتـــصادي ويعزّز من تطوير قطاعاتها الاقتصادية غير النفطية [2].

6- دراسة راجان غوفيل، تحت عنوان دول مجلس التعاون الخليجي : دراسة حالة التكامل الاقتصادي العربي، حيث توصل الباحث: أن تسرع سلطات دول مجلس التعاون الخليجي في عمليـــة بنـــاء الإجماع حول معايير التقارب المطلوب لإنشاء الاتحاد النقدي بحلول 2010م، ولا ســـيما فيمـــا يتعلق بسياسة المالية العامة، وقاعدة البيانات الإحصائية، والممارسات التنظيمية في القطاع المـــالي وإقامة بنك مركزي للاتحاد النقدي[3] .

7- دراسة محمد ناجي التوني، تحت عنوان : قيام منطقة العملة الموحدة في دول مجلس التعاون الخليج العربية، حيث توصل الباحث: على الرغم من مسيرة مجلس التعاون بين دول الخليج العربية علـــى مدى أكثر من 30 عاما، وعلى الرغم من تـــوافر الإرادة الـــسياسية لقادتهـــا فـــإن الـــشروط الأساسية لقيام منطقة عملة موحدة لم تتوفر بالكامل بعد، ويبقى هناك دافع، ومحفز لقيام منطقـــة العملة الموحدة هما : استخدام الدولار الأمريكي كعملية تثبيتية من جميع دول المجلس، واستمرار الإرادة السياسية لتحقيق التكامل الاقتصادي[4] .

---

[1] عمر حسن، التكامل الاقتصادي الخليجي آفاق وتحديات، سلسلة دراسات اقتصادية، العدد 4، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، مارس2001 .

[2] عبد المنعم السيد علي، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، نوفمبر 2008.

[3] رجان غوفيل ، دول مجلس التعاون الخليجي : دراسة حالة التكامل الاقتصادي العربي ، وقائع الندوة حول التكامل الاقتصادي العربي : التحديات والآفاق ، الإمارات : صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، 23_24 فبراير 2005 .

[4] محمد ناجي التوني ، قيام منطقة العملة الموحدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المجلة الإقتصادية الكويتية ، السنة 10 ، العدد عشرون ، الكويت : الجمعية الإقتصادية الكويتية ، 2006 .

منهج البحث

انطلاقا من الهدف الرئيسي للبحث، والمتمثل في استعراض تجربة التكامل الاقتصادي الخليجي، مـــن خلال تقويمها، وتحليل الواقع، والتعرف على أهم التحديات، والآفاق، يعتمد الباحث على المنـــهج الوصـــفي وهو منهج يعتمد أساسا على تجميع البيانات، والمعلومات اللازمة عن الموضوع المراد دراسته، والبحـــث فيـــه وتنظيمها، وتحليلها، للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها .

هيكل البحث

بالنظر إلى طبيعة الإشكالية والأهداف المبتغاة، فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول بعد المقدمة .

في **المقدمة** : تناول الباحث الإطار المنهجي للدراسة من حيـــث تحديـــد الإشـــكالية ووضـــع الفرضيات وتحديد أهمية، وأهداف البحث ..... .

في **الفصل الأول** : حاول الباحث الإلمام بالجوانب النظرية التي تتعلق بالتكامل الاقتصادي، من خلال تحديد مفهومه، وأهمية، وشروطه، و النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي، وتطرقنا أيـــضا إلى مراحـــل التكامـــل بالإضافة إلى عرض بعض التجارب التكاملية .

وفي **الفصل الثاني** : حاول الباحث استعراض مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلـــس التعـــاون الخليجـــي وذلك من خلال التطرق إلى: الخطوات التي أدت إلى إنشاء مجلس التعاون الخليجي انطلاقا من التعاون المـــنظم قبل إنشاء المجلس، وأيضا العوامل التي عجلت للقيام بإنشاء المجلس، وتطرقنـــا أيـــضا إلى مراحـــل التكامـــل الاقتصادي الخليجي من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي ثم السوق الخليجية المشتركة، واستعرضـــنا بعض التحديات التي تواجه مسيرة التكامل الاقتصادي .

وفي **الفصل الثالث** : تم تخصيصه للتعرف على آفاق مجلس التعاون، وما ينتظره خصوصا المرحلة الموالية مـــن مراحل التكامل الاقتصادي المتمثلة في الاتحاد النقدي، ولدراسة مدى جاهزية دول مجلس التعاون لإنشاء عملة موحدة استعنا بالجانب النظري لإنشاء العملة الموحدة .

وأخيرا في **الخاتمة** حاولنا عرض النتائج المتوصل إليها، وتقديم بعض التوصيات .

صعوبات انجاز البحث

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، ولا يختلف الأمر بالنـــسبة لهـــذا البحث، إلا أن تلك الصعوبات لم تكن بالحجم أو الشدّة التي تثني الباحث عن بلوغ هدفه، ولعل أهمها عـــدم توفر المراجع **بالقدر الكاف** عن التكامل الاقتصادي الخليجي، وصعوبة الحصول عليها مـــن خـــارج الجزائـــر لذلك فإن عملية تقويم تجربة تكاملية في ظل نقص البيانات تتطلب الكثير من المشقة والجهد المتواصل.

المقدمة العامة

الفصل الأول

الإطار النظري للتكامل الإقتصادي

الفصل الثاني

مسيرة التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية

الفصل الثالث

آفاق التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية

الخاتمة العامة

المراجع

الفهرس

الملاحق

تمهيد

في ظل ما يشهده عالم اليوم، من اتجاه جديد في العلاقات الاقتصادية التي أصبحت تميز الاقتصاد العالمي، من اتجاه نحو الاندماج، وزيادة الترابط، والتشابك بين اقتصاديات تتمثل في الاتجاه نحو تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية، واحتلت هذه الظاهرة مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية .

ولفهم ظاهرة التكامل الاقتصادي، من الضروري التطرق إليها في إطارها النظري العام، وهذا ما سنحاول التعرض إليه في هذا الفصل، لذلك خصصنا مبحثين :تناولنا في المبحث الأول إلى مفاهيم ومرتكزات التكامل الاقتصادي، وأهميته، وشروطه، إضافة إلى النظريات المفسرة له . أما في المبحث الثاني فتطرقنا من خلاله إلى مراحل التكامل الاقتصادي مع إبراز أثاره خاصة في المرحلة الأولى، والثانية بالإضافة إلى الإشارة إلى بعض النماذج التكاملية الدولية في كل مرحلة .

المبحث الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي ومرتكزاته.

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مفاهيم التكامل من خلال مختلف التعاريف، بالإضافة إلى إبراز أهمية وشروط هذا التكامل، كما سنتعرض إلى أهم النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي بدء من المدرسة الوظيفية، والوظيفية الجديدة ثم المدرسة التعددية وأخيرا المدرسة الفدرالية .

المطلب الأول :التكامل الاقتصادي المفهوم والأهمية و الشروط.

أولاً : تعريف التكامل الاقتصادي .

قبل التطرق إلى مفهوم التكامل الاقتصادي،لابد من التعريف بمصطلح التكامل وابتدئ استعمالها عام 1620 في قاموس أكسفورد الانجليزي كلمة التكامل بـ " جعل الأجزاء متفرقة كلا متكاملا "[1].

كما يعرف التكامل على انه "تجميع عدة عناصر منتشرة لتكوين كل واحد جديد، وكبير لتقوية كل موجود وغير مترابط "[2].

هنا تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاديين يستخدمون مصطلح التكامل لنقل معنى التعبير الإنجليزي (Integration) وفي اللغة الإنجليزية اشتق هذا اللفظ من (Enteger) الذي يعني الشيء المتراكب عضويا في كل لا يتجزأ، مثل ما يسمى في الرياضيات الواحد الصحيح[3].

وبالإمكان تفكيك مفهوم التكامل إلى مكوناته السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية، ولكن ما يهمنا في هذه الدراسة هو مفهوم التكامل الاقتصادي .

[1] The Oxford Dictionary VII.C. (Oxford: Clarendon Press, 1922-1970) .

[2] جاسم بن محمد القاسمي ، آفاق التنمية والتكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية ، مؤسسة شباب الجامعة،1999،ص65 .

[3] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط 2، ج 2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1994،ص 222.

هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي، ويرجع هذا الاختلاف بشكل عام إلى التباين في وجهات نظر هؤلاء الاقتصاديين حول درجة ونوع التعاون الاقتصادي القائم أو المقترح بين الدول المختلفة محل الدراسة على أساس النظر إليها كوحدات اقتصادية مستقلة ترغب في إقامة شكل أو أخر من أشكال التكامل الاقتصادي[1] لذلك نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي التي قام بها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي، كما يلي :

- فالأستاذ **بيلا بلاسا**[2] يعرف التكامل الاقتصادي على أنه "عملية وحالة"، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية[3].
- انطلاقا من هذا التعريف نلاحظ أن **بيلا بلاسا** يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، إذ يذهب هذا الاقتصادي إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي[4]
- يرى **جان تنبرجن J. Tinbergen**[5] أن التكامل الاقتصادي كعملية يشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها بلاسا فيرى أنه عبارة عن إيجاد أحسن السبل" الأطر "للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون[6].
- والمفهوم الثالث للتكامل الاقتصادي على نحو الذي حدده **جونار ميرادال**[7]، فيرى أن مفهوم التكامل لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم [8].

[1] سامي عفيفي حاتم،التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق ، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 2005 ،ص 28.

[2] بيلا بلاسا هو اقتصادي هنغاري ، ولد في بودابست في عام 1928 وتوفي في عام 1991. وعمل مع بول ساموبلسون. تعاونهم أدى إلى اكتشاف من بلاسا– ساموبلسون. نظرية التكامل الاقتصادي (1961).

[3] بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة رشيد البراوي، القاهرة:دار النهضة العربية، 1964 ، ص 10.

[4] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق ، ص 29.

[5] ولد جان تنبرجن عام 1903 في لاهاي بهولندا وتلقى تعليمه بجامعة ليدن وحصل علي الدكتوراه في الفيزياء عام 1929 وشغل وظيفة أستاذ بكلية الاقتصاد1933 .

[6] فؤاد أبوستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 2004 ،ص 07

[7] جونار ميردال هو اقتصادي سويدي من مواليد جوستاف لابرشيه ولد في السويد في 6 ديسمبر 1898و توفي في سنة 1987 .

[8] محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، جامعة حلب :مديرية المطبوعات الجامعية، 1972، ص 30.

مع ذلك فهناك اتجاهين رئيسين يمكن التمييز بينهما[1]:

الاتجاه الأول: اتجاه عام يعرف التكامل على أنه أي شكل من أشكال التعاون، أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منهما، وينتقد هذا التعريف لاتساعه، الأمر الذي يجعل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية وهو ما يجعل من التكامل مفهوم لا معنى له، كما أنه يغفل التمييز بين التكامل من ناحية والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى.

الاتجاه الثاني: فهو اتجاه أكثر تحديدا يعتبر التكامل عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات التفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.

إذن، فتعدد التعريفات لاصطلاح التكامل الاقتصادي يضع عقبة للوصول إلى صيغة موحدة تلقى قبولا عاما بين مختلف الباحثين في المجال الاقتصادي. وفي هذا الخصوص يمكن القول أن اصطلاح التكامل الاقتصادي يشمل مجموعة من العناصر التالية[2]:

- ينظر إلى التكامل على أنه حالة تقود الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، كما يتجه إلى إذابة الاقتصاديات القومية في كيان جديد يعرف عادة بمرحلة **التكامل الاقتصادي التام** كهدف نهائي تتجه إليه جهود الدول الأعضاء وتعمل على تحقيقه.
- تغذية الدول الأعضاء بالإجراءات والتدابير الضرورية والكافية لإحداث التغييرات المطلوبة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

وأمام تعدد المفاهيم المقدمة للمفهوم التكامل الاقتصادي، يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي غير محدد الإطار، فهو يختلف باختلاف الظروف التي أنشأ فيها و المستجدات التي أحاطت به اقتصادية وسياسية واجتماعية، كذلك يختلف باختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية للبلدان الأعضاء .

[1] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي،ط1، القاهرة، : مكتبة مدبولي، 2002 ص 45 .

[2] سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص34.

ثانياً: أهمية التكامل الاقتصادي .

يلعب التكامل الاقتصادي دورا مهما في حياة البلدان الأعضاء في العملية التكاملية، إذ تتجلى هذه الأهمية من خلال أهم النقاط التالية :

I) يمكن للدول المندرجة ضمن إطار العملية التكاملية من الاستفادة من الحجم الكبير للسوق، و تجاوز صعوبات ضيق السوق المحلية، حيث" يشجع سوق السوق الكبير على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما، وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال، والعمل من دولة لأخرى، وإزالة كل العوائق في هذا المجال[1]. حيث يشجع اتساع نطاق السوق على إقامة صناعات ذات حجم اقتصادي تنخفض فيها تكاليف الإنتاج لدرجة تمكن المشروعات من التسويق خارج أسواق الدول الأعضاء[2].

II) خلق فرص ممتازة لتوفير مستلزمات التنمية البشرية الغذائية السكنية، الصحية و التعليمية و هذا لإشباع الحاجات الأساسية لشعوب الدول الأعضاء في العملية التكاملية[3] ؛

كما تكتسي التكتلات الاقتصادية الإقليمية أهمية بالغة في عالمنا المعاصر، لأنها تمكن تحقيق الكثير من المكاسب فالتكتل ليس هدفا في حد ذاته إنما هو عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف مختلفة نذكر من بينها[4] :

1) بأنه أثر خلق التجارة **J.Viner** الأثر الإنتاجي للتكامل والذي أشار إليه فاينر ومفاده أن زيادة رفاهية الدول الأعضاء تأتي كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات الأقل كفاءة ؛

2) الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي، حيث يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها.

3) يساهم التكامل لاقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء، كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى ومن ثم فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجي سيكون في وضع أفضل، أي أن التكامل الاقتصادي يحسن معدل التبادل التجاري ؛

[1] محمد عبد العزيز عجيميه، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية،دون ذكر مكان النشر، 1978،ص183

2 لمقدم عبيرات ، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة دكتوراه ، مكان المناقشة:جامعة الجزائر ،2002، ص 34.

[3] عبد الوهاب حميد رشيد،التنمية العربية و مدخل للمشروعات المشتركة،مرجع سابق،ص131

[4] فؤاد أبو ستيت، مرجع سابق، ص 49 .

4) تحقيق الوافرات الخارجية نتيجة انتقال عناصر الإنتاج بحرية ودون قيود بين دول المجموعة، مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف لمعظم المشروعات نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتعتبر هذه الوفورات من أهم المكاسب التي تعظم أهمية التكتل الاقتصادي ؛

5) يعمل التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء وذلك كنتيجة طبيعية لزيادة حجم الاستثمارات واختيار أفضل المواقع لها بعدما أصبح في الإمكان إنشاء مشروعات وفق معايير اقتصادية وليس بصورة عشوائية، علاوة على تشجيع الاستثمارات الأجنبية.كما تبرز أهمية التكامل الاقتصادي في زيادة وتشجيع حجم التجارة بين الدول وذلك نتيجة إلغاء القيود المختلفة سواء كانت جمركية أو إدارية أو أي معوقات أخرى، علاوة على أن التكامل الاقتصادي يحد الدول الأعضاء من التغيرات الفجائية في سياساتها التجارية.

ثالثاً: مقومات التكامل الاقتصادي وشروطه .

I) مقومات التكامل الاقتصادي :

وهذه المقومات تستمد طبيعتها من العناصر التي تتألف منها، وتتمثل هذه العناصر في: [1].

1) العنصر الأساسي لمقومات التكامل يتمثل في حالة النقص أو الحاجة الموجودة في عدة مجالات أو قطاعات من القطاعات الاقتصادية لدى الدول، سواء تعلق هذا النقص بالهياكل الإنتاجية، أو بالإمكانيات التسويقية أو بالموارد الإنمائية، ويعد هذا العنصر بمثابة المقوم الأول من مقومات التكامل، وهذا لكون أي دولة تسعى إلى التكامل مع غيرها من الدول الأخرى، بهدف أو بغرض التغلب أو القضاء على حالات النقص هذه، ورغم كون عنصر حالات النقص ذو أهمية كبيرة إلا أنه ليس كافيا لوحده لبدء بعملية التكامل ؛

2) وجود حالات الفائض لدى هذه الدول، فالحالات النقص المذكورة آنفا، لا يمكن تلاقيها إلا إذا وجدت حالات فائض التي تستطيع مقايضتها مقابل حصولها على ما تحتاجه من منافع من الدول الأخرى، ويشكل هذان العنصران قاعدة تعبر عن الاستعداد الذاتي لهذه الدول للبدء، في عملة التكامل الاقتصادي ومنه فمن الضروري تواجد حالات النواقص والفوائض في آن واحد، لدى البلد أو القطر الذي ينوي الدخول في مجموعة تكاملية ؛

[1] محمود الحمصي، خطط التنمية العربي واتجاهاتها التكاملية والتنا فرية، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الرابعة ،1986،ص 96.

3) إن وجود عنصري النقص والفائض معا، يعتبر أمرا ضروريا لعملية التكامل الاقتصادي وطالما أن العملية التكاملية التي تنشأ بين مجموعة من البلدان، يسعى فيها كل بلد إلى تحقيق المصلحة الذاتية في نطاق المصلحة الجماعية، فإن الأمر يحتم وجود عناصر مقابلة لدى الطرف المقابل، ويعد هذا العنصر بالغ الأهمية، لأن عملية التكامل بين دولتين أو أكثر، تتطلب وجود تناظر نوعي وتناسب كمي مقبول بين عناصر الفوائض وعناصر النواقص لدى أطراف التكامل الاقتصادي، وهذا التناظر لا يتحقق إلا عندما يكون النقص الموجود لدى دولة معينة، من نفس طبيعة وجنس الفائض الموجود لدى الدولة الأخرى، حيث تر بط هاتين الدولتين علاقات تكاملية، و هكذا يمكن تلاقي حالات النقص بحالات الفائض بعضا ببعض بواسطة التقابل أو التبادل.

من العناصر المذكورة أعلاه، يتبين أن العلاقات التكاملية هي العمليات أخد وعطاء في الوقت نفسه، ونظرا لكون العملية التكاملية تجري بين دول تسعى كل منها إلى تحقيق مصلحتها الذاتية في نطاق المصلحة الجماعية، فيستوجب إذن إيجاد توازنات بين أفعال العطاء والأخذ.

فإذا كان هناك تكامل اقتصادي بين دولتين حيث تتمتع الدولة الأولى بفائض في منتج ما وليكن ف1 وتعاني الدولة الثانية من نقص في نفس المنتج وليكن ن2، وفي نفس الوقت نفسه، تعاني الدولة الأولى من نقص في منتج وليكن ن 1 بينما تتمتع الدولة الثانية بفائض وليكن ف2.

في هذه الحالة، وطالما هناك تكامل اقتصادي بين هاتين الدولتين، ستنشأ بينهما علاقات تبادلية، يوضحها الشكل الموالي[1]:

الشكل رقم 1.1 : أنواع علاقات التكامل .

المرجع : محمود الحمصي ، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية و التنافرية، مرجع سابق، ص 99

بالنظر إلى الشكل أعلاه، تظهر العلاقة الأولى على هيئة سهم، يمثل انتقال الفائض ف 1 من الدولة الأولى إلى الدولة الثانية، ليحل محل النقص ن2 الموجود فيها، وتظهر العلاقة الثانية بالسهم المعاكس الذي يشير إلى انتقال الفائض ف2 من الدولة الثانية إلى الدولة الأولى، ليحل بدوره محل النقص ن1.

[1] نفس المرجع السابق ، ص 97.

وهكذا تنشأ العلاقات التكاملية عن طريق عمليات الأخذ والعطاء بين البلدان المتكاملة، ومن البديهي أن استمرار هذه العلاقة يتطلب التساوي أو التكافؤ بين المنافع لكل طرف، ولهذا فإن كل علاقة تكاملية، تقترن بفعل عطاء وبفعل أخذ، فإذا توقفت إحداهما ينهار هذا التعامل التكاملي بين الدولتين، إلا إذا تم تعويض ذلك عبر بلدان أخرى داخله في إطار التكامل، وبالتالي تصبح هذه العلاقة تربط بين ثلاث أطراف، وفي هذه الحالة و يصبح لدينا ستة علاقات تكاملية، واثنا عشر فعلا من أفعال العطاء والأخذ، كما يوضحه لنا الشكل المولي:

الشكل رقم 2.1: تطور علاقات التكاملية .

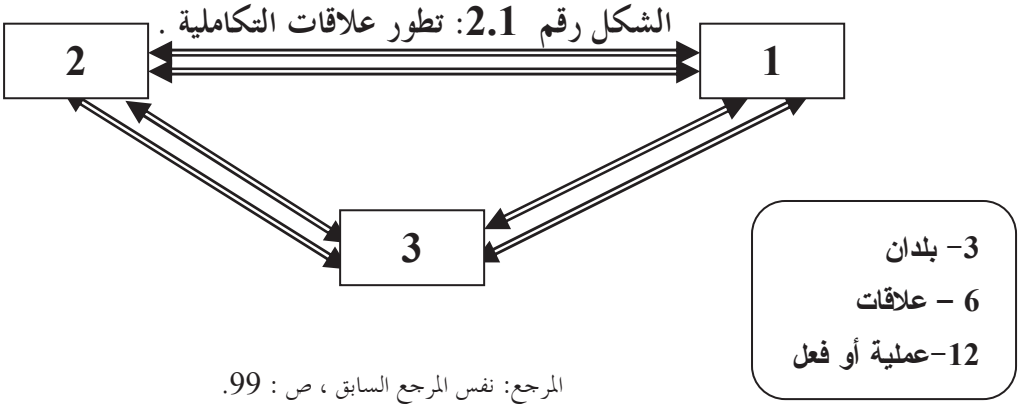

المرجع: نفس المرجع السابق ، ص : 99.

كما تجدر الإشارة إلى أن العمليات التي تنتج عن العلاقات التكاملية لا تتم بالضرورة في الوقت نفسه، فمنها ما يكون عاجلا ومنها ما يكون آجلا.

وهكذا دواليك حيث كلما ازداد عدد الدول المتكاملة فيما بينها، ازداد عدد العلاقات التكاملية وبالتالي عدد العمليات المتولد عنها كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 1.1 : تطور العلاقات التكاملية و العمليات المتولد عنها

عدد البلدان المتكاملة	عدد العلاقات المتكاملة	عدد العمليات المتقابلة
اثنان	02	04
ثلاثة	06	12
أربعة	12	24
خمسة	20	40
عشرة	90	180
عشرون	380	760

المرجع : محمود الحمصي ، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية و التنافرية ، مرجع سابق ، ص 99

وفي هذا المجال يرى محمود الحمصي أن الاستطراد في بيان كيفية تزايد العلاقات التكاملية و الأفعال المقترنة بها، يبين مدى التعقيدات التي يمكن أن تكتنف عملية التكامل الاقتصادي، كلما زاد عدد الدول المنضمة إلى هذه العملية، فإذا كان عدد الأقطار العربية، التي يراد أن يكون بينها التكامل اقتصادي، يقارب العشرين مثلا، وأريد التنسيق بين اقتصادياتها، ومع افتراض حالة النقص وحالة فائض في كل دول، فستوجد 380 علاقة تكاملية و780 فعل أخذ وعطاء حيث يمثل كل فعل إرادة ذات سيادة تمتلك حق القبول والرفض بشأن كل فعل[1].

ومن هنا، يتبين أن تزايد عدد البلدان الداخلة في إطار العملية التكاملية يجب أن يجدد وفق ظروف ومعطيات اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية.

II) شروط التكامل الاقتصادي :

إن توفر المقومات المذكورة آنفا، غير كاف لوحده لقيام تكامل اقتصادي، بل يتوقف على مجموعة من الشروط من أجل إرساء قواعد التكامل الاقتصادي، هذه الشروط ليست سهلة التحقيق، لكن لابد مع ذلك أن تدرك الدول المعنية أهمية مضمونها إدراكا دقيقا لكي تتجنب فشل محاولتها، ويمكن حصر هذه الشروط فيما يلي :

1) تنسيق السياسات القومية الاقتصادية : يقتضي التنسيق بمسألة التعريفة الجمركية، النقدية والسياسة التجارية تجاه الدولة الواقعة خارج المنطقة، وشؤون النقد، وبعض العناصر الضريبية والأوضاع الاجتماعية وسياسات الاستثمار، وتستدعي عملية التنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية القومية وجود أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة للعمل، مسايرة للظروف الاقتصادية الوطنية وسياساتها الاقتصادية، كما تتخذ الدول إجراءات فيما يخص تأمين مختلف عناصر الإنتاج والإنفاق على سياسة نقدية عامة، وعلى سياسة الاستثمار، تتضمن تنمية متوازنة بين مختلف أطراف المنطقة التي يشملها الاندماج الاقتصادي [2] ؛

2) توفر الأيدي العاملة المدربة: إذ يعتبر من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي، ويتيح للدول الأعضاء استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة مستمرة، كما يمكنها في الوقت نفسه تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، وتكون النتيجة زيادة الإنتاج الكلي ومستوى المعيشة في الدول المتكاملة وبالتالي زيادة التعاون الاقتصادي فيما بينها[3] ؛

[1] محمود الحمصي ، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية و التنافرية ، مرجع سابق ، ص 99.

[2] إسماعيل العربي ، التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة ، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1974، ص: 45.

[3] كامل بكري ، التكامل الاقتصادي، الإسكندرية: المكتبة العربية الحديث للطباعة والنشر،1984،ص38 .

3) تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل، يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وإلا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى. وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية مسيطرة، كما كان الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) * حيث سيطر الاتحاد السوفياتي في المجال الاقتصادي والسياسي على الدول الأعضاء [1]؛

4) وضع شبكة إقليمية ملائمة للنقل والموصلات : إنه من الضروري توفر شبكة واسعة للنقل والموصلات بين الدول الواقعة في إطار تكتل إقليمي، فتوفر هذه الشبكة يعتبر عاملا حاسما في ضمان تأثير حقيقي لإلغاء الحواجز التي تعترض التبادل التجاري بين الدول المتكاملة ؛

5) ضرورة التدرج والآلية: يجب أن يكون التكامل تدريجيا وآليا، بشكل يسمح لاقتصاديات المختلفة التأقلم مع حجم السوق الجديد وآليا، لأن التحولات الداخلية للبضائع والأموال تخلق بعض المشاكل بحيث لا يمكن تجاوزها إلا في المراحل الأخيرة من التكامل، كما يجب الاتفاق على صيغة تدريجية وآلية تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة لكل بلد[2] ؛

6) المناخ السياسي : يجب علي المؤسسات التي تتفاوض لارتباط بالتزامات ستؤدي في النهاية الأمر إلى خلق مؤسسات الاندماج الإقليمي، وأن تدرك في بداية منذ البداية أن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، ومتى ارتبطت المصالح القومية الحيوية للدول الأعضاء في نسيج إقليمي محكم الصنع، وجد كل بلد أن بقاءه في التكتل دائما وفي جميع الحالات .[3]

ويتطلب التكامل بين دول الأعضاء توفر الثقة بينهم، واقتناع الرأي العام والهيئات الاقتصادية القومية مثل الحكومات بأن هذا التكتل سيحافظ على التزامه بأمانة في بذل الجهود المطلوبة لإنجاح التكتل .

* يضم تجمع الكوميكون الدول التالية : الاتحاد السوفيتي سابقا ، المجر ، و بلغاريا ، بولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، ورومانيا، و الفيتنام، وكوبا .

[1] Yadwiga Forowicz, Economie Internationale, Benchemin , Quebeq , 1995, P.267.

[2] محمد هشام خواجكية،التكتلات الاقتصادية الدولية، حلب: مديرية المطبوعات الجامعية،1972 ، ص33.

[3] إسماعيل العربي ، نفس المرجع السابق ، ص ص 46 _ 47.

المطلب الثاني : النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي .

نظرا لأهمية التكامل كأداة هامة للتغلب على المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الدول فقد تناولته العديد من الدراسات في محاولة منها لوضع إطار نظري، ويمكن أن نفرق بين أربع مدارس أساسية وهي : المدرسة الوظيفية التي أسسها البريطاني "دافيد ميتراني" والوظيفية الجديدة التي يتزعمها كل من البريطانيين " إرنست هاس" و " ل.ليندبرغ "، ونظرية الاتصال أو المدرسة التعددية التي يتزعمها الألماني" كارل دويتش " وأخير المدرسة الفيدرالية التي يتزعمها " إيتزيوني" .

أولاً : المدرسة الوظيفية .

هنا ينبغي توضيح معنى الوظيفية (Functionalism) وتعتبر الوظيفية كمنفذ للاندماج إذ تتضمن كل حالات الاندماج الجزئي، حيث يتم تفويض بعض الوظائف الحكومية إلى الوحدات المشاركة على المستويين الأعلى والأدنى من صناعة القرار، أي أن الاندماج الشامل يتوقف على أهمية هذه الوظائف في السياسات المحلية للوحدات المشاركة، ومثال ذلك اتحاد التاج بين بريطانيا وأستراليا مع تواجد السلطة الفعلية في كل بلد متمثلة في تشريعات كل منها وهو حالة من حالات الاندماج الوظيفي.

هناك عدة أسباب ساهمت في ظهور هذه النظرية يعود بعضها إلى إفرازات الحربين العالمتين وما صاحبهما من أزمات اقتصادية كأزمة الكساد العظيم عام 1929، والحرب الباردة بين الكتلتين آنذاك الشرقية والغربية وظهور أنظمة تسلطية . وقد ساهمت هذه العوامل في دفع بعض المنظرين إلى بلورة أفكار الوظيفة الأصلية والتي كان من أهم دعاتها الباحث البريطاني" ديفيد ميتراني "[1] الذي ترك آثارا واضحة على نظريات التكامل المعاصرة[2]، وتقوم نظرية " ديفيد ميتراني " على أربعة مبادئ أساسية [3] .

1) الفصل المؤقت للوظائف الاجتماعية، الاقتصادية والنشاط السياسي أو مبدأ الأولوية الاقتصادية الاجتماعية ؛
2) مبدأ فصل السلطة السياسية على الإقليم ؛
3) مبدأ تحقيق السلام الدولي عن طريق الذوبان التدريجي للسيادات السياسية الإقليمية والقومية أو السلام عن طريق التعاون الدولي مع تبعية عقلانية منفعية ؛
4) مبدأ التفرع والتشعب، بحيث يؤدي تطور التعاون في مجال تقني إلى توسيع التعاون في مجالات وقطاعات أخرى، وهذا التعاون الوظيفي في قطاع واحد الذي ساهم في نقل التعاون إلى مجالات أخرى، ناتج عن حاجات مستشعرة تولد بدورها شعور بالحاجة للتعاون الوظيفي في قطاع أخر .

[1] ديفيد ميتراني : باحث ومفكر سياسي بريطاني، من أهم رواد الوظيفية، ترك أثرا بالغ الأهمية على نظريات التكامل المعاصرة.

[2] محمد محمود الإمام ، التكامل الاقتصادي : الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1990، ص 227.

[3] Barrea , Théorie des relations Internationales , PP .354 – 357.

ثانياً : المدرسة الوظيفية الجديدة .

سعت هذه النظرية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية إلى معالجة القصور الذي شاب النظرية الوظيفية الأصلية ،وقد جمعت هذه النظرية المحدثة إسهامات كل من **ارنست هاس (Ernst Hass)** و**أميتاي ايتزيوني**[#] **(Amitai Etzioni)** ، و**كارل دويتش (Karl Deutsch)** الذين أكدوا على توفر عدد من الأسس التي تساعد على تغذية المسيرة التكاملية[1]:

1) توفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية، وتنشئ اتفاقا عاما بينها حول ما يعتبر عناصر رفاهية في حياتهم وهذا ما يجعل التكامل يقع ضمن إقليم معين، أي الاعتماد على مفهوم التكامل الجهوي الإقليمي بدلا من التكامل على النطاق العالمي كما نادى به الوظيفيون القدامى .
2) وجوب تخصيص موارد اقتصادية كافية، والشروع في المجالات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة وهذا من أجل إنجاز العمل المشترك وتحقيق رفاهية المجتمع .
3) وجوب إقحام جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في هذه العملية مع ضرورة وجود أطر مؤسسية يوكل إليها الحد الأدنى من القرارات لتكون بذلك مؤسسات إقليمية تتجاوز في قراراتها الحدود الوطنية، أي أن البعد المؤسسي فوق الوطني يشغل موقعا.

ومن خلال دراسة **إرنست هاس** لهيئة الصلب والفحم الأوربية، حيث يسلم هاس بأن قرار القيام بعملية تكاملية أو معارضتها تعتمد على توقعات الكسب والخسارة من قبل القوى الرئيسية التي ستدخل في إطار التكامل[2]

وفي دراسة لـ **هاس** بالتعاون مع **فليب شوميتر**، أشار الباحثان إلى ثلاثة متغيرات يبدو أنها تدخل في إمكانية تحقيق ما نسميه بالتكامل السياسي انطلاقا من قاعدة التكامل الاقتصادي وهذه المتغيرات هي :

1. المتغيرات القاعدية ؛
2. المتغيرات لخطة التكامل الاقتصادي ؛
3. المتغيرات الحركية .

[#] أميتاي إتزيوني، هو واحد من أكثر المفكّرين الاجتماعيين والسياسيين المؤثرين في يومنا هذا، وهو رجل مفعم بفكر (المجتمعاتية communitarian).

[1] آسيا الوافي ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، رسالة ماجستير ، اقتصاد دولي ، جامعة باتنة ، 2007 ، ص 12.

[2] نايف علي عبيد ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (28) ، ط1 ، بيروت : مركز الدرسات الوحدة العربية ، 1996، ص 23.

ولاحظت الدراسة أن تحول الوحدة الاقتصادية إلى وحدة سياسية تتوفر على فرصة أكبر في المجمعات الصناعية الديمقراطية كما هو الحال في أوربا الغربية .

وأهم الانتقادات الموجهة للنظرية الوظيفية والوظيفية الجديدة هي :

أ. صعوبة أو استحالة فصل النشاطات الاجتماعية والاقتصادية عن السياسة ؛

ب. أن الدول بشكل عام لن تبدي رغبة كافية في التخلي عن وظيفتها السياسية للسلطات ؛

ج. هناك بعض الوظائف الاقتصادية والاجتماعية غير مؤهلة للانتشار ؛

د. أن إرادة التكامل أو الوحدة السياسية مرتبطة بإرادة الأطراف أكثر من ارتباطها بالوظيفة الاقتصادية والاجتماعية .

ثالثاً : المدرسة التعددية.

لقد ساهم " **كارل دويتش** " "**Karl Deutsch**"*، وهو أحد رواد المدرسة التعددية في تطوير نظرية الاتصالات الاجتماعية التي تشمل الاتصال السياسي، وفي وضع نظرية جديدة هي نظرية الصفقات، إذ يرى بأن وجود الصفقات قوية وسريعة وقابلة للتطوير بين مجموعة من الدول، يشكل الركيزة الأساسية لأي عملية تكاملية بين هذه الدول، وأن عامل الاتصال والصفقات بين الدول يسهل التكامل ويدفع تدريجيا قادة الدول للوصول إلى الشعور بالانتماء لما يسمى بالجماعة السياسية .

وقد قام " **دويتش** " بدراسات ارتكزت على محاولات تحقيق التكامل داخل الدولة القومية الواحدة مثل دراسته لـ " منطقة شمال الأطلسي "، حيث قام بدارسة عشر حالات تكامل وتفكك على المستوى الوطني ، مع ذلك ربما تكون هذه الدراسة مفيدة في دراسة التكامل أو التفكك على المستوى الدولي، إذ ثمة بين عملية التكامل الداخلي وعملية التكامل على المستوى الدولي .

وقد طرح دويتش في دراسته نموذجين لتحقيق أمن المجتمعات[1] :

- النموذج الأول : النموذج القائم على «الأمن الموحد »، كما هو الحال في الولايات المتحدة (حيث كانت ولايات عدة، ثم أصبحت دولة واحدة، ولها حكومة تمثلها جميعا وأمنها أصبح مترابطا) ؛
- النموذج الثاني : «الأمن المتعدد » مثل علاقة بين فرنسا وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية أو بين كندا والولايات المتحدة (حيث إن هذه الدول من حيث الحكومات والواقع القانوني منفصلة عن بعضها، لكنها من الناحية الأمنية مترابطة) .

* كارل دويتش (1912 - 1992). عمله تركز على دراسة الحرب والسلام، والقومية، والتعاون والاتصال. ومن اهتماماته إدخال الأساليب الكمية وتحليل النظام الرسمي ونموذج التفكير في مجال العلوم السياسية والاجتماعية .

[1] نايف علي عبيد ، نفس المرجع السابق ، ص 22.

وقد حدد "كارل دويتش" عدة شروط لإقامة" مجتمع الأمن الموحد " وتتمثل في ما يلي[1] :

- التطابق المتبادل للقيم الرئيسية المرتبطة بالسلوك السياسي ؛
- نمط حياة وأسلوب معيشة متميز ؛
- توقع المنفعة المشتركة ؛
- زيادة ملموسة في القدرات السياسية والإدارية على الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشتركة ؛
- نمو اقتصادي أعلى ومتقدم، على الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشتركة ؛
- بعض الروابط الهامة المتصلة الخاصة بالاتصال الاجتماعي عبر الحدود المشتركة للأقاليم المترقب تكاملها وعبر حواجز بعض الطبقات الاجتماعية الرئيسية داخلها ؛
- توسيع نطاق الصفوة السياسية داخل بعض الوحدات السياسية على الأقل، وبالنسبة للمجتمع الناشئ الأكبر ككل ؛
- وجود درجة عالية من سهولة الحركة بين الأشخاص جغرافيا واجتماعيا، على الأقل بين الطبقات السياسية المتقابلة ؛
- تعدد مجالات تدفق الاتصالات والمعاملات المشتركة ؛
- بعض أنواع التعويض الكلي عن المكافآت في تدفق الاتصالات والمعاملات بين الوحدات المراد تكاملها ؛
- وجود معدل معقول من تكرار التداخل في أدوار الجماعات بين الوحدات السياسية ؛
- وجود قدرة كبيرة متبادلة على التنبؤ بالسلوك ؛

في حين يحتاج " مجتمع الأمن المتعدد" حسب " دويتش " إلى ثلاث شروط لوجوده:

1. اتفاق القيم السياسية بين صانعي القرار .
2. قدرة صانعي القرارات في المجتمعات التي يراد لها التكامل على التنبؤ المشترك بسلوك بعضهم البعض .
3. الاستجابة المشتركة، فعلى الحكومات أن تكون قادرة على الاستجابة السريعة دون اللجوء إلى العنف أو إلى قنوات عبر وحدات أخرى .

[1] كارل دويتش ، تحليل العلاقات الدولية ، ترجمة شعبان محمد محمود ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1983 ، ص ص 264_265.

رابعًا: المدرسة الفدرالية .

يعتبر " **أميتاي اتزيوني** "، أحد رواد المدرسة الفدرالية، ويعتبر أن الوحدة السياسية هي الطريقة التي يتم بواسطتها التكامل .

وقد قام " اتزيوني " بدراسة محاولات لتشكيل وحدات سياسية فوق الدولة القومية وهي :

1. السوق الأوربية المشتركة(1958-1963) ويضم : فرنسا و إيطاليا وألمانيا الغربية وبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ ؛
2. الجمهورية العربية المتحدة (1958-1961)، ويضم : مصر وسوريا ؛
3. اتحاد جزر الهند الغربية (1958-1962)، هذا الاتحاد مكونا من 10 دول .

ويعتقد بأنه حتى يمكن تحقيق التوحيد السياسي لابد من تتبع عملية التوحيد من لحظة اعتبارها فكرة حتى نضوجها ، وذلك لبناء نموذج تكاملي، وهو ما فعله بالضبط وجعل النموذج مستند إلى أربعة مراحل [1]

- حالة ما قبل التوحيد ؛
- عملية التوحيد من قبل القوى الفاعلة فيها ؛
- عملية التوحيد من خلال القطاعات التي شملتها ؛
- نضوج عملية التوحيد ووصولها إلى نهاية المرسومة لها .

ويرى " **اتزيوني** " أنه لكي يحدث التكامل لابد من وجود اعتماد متبادل بين الأطراف في قطاعات معينة وهنا يتناول المرحلة الأولى، وهي مرحلة ما قبل الوحدة .

أما المرحلة الثانية فهي تبرز فيها قوى التوحيد والتي تكون لها طبيعة قسرية أو نفعية أو مرتبطة بالهوية الاجتماعية (قسرية : الجيش أو الشرطة، نفعية : الجوانب الاقتصادية والإمكانيات الفنية والإدارية، الهوية الاجتماعية : الطقوس الشعارات والقيم التي تسود المجتمع ومن الممكن استغلالها للتوحيد).

ويبدأ ظهور المرحلة الثالثة مع تزايد تدفق السلع والأفراد والاتصالات بين الوحدات كما ينتشر التوحيد في قطاع واحد إلى قطاعات أخرى .

ويطلق " **اتزيوني** " على المرحلة الرابعة اسم مرحلة الانتهاء حيث يكون التكامل قد انتشر في مختلف القطاعات ووصل إلى نقطة النهاية .

وأكد " **اتزيوني** " على أهمية النخب الخارجية في إنجاح عملة التوحيد إذا كانت لها نفس التوجهات مع النخب الداخلية، فقد فشل نموذج اتحاد جزر الهند الغربية لعدم استخدام بريطانيا نفوذها لتطوير بناء فيدرالي، في حين كان دور وتأثير النخب الخارجية للسوق الأوربية المشتركة فعالا من خلال مشروع مارشال ومساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في منظمة الحلف الأطلسي، في حين فشلت تجربة الجمهورية العربية المتحدة لعدم امتلاكها نخب فعالة .

[1] نايف علي عبيد ، نفس المرجع السابق ، ص ص 22_23.

المبحث الثاني : مراحل التكامل الاقتصادي .

يمكن للتكامل الاقتصادي أن يتخذ عدة مراحل أو أشكال،حيث يتم تصنيف هذه الأشكال تبعا لما تتضمنه من أسس تكاملية، كما يتوقف تباينها على الهدف من إتباعها، وعلى القطاع أو المجال المراد تنسيقه أو تنميته عن طريق هذا التكامل، كما تزداد درجة التكامل كلما زاد الانتقال من شكل لآخر بمعنى أن أشكال التكامل تتراوح من التخفيف الأدنى للقيود الموجودة بين الدول المتكاملة وصولا إلى إلغائها نهائيا .

سنحاول من خلال هذا المبحث شرح أهم محطات أو مراحل التكامل الاقتصادي بالإشارة إلى بعض النماذج الدولية في كل مرحلة من المراحل وعددنا هذه المراحل المتتابعة – الواحدة تلو الأخرى –على النحو التالي[1]:

1. منطقة التجارة الحرة ؛
2. الاتحاد الجمركي ؛
3. السوق المشتركة ؛
4. الاتحاد الاقتصادي ؛
5. الاندماج الاقتصادي .

المطلب الأول : مرحلة منطقة التجارة الحرة .

أولاً: تعريف منطقة التجارة الحرة .

تتسم "منطقة التجارة الحرة" " Free Trade Area "، أو " منطقة التبادل الحر"، بأن إلغاء القيود المفروضة على التجارة فيما بين دولها غير مصحوب بفرض رسوم جمركية موحدة أو غيرها من القيود الكمية والإدارية على حركة التجارة مع الدول خارج المنطقة، بل تحتفظ كل دولة من دول الأعضاء في المنطقة بتعريفتها الجمركية وحرية تقرير سياستها وتعديلها، ومن ثم يمكن تعريف منطقة التجارة الحرة كما يلي [2]:

«منطقة التجارة الحرة هي كل تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية إزاء الدول خارج المنطقة، وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة »

[1] حسين عمر ، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق ، ط1 ، القاهرة : دار الفكر العربي، 1998، ص: 29.

[2] نفس المرجع السابق .

كما تعرف مناطق التجارة الحرة بأنها اتحاد جمركي ناقص، إذ أنها تشبه الاتحاد الجمركي من حيث كونها تعمل على إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية الداخلية بين الدول المندرجة في نطاقها، وتختلف عنه في أن الدول الأعضاء فيها غير ملزمين بتوحيد رسومهم الجمركية الخارجية، حيث تحتفظ كل منها برسومها الخاصة واستقلالها الجمركي إزاء بقية دول العالم الخارجي[1]

وتكون هذه الإزالة أو الإلغاء وفق إطار زمني متفق عليه من طرف الدول الأعضاء في المنطقة مع احتفاظ كل بلد بتعريفه الجمركية، وصرامة القيود التجارية الخاصة به، إزاء الدول الأخرى غير الأعضاء .ولا يشترط في الاتفاقيات المبرمة لإقامة المناطق التجارية الحرة، قيام الدول الأعضاء في هذه المناطق، بتعديل اتفاقياتها التجارية المبرمة بينها وبين الدول غير الأعضاء وهكذا تتمتع صادرات كل دولة، في منطقة التجارة الحرة، بإعفاء جمركي تام في الدول الأخرى الأعضاء.[2]

ومن ناحية أخرى، لابد من الإشارة إلى أن منطقة التجارة الحرة الشاملة تختلف عن المنطقة الحرة التي تقوم بوظائف التجميع والتصنيع والتجهيز والتصدير وإعادة التصدير والتي تتم من خلال سياسات تنشيط وجذب الاستثمارات ورءوس الأموال والتكنولوجيا والعمالة المدربة، والاستثمار من أجل التصدير وتنمية الموارد من النقد الأجنبي للدولة المضيفة[3].

ثانيًا: الآثار المترتبة على حرية تحركات السلع داخل منطقة التجارة الحرة فيما بين دولها .

إن حرية تحركات السلع داخل المنطقة مع الإبقاء على اختلاف معدلات الرسوم الجمركية في تجارة دول المنطقة، تترتب جراءها آثار تتمثل في خلق إمكانيات الانحراف بالنسبة للتجارة، والإنتاج، والاستثمار، كما هو موضح في الآتي [4]:

I) انحرافات التجارة والإنتاج والاستثمار :

1. **انحراف التجارة** : يحدث انحراف للتجارة، إذ وجد تحايل على الحواجز الجمركية التي تقيمها دول أعضاء في المنطقة، وذلك بأن تقوم دولة عضو في المنطقة بتطبيق أدنى تعريفة جمركية على السلعة موضوع المتاجرة باستيرادها من دولة غير الأعضاء في المنطقة تطبق تعريفة جمركية منخفضة، بدلا من الحصول عليها من دولة عضو في المنطقة، الأمر الذي يتعارض مع الهدف الأساسي لإنشاء منطقة التجارة الحرة، ألا وهو توسيع نطاق التجارة فيما بين دول المنطقة .

[1] حسن علي خربوش،تنسيق النفقات العامة بين الدول العربية ، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشرو التوزيع ،1984،ص12.

[2] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت :مطابع الأمان، دون سنة النشر،ص213.

[3] عبد المطلب عبد الحميد ، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة ، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003 ، ص138.

[4] حسين عمر ، نفس المرجع السابق ، ص ص 30-31.

2. **انحراف الإنتاج** : يتحقق هذا الانحراف في بعض المنتجات الصناعية تحتوي على نسبة مرتفعة من المواد اللازمة لصناعتها، ولكنها غير متوافرة في دول المنطقة، الأمر الذي يستوجب استيرادها من الخارج، وعلى ذلك فإن صناعة هذه المنتجات تتحول من الدولة ذات التعريفة الجمروكية المرتفعة نسبيا إلى الدولة ذات التعريفة الجمروكية منخفضا نسبيا من بين دول المنطقة، لو أن الفارق في التعريفة الجمركية يربو على الفارق في التكاليف الإنتاج، مما يوحي بأن نمط النشاط الإنتاجي لا يسير وفقا لمبدأ لميزة النسبية في الإنتاج، بل تبعا للاختلاف في التعريفات الجمركية، الذي يتعارف مع قاعدة الكفاءة الاقتصادية في تقسيم العمل الدولي على أساس الميزة النسبية، كما تنادي به نظرية التجارة الخارجية .
3. **انحراف الإستثمار** : فقد يكون انحراف في الإنتاج مصحوبا بحركات انحرافية في الاستثمارات تسيء إلى الوضع الاقتصادي لمنطقة التجارة الحرة، وذلك عندما يرسل المستثمرون الأجانب أموالهم الاستثمارية إلى الدول التي تكون فيها الرسوم الجمركية على المواد الأولية، والسلع غير تامة الصنع منخفضة نسبيا، إن هذا السلوك من جانب المستثمرين يعني ضمنا ابتعادهم عن استثمار أموالهم في دول منطقة التجارة الحرة التي تكون فيها الرسوم الجمركية مرتفعة .

II)وسائل تلاقي الانحرافات في التجارة والإنتاج والاستثمار :

هناك مجموعة من الوسائل التي يمكن بموجبها تجنب الانحراف الذي يصيب التجارة والإنتاج والاستثمار في منطقة التجارة الحرة، من خلال ثلاثة حلول مقترحة في هذا الخصوص، وهي [1]:

1- قاعدة النسب المؤية ؛
2- قاعدة التحويل ؛
3- الضرائب التعويضية .

أما الحل الأول (قاعدة النسبة المؤية)، والحل الثاني (قاعدة التحويل) من بين هذه الحلول الثلاثة لمشكلة الانحرافات في التجارة والإنتاج والاستثمارات ، في منطقة التجارة الحرة، فالمقصود بهما تقرير ما إذا كان في الإمكان اعتبار السلعة المعينة من إنتاج دول المنطقة أم من إنتاج دول خارج المنطقة، تأسيسا على أن السلع التي تعتبر من منتجات دول المنطقة لا تحمل أية رسوم جمركية السائدة فيها على السلع الواردة إليها من أية دولة من الدول خارج المنطقة، أما عن الحل الثالث للمشكلة ، فإن الضرائب التعويضية تعتبر الأداة التي يتسنى من خلالها إزالة الفوارق في التعريفات الجمركية على السلع التي تجري المتاجرة فيها .

[1] حسين عمر ، نفس المرجع السابق ، ص 33.

ثالثاً: نماذج من مناطق التجارة الحرة في بعض المجموعات الدولية .

فيما يلي سنلمح إلى بعض النماذج في إقامة مناطق تجارة الحرة في العالم :

I) منطقة التجارة الحرة بين السويد والنرويج .

أظهرت تجربة إقامة منطقة التجارة الحرة بين السويد والنرويج بعض الصعوبات في مجال التطبيق ، إذ عمت السويد وقتذاك إلى حماية منتجاتها من الحديد والمنسوجات، بينما كانت الرسوم الجمروكية عن هذه المنتجات منخفضة جد في النرويج[1] .

II) منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) (North America free tread area)[2].

دفعت التطورات الدولية الولايات المتحدة الأمريكية لبلورة اتفاقية تجارة حرة مع المكسيك وكندا، حيث أنها منذ الثمانينات من القرن الماضي بدأت تفكر في انتهاج سبل مختلفة لربط علاقات مع دول القارة الأمريكية، أي أنها تحاول انتهاج نهج جديد يعوض النمط التقليدي أو القديم أي من نمط منح القروض إلى نمط فتح الأسواق، وفي بداية أوت من عام 1992 أبرمت كل من أمريكا وكندا والمكسيك اتفاقية تقضي بإقامة وإنشاء منطقة تجارة حرة. وتسعى هذه المنطقة لتحقيق الأهداف التالية[3] :

1. التحرير التصاعدي لتجارة الحرة ؛
2. إزالة القيود على التجارة في العديد من الخدمات المالية ؛
3. تحرير سياسات الإستثمار في السلع والخدمات ؛
4. الالتزام بتقوية وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية ؛
5. فتح أسواق المشتريات الحكومية .

وتستعمل النافتا عدة أساليب لتحرير التجارة وهي [4]

– بالنسبة للتعريفات الجمركية : يتم إزالتها دفعة واحدة، أو بالتدريج على مدى فترة زمنية متفق عليها للسلع المختلفة تصل إلى 15 عام، وتجدر الإشارة أن حوالي 50% من الصادرات الأمريكية للمكسيك و 70% من صادرات المكسيك لأمريكا محررة تماما من التعريفات والحصص بعد تطبيق الاتفاقية، بحيث ارتفعت مستويات التجارة بينها من 297 بليون دولار سنة 1994 إلى 676 بليون دولارسنة2001، أي زيادة بنسبة 128%.

– تحرير التجارة في الخدمات ومنح معاملة متساوية لموردي الخدمات والمتخصصين من الدول الثلاث.

– إزالة القيود المفروضة على الاستثمارات .

---

[1] حسين عمر ، نفس المرجع السابق ، ص 38.

[2] عبد الوهاب رميدي ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة، و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية ، أطروحة دكتوراه ، علوم اقتصادية فرع تخطيط ، جامعة الجزائر ، 2007، ص: 60.

[3] أسامة المجدوب ، العولمة والإقليمية ، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ، القاهرة : الدر المصرية اللبنانية، 1999 ، ص73.

[4] عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2000، ص ص237 _ 238.

III) منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عامها الثامن مع مطلع عام 2005 وقد تم خلال هذا العام إعفاء السلع ذات المنشأ العربي من كافة الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، وقد بلغ عدد الدول الأعضاء في المنطقة في نهاية عام 2004 ثماني عشرة دولة عربية، هي : الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وسلطنة عمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، والجماهيرية العربية الليبية، وجمهورية مصر العربية، والمغرب، وجمهورية اليمن وموريتانيا والصومال، فيما .دخلت الاتفاقية مع السودان حيز التنفيذ مطلع العام2005 ، وقد أتاح البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تقديم تسهيلات لهذه الدول لانضمامها إلى المنطقة، ومعاملة الدول الأقل نموًا وفلسطين معاملة تفضيلية، وخلاصة القول فقد ازدادت التجارة العربية البينية، بشكل ملحوظ من عام 2003 إل ى عام 2004 ، كما أن نسبتها إلى التجارة الخارجية زادت من 7.8 في المائة عام 2003 إلى 8,8 في المائة عام 2004 على الرغم من زيادة العائدات النفطية، وذلك بسبب زيادة نسبة التجارة البينية في الدول غير النفطية بشكل ملحوظ كما يرفع من نسبة هذه التجارة في الدول العربية مجتمعة[1]

IV) الاتحاد الأوربي للتجارة الحرة إفتا (EFTA).Eroupean Free Trade Association .

ويعرف أيضًا بالإفتا. وهو منظمة تأسست عام 1960م لإلغاء التعريفات وإزالة العقبات الأخرى أمام التجارة في أوروبا وتحقيق الأهداف الاقتصادية المشتركة للدول الأعضاء .والأعضاء المؤسسون للإفتا هم: النمسا والدنمارك والنرويج والبرتغال والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة، وظلت لختنشتاين عضوًا منتسبًا من عام 1960م إلى عام 1991م عندما أصبحت عضوًا كاملاً[2].

تراجعت عضوية الإفتا في عام 1995م، لتنحصر في آيسلندا والنرويج وسويسرا وذلك لتعاظم تأثير الاتحاد الأوروبي الذي كان يعرف بالمجموعة الأوروبية. فقد أعطى الاتحاد الأوروبي أعضاءه مجالات أرحب للتعاون وفتح له أسواقًا أكبر.

V)اتحاد أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة (LAFTA). Latin American Free Trade Association

كان تأسيس هذا الاتحاد بمقتضى معاهدة مونتقديو بقصد خفض الرسوم الجمركية والقيود على التجارة فيما بين دول الاتحاد، والتنسيق بين الترتيبات الاستيراد والتصدير، غير أنه لا يعتبر إنشاء منطقة تجارة الحرة في أمريكا اللاتينية غاية في حد ذاتها، بل إنها مجرد خطوة هامة على الطريق الصحيح إلى إنشاء اتحاد جمركي [3].

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا[على الخط] ، الأمم المتحدة ، نيويورك 2005 ، متاح على : < http:// www.escwa.un.org >، ص 33.

[2] حسين عمر ، نفس المرجع السابق ، ص 40.

[3] نفس المرجع السابق ، ص 41.

المطلب الثاني : مرحلة الاتحاد الجمركي Customs Union .

أولاً: تعريف الاتحاد الجمركي .

يمثل الإتحاد الجمركي ثاني صورة التكامل بعد منطقة التجارة الحرة، وهو مستوى أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية[1].

و يعمل على تنظيم عملية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بما يكفل حرية التجارة، و توسيع نطاق السوق[2]

في هذه المرحلة، يتم إلغاء مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وفي هذه النقطة يلتقي الاتحاد الجمركي بمنطقة التجارة الحرة، إضافة إلى ذلك يتم توحيد الرسوم أو التعريفة الجمركية لكل الأعضاء إزاء العالم الخارجي فتصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء المشتركة إقليما جمركيا واحدا، كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي ليس لها الحرية في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية عن الاتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول، والهدف من ذلك هو الحرص على فعالية التعريفة الجمركية الموحدة وزيادة المركز التنافسي للدول السابقة، وفي غالب الأحوال تكون الاتحادات الجمركية أكثر كفاءة من درجات التكامل الاقتصادي وتسمح بالتكامل بين الأسواق بدرجة أكبر ولكنها أيضا تحتاج إلى تنظيم أكثر ووضع قيود أوثق على سياسات وسيادات الدول الأعضاء[3]

ويمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربع مكونات رئيسية هي[4]

- وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء ووحدة التعريفة الجمركية؛
- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء؛
- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد؛
- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي .

ومن أشهر الأمثلة على تجارب الاتحاد الجمركي دول البيلوكس BENELUX الذي جمع بين كل من بلجيكا، و هولندا، و لوكسمبورغ، و الذي عقد في سبتمبر 1944[5] .

---

[1] Jean – François Mittaine, François Pequerul, **les unions économiques régionales** (Paris, Armand Colin 1999), P. 16

[2] محمد عبد المنعم عفر ،احمد فريد مصطفي ،الاقتصاد الدولي ، الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة ،1999، ص421 .

[3] عبد الوهاب رميدي ، نفس المرجع السابق ، ص 12.

[4] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سبق ذكره، ص 292.

[5] زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية بيروت: الدار الجامعية ،مطابع الأمان ، ص : 213.

ثانيًا: الآثار المترتبة على إقامة اتحاد جمركي على دول الأعضاء وغير الأعضاء.

يمكن تصنيف الآثار التي تنتج عن إقامة اتحاد جمركي إلى نوعين من الآثار، حيث يعرف النوع الأول بالآثار السكونية، ويعرف النوع الثاني الديناميكية .

I) **الآثار السكونية The Static Efects .**

لنتفحص الآثار السكونية المترتبة على أثر إقامة اتحاد جمركي على دول الأعضاء وغير الأعضاء .

فإذا افترضنا قيام اتحاد جمركي بين قطرين (أ)و(ب)، بإلغاء الرسوم الجمروكية على الواردات فيما بينها ، وبفرض رسوم على الاستيراد من البلد (ج)، فإن ذلك يؤدي إلى أن يستورد (أ)من (ب)سلعة أو سلعا كان ينتجها من قبل لديه، لأنها تنتج في (ب) بنفقة أقل بسبب تمتعها فيها بميزة نسبية، ولأنها تستورد من (ب) بثمن أقل من الثمن المنتج منها داخل (أ)، بعد إلغاء الرسوم الجمروكية عليها، ففي هذه الحالة يولد الاتحاد الجمركي حجما جديد من التجارة بين أقطار الاتحاد لم يكن يتحقق بينهما من قبل، فيكون هذا الأثر (أثر إنشائيا) على التجارة Trade Creation Effect، كما يقترن ذلك تخصص (ب) في إنتاج السلعة أو السلع التي يتمتع فيها بميزة نسبية، وينطبق الشيء نفسه على (أ) أيضا، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق أكفء استعمال ممكن لكمية الموارد التي لديهما، ومن ثم زيادة الإنتاج الذي يحصلان عليه منهما .

ولكن إقامة الاتحاد الجمركي قد تؤدي كذلك إلى أن يستورد (أ)من (ب) ، أو (ب) من (أ) سلعة أو سلعا كان يستوردها من قبل (جـ) بسبب التميز النسبي للقطر (جـ)فيها، ولكن الرسم الجمركي الحمائي الذي فرض عليها بسبب الاتحاد الجمركي أفدها هذه الميزة، ففي هذه الحالة يؤدي الاتحاد الجمركي إلى أن يتحول القطر (أ) عن استيراد هذه السلعة أو السلع من القطر (جـ)، الذي يتمتع فيها بتميز نسبي وينتجها بنفقة أقل ، إلى استيرادها من (ب) الذي لا يتمتع فيها بهذا التميز والذي ينتجها بنفقة أكبر، ففي هذه الحالة يكون أثر هذه الاتحاد الجمركي على التجارة بين أقطار الاتحاد (أثر تحويليا)، ويقترن ذلك بتخصص (ب)في إنتاج سلعة أو سلعا لا يتمتع فيها بتميز نسبي بالقياس للقطر (جـ)، ينطبق الشيء نفسه على (أ) مما يؤدي في النهاية إلى عدم تحقيقها لأكفأ استعمال ممكن لمواردها و من ثم إلى عدم حصول على أقصى قدر ممكن من الإنتاج منها، أي إل تحقيق أثر سلبي على الإنتاج .

والواقع أنه من المرجح ، في أغلب الحالات، أن يتولد عن إقامة الاتحاد الجمركي الأثرين معا (الإنشائي، التحويلي) على التجارة، وعلى التخصص فإنه يجب عند بحث آثار هذا الاتحاد على الكفاءة في توزيع الموارد وعلى الإنتاج التولد منها، النظر إلى الأثر الصافي (للأثر الإنشائي) للتجارة الذي يرتبط بتحقيق أكفأ استخدام ممكن لهذه الموارد ،و (للأثر التحويلي) الذي يولد أثر سلبيا على كفاءة استخدامها [1]

[1] محمد لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية العربية ، تجاربها وتوقعاتها ، ج1 ، ط 1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986، ص432.

فالفرق بين نتيجة الأثريين هو الذي يبين ما إذا كان الأثر الصافي للاتحاد الجمركي على كفاءة استخدام الموارد في أقطار الاتحاد أثر إيجابيا أو أثر سلبيا في مجمله .

ومن العوامل المهمة التي يتوقف عليها هذا الأثر الصافي مدى اتساع منطقة الاتحاد الجمركي لأنه كلما اتسعت هذه المنطقة وشملت عدد أكبر من الأقطار كلما قويت فرصة تحقق الأثر الإنشائي وتضاءلت فرصة تحقق الأثر التحويلي .

II) الآثار الدينامكية Dynamic Effects .

من بين العوامل المفسرة لتكوين الاتحادات الجمركية والتي ساهمت في إبرازها المنهج التحليلي **لجونسون – كوبر–مسيل–** Johnson-Cooper-Massell مجموعة من الآثار الدينامكية التي تفرزها الدرجات المختلفة من سل التكامل الاقتصادي وتتكون هذه الآثار الدينامكية من مجموعتين منفصلتين هما [1]:

أ- الآثار المترتبة على اتساع نطاق المسافة داخل المنطقة التكاملية على الكفاءة الاقتصادية للوحدات الإنتاجية العاملة داخل اقتصاديات الدول الأعضاء في الدرجة التكاملية محل البحث .

ب- اتساع نطاق الأسواق لتحل الصفة الإقليمية محل الصفة القومية التي تميز هذه الأسواق ، ومن المتعارف عليه أن اتساع نطاق الأسواق يؤدي إلى توليد مزايا أو وفرات الإنتاج الكبير، وهي المزايا أو الوفرات الملقبة " باقتصاديات الحجم " الداخلية والخارجية .

1. الآثار المترتبة على اتساع نطاق المنافسة[2].

إن انخفاض العوائق بين الدول الأعضاء يتوجب على الصناعات المحمية في السابق من المسافة الأجنبية أن توائم نفسها في بيئة جديدة بتطبيق مبدأ " مزيد من الترشيد في الإنتاج "، ومن المتوقع أن يكون لاتساع نطاق المسافة الأثر العادي في إنعاش الكفاءة في الصناعات المحمية سابقا، عن طريق تشجيع تخفيض تكاليف الإنتاج، وتطوير هذه الصناعات من خلال رفع مستويات جودتها، أما الصناعات التي لا تصمد أمام قوة المنافسة فتخرج من السباق وتتحول مواردها إلى قطاعات أكثر إنتاجية في الاقتصاد الوطني، وسوف تكون المحصلة النهائية اقتصاد يستخدم موارده بطريقة أكثر كفاءة، مما يزيد من رفاه الأمة الاقتصادي .

2. اتساع حجم الأسواق .

قد يؤدي إنشاء الاتحاد الجمركي إلى اتساع حجم السوق أمام المنشآت العاملة داخل الاتحاد ،ونتيجة لذلك تستطيع هذه المنشآت زيادة مستوى إنتاجها وتحقيق ما يسمى بوافرات الحجم ونقصد بها الانخفاض في نفقة الإنتاج السلعة نتيجة لمزايا الإنتاج الكبير .

---

[1] سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص ص 94 _95.

[2] سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، نفس المرجع السابق ، ص 353.

إن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تخصص كل قطر في سلعة أو مجموعة من السلع فيزيد إنتاجه منها لمواجهة السوق الواسعة التي أصبحت تتكون من سوق الأقطار الداخلة في التكامل، مما يسمح للمشروعات التي تنتج هذه السلعة أو السلع بالوصول إلى الحجم الأمثل أو بالاقتراب منه مع ما يترتب على ذلك من انخفاض تكلفة الوحدة منها [1]

وتؤدي جميع الآثار الديناميكية إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للدول الأعضاء إما عن طريق تحسين توزيع موارد الإنتاج، أو تبني سبل إنتاج أفضل ، ويكون صافي تأثير هذه الأحداث في الأجل الطويل هو زيادة القدرة الإنتاجية للدول الأعضاء، وبذلك تزداد احتمالات تحسن الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول .

المطلب الثالث : مرحلة السوق المشتركة Common Market .

أولاً: تعريف السوق المشتركة ومقتضياتها(شروطها).

يأتي مفهوم السوق المشتركة، ليعبر عن درجة متقدمة من درجات التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي استطاعت أن تقيم منطقة تجارة حرة فيما بينها، ثم وصلت إلى إقامة اتحاد جمركي تجاه الدول غير الأعضاء في التكامل الاقتصادي [2] ، وعلى ذلك تكون الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع، الأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تامة[3]

وفي ظل السوق المشتركة يصبح لسياسات الدول الأعضاء للنواحي المالية، والنقدية، والاجتماعية درجة كبيرة من الأهمية، إذ يصبح ضروريا لأسواق السلع وعوامل الإنتاج، وإلا ترتب على اختلاف مثل هذه السياسات تميز بين السلع، أو عوامل الإنتاج يكون من شأنه أن يجعل حرية انتقالها غير محققه في الواقع[4] .

ثانيًا: بعض نماذج من السوق المشتركة في العالم .

I) السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (COMESA).

تولدت الكوميسا من منطقة التجارة التفضيلية (PTA)، والتي كانت تضم كل دول شرق إفريقيا فقط ثم تطورت وأصبحت تضم دول الشرق والجنوب الإفريقي ولتعرف عندئذ بالكوميسا وكان ذلك عام 1994، تضم هذه المجموعة 21 دولة من شرق وجنوب إفريقيا، ويغطي تجمع الكوميسا نحو 12.4 بليون كم^2 أو ما يوازي 41 % من مساحة إفريقيا بينما بلغ مجموع سكان التجمع 380 مليون نسمة ، أي ما يزيد عن نصف سكان القارة الإفريقية وهو يمثل أكبر تجمع اقتصادي إفريقي .

[1] محمد لبيب شقير ، نفس المرجع السابق ، ص90.

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، نفس المرجع السابق ،ص25.

[3] حسين عمر ، نفس المرجع السابق ، ص 81.

[4] بكري كامل، التكامل الاقتصادي ، مرجع سابق الذكر،ص28

وتهدف الكوميسا إلى [1]:

- إنشاء إتحاد جمركي بتعريفة جمركية خارجية مشتركة عام 2004؛
- حرية حركة رؤوس الأموال ؛
- تطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية بين الدول لأعضاء وإلغاء عوائق التجارة كنظام الحصص ؛
- تنسيق الإدارة الجمركية .

تشير التقارير إلى أن مصر هي الدولة الأكثر تقدمًا ضمن دول المجموعة، وأن إجمالي الناتج المحلي لها (88 مليار دولار في عام 1998) يزيد عن المجموع الإجمالي للناتج المحلي لدول المجموعة، وأن تجارة مصر الخارجية تقدر بنحو 40% من إجمالي تجارة دول المجموعة في عام 1997. كما أن صادرات مصر لـــدول المجموعة لم تتجاوز 40 مليون دولار، وبلغت وارداتها منها حوالي 165 مليـــون دولار في عـــام 1997، وهناك توقعات بأن تصل تجارة مصر مع دول المجموعة إلى 750 مليون دولار في عام 2001. ويشير تقرير جمعية رجال الأعمال المصريين لعام 1998 إلى أنه رغم كبر عدد الدول المشاركة في تجمع الكوميـــسا إلا أن إجمالي صادراتها لا يزيد عن 18 مليار دولار (بدون مصر) وقيمة وارداتها بلغت 24 مليار في نفس العـــام، ويؤكد أن أسواق دول المجموعة محدودة للغاية ولكنها تعد منفذًا واعدًا للصادرات المصرية، وخاصة أنه لـــيس هناك استثناءات سلعية كما هو الحال في اتفاقات المناطق الحرة التي توقعتها مصر حاليًا مع دول مجاورة[2].

II) السوق المشتركة لأمريكا الوسطى Central American Common Market

تبلغ مساحة الدول الخمس المؤلفة لأمريكا اللاتينية الوسطى 441.07 كم^2 و هي تجمع بين غواتمالا ، السلفادور، هندوراس، نيكاراجوا و كوستاريكا، وبدأت تظهر بوادر التكتل من خلال إنشاء الـــسوق المشتركة وفقا لأحكام الاتفاقية العامة لتكامل أمريكا الوسطى التي تعرف " اتفاقية ماناجوا" عام 1960. وقد كانت هناك أربع أسباب رئيسية دفعت هذه الدول إلى الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي [3]:

- ضرورة تنظيم استثمار الموارد الطبيعية على أساس اقتصاد أوسع وذلك للتغلب على المشاكل الناتجة عن تصدير عدد محدود من المواد الأولية المنتجة محليا .
- ضرورة تحديث القطاع الصناعي وزيادة إنتاجه وذلك لزيادة الإنتاجية الاقتصادية للإقليم ككل .
- استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية من أجل أغراض الاستثمار لصالح دول السوق ولخلق المشاريع المشتركة على أساس السوق الإقليمي الواسع .

[1] نفس المرجع السابق ، ص 26.

[2] http://www.islamonline.net تاريخ الاطلاع : 20- 10-2008.

III) السوق العربية المشتركة.

لقد أنشئت هذه السوق بموجب قرار صادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في أوت 1964 وقد انضم إلى السوق منذ إنشائها أربع دول فقط من بين الأربع عشر دولة الأعضاء في المجلس، هذه الدول الأربع هي : الأردن، العراق، سوريا، مصر، ويهدف قرار السوق إلى تحرير التبادل التجاري بين أعضائه من جميع القيود التعريفية وغيرها من القيود الإدارية والنقدية والكمية[1] .

لقد تم فعلا تحرير تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثورة الطبيعية والمنتجات الصناعية بين الدول العربية الأعضاء في هذه السوق، وأصبحت بذلك منطقة للتجارة الحرة منذ أول جانفي 1971، كما وافق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على مشروع القانون الجمركي الموحد كخطوة مهدت للانتقال بالسوق من منطقة تجارة الحرة إلى اتحاد جمركي، لكن لم تتم حتى الآن هذه المرحلة الانتقالية إلى الاتحاد الجمركي رغم مرور ربع قرن على موافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على مشروع القانون الجمركي، وتحت مسمى " السوق العربية المشتركة " . التي تأتي كخطوة تالية للاتحاد الجمركي كصورة ثالثة من الصور الخمس للتكامل الاقتصادي أن اتسعت حركة التبادل التجاري بين السوق الأربع وتزايدت بمعدلات تفوق معدلات نمو التجارة بين هذه الدول مع العالم الخارجي 2 .

إن أولى مراحل تحقق السوق العربية المشتركة قد بدأت في عام 2005، بإنشاء منطقة التجارة العربية الحرة بانضمام 17 دولة عربية من 22 دولة عربية، والآن تسعى الدول العربية إلى وضع اتفاقية عربية لتحرير تجارة الخدمات، والتي تشمل النقل، والتأمين، والسياحة لتستكمل بها مشروع منطقة التجارة العربية الحرة .

ومن أهم المعوقات التي حالت دون نجاح السوق العربية المشتركة نذكر[3] :

- الاختلافات الكبيرة بين النظم الجمركية والضريبية بين دول الأعضاء والدول العربية الأخرى؛
- تباين السياسات التجارية للبلدان الأعضاء في السوق العربية المشتركة ؛
- اشتداد واختلاف الأنظمة الاقتصادية العربية ؛
- التشوه الكبير لهيكل الأسعار النسبية للسلع والخدمات من ناحية ولأسعار عناصر الإنتاج من ناحية أخرى؛
- ضعف الأسواق المالية العربية وعدم تكاملها ؛
- عجزت السوق العربية المشتركة عن تحقيق حرية انتقال رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمارات العربية .

[1] حسين عمر ، نفس المرجع السابق ، ص 161.

[2] نفس المرجع السابق .

[3] عبد المطلب عبد الحميد ، نفس المرجع السابق ،ص80.

- **المطلب الرابع : مرحلة كل من الاتحاد الاقتصادي والاندماج الاقتصادي .**

أولاً: الاتحاد الاقتصادي Economic Union

يعد الاتحاد الاقتصادي صورة أرقى من صور التكامل الاقتصادي عن السوق المشتركة ، حيث يتضمن، إضافة إلى إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الأخرى على انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، درجة من التنسيق بين السياسات الاقتصادية الوطنية، سواء كانت سياسات مالية ،نقدية، زراعية أو صناعية،وهذا بغرض إزالة التمييز الذي يرجع إلى الاختلاف في تلك السياسات[1].

ويمكن صياغته في المعادلة البسيطة :

الاتحاد الاقتصادي = السوق المشتركة + عملية تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء .

يتضمن الاتحاد الاقتصادي ما يلي: [2]

- إلغاء كافة القيود أمام انتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء وتوحيد التعريفة الجمركية قبل الواردات من العالم الخارجي لتلك الدول ؛
- إلغاء كافة القيود لانتقال عنصري العمل ورأس المال بين دول الأعضاء ؛
- تحقيق التنسيق بين السياسات الاقتصادية، النقدية والمالية للدول الأعضاء .

ثانيًا: الاندماج الاقتصادي .

يمثل الاندماج الاقتصادي أقوى صور التكامل الاقتصادي على الإطلاق، يطلق علية أيضا الاتحاد الاقتصادي التام أو الوحدة الاقتصادية، فهو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات، وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية والمالية، بحيث تتحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم[3]

يضاف إلى كل ما سبق تحقيقه عبر الانتقال من مرحلة على أخرى حتى المرحلة الرابعة مايلي [4]:

1. توحيد السياسات الاقتصادية كافة ؛
2. إيجاد سلطة إقليمية عليا ؛
3. عملة موحدة تجرى في التداول عبر دول المنطقة المتكاملة ؛
4. جهاز إداري موحد لتنفيذ هذه التدابير .

[1] بكري كامل، التكامل الاقتصادي ، مرجع سابق الذكر،ص28.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي : دراسة نظرية وتطبيقية ، الإسكندرية: جامعة الإسكندرية ، 2000، ص144.

[3] عادل أحمد حشيش،أسامة محمد الفولي،مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي ، القاهرة :دار الجامعة الجديدة للنشر،1998، ص41 .

[4] حسين عمر ، مرجع سابق ، ص143.

و يرى محمود الحمصي أن التكامل هو سلسلة عمليات متعاقبة، تؤدي كل واحدة منها إلى حالة معنيـــة، و أنه يمكن تبيان أشكال التكامل في الجدول الموالي :

جدول رقم 2.1 : **أشكال التكامل الاقتصادي** .

العمليات	إزالة الحواجز الجمركية و القيود الكمية على التجارة بين الدول الأعضاء	توحيد التعريفة الجمركية إزاء بقية الخارج	حرية انتقال عوامل الإنتاج (رأس المال و العمل) بين الدول الأعضاء	تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء	توحيد السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء
منطقة التجارة الحرة	1	1	1	1	1
الاتحاد الجمركي		2	2	2	2
السوق المشتركة			3	3	3
الإتحاد الاقتصادي				4	4
الاندماج الاقتصادي					5

المرجع : محمود الحمصي ، ندوة القطاع العام و الخاص في الوطن العربي ، المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 142 ، ديسمبر 1990 ، ص 125 .

إن تنفيذ العمليات (1) ، (2)، (3)، (4)،(5) بالتعاقب سوق يقود إلى تحقيق الحـــالات 1، 2، 3، 4، 5 على التوالي .

من خلال الجدول، تبدو العمليات أفقيا في خمس مراتب، حيث تقابلها، أو تناظرها الأشـــكال الخمسة للتكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر، و تجدر الإشارة إلى أن شكل التفضيل الجزئي لم يدرج ضمن الجدول لأنه يعتبر شكلا تمهيديا فقط للشكل الذي يليه، و هو منطقة التجارة الحرة .

وعند التمعن مليا في جوهر العمليات، و الأشكال التكاملية التي تتولد عنها، تتبين جليا الطبيعة التكتلية للتكامل الاقتصادي، حيث تقوم هذه الطبيعة على أساس مبدأ الأفضلية في التعامل بين مجموعة الأقطار المتكاملة، حيث يعني هذا المبدأ، التزام الدول بانحياز بعضها لمصلحة البعض الآخر[1] .

ومن أشهر تجارب التكاملية ، نذكر تجربة الاتحاد الأوربي .

[1] محمود الحمصي ، ندوة القطاع العام و الخاص في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد 142 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ديسمبر، 1990،ص 125 .

ثالثًا: تجـــربة الاتحـــاد الأوربـــي .

I)النشأة والتطور :

وصول الاتحاد الأوربي إلى ما هو عليه الآن هو نتاج الجهود المبذولة طيلة نصف قرن مـــن الـــزمن انطلاقا من أهداف متواضعة، وذلك من خلال التوقيع على اتفاقية الفحم والصلب بين عدد من الدول الأوربية في باريس 1951، وكان الهدف هو تحرير تحرك رؤوس الأموال، والعمالة التي تعمل في مجال الفحم والصلب وتسهيل الاستثمار، وصولا إلى اتحاد اقتصادي ونقدي يضم في عضويته27 دولة أوربية حتى عام 2007 (النمسا، بلجيكا، بلغاريا، قبرص، جمهورية تشيك، دنيمارك، أستوانيا، فلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا ، إيرلنداه، إيطاليا، لاتيفيا، لتوانيا، لكسمبورغ، مالطا، هولندا، بولندا، البرتغال، رومانيا، إسبانيا، ســـلوفاكيا، سلوفانيا، السويد، المملكة المتحدة)[1] .

II) معاهدة ماستريخت

تعد معاهدة ماستريخت التي انعقدت بتاريخ09-10 ديسمبر1991 في المدينـــة - الهولنديـــة ماستريخت من قبل المجلس الأوروبي من أهم المنعطفات التي شهدها الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي خلال مسيرته، واستهدفت معاهدة ماستريخت ما يلي[2] :

- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء ؛
- إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوربي قبل موعد 01جانفي 1999يتحكم في إصدار العملة الموحدة[3] ؛
- سياسة خارجية مشتركة والتحرك صوب إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار اتحاد أوربا الغربية .

III) التجارة البينية :

الاتحاد الأوروبي هو أكبر مصدر في العالم وثاني اكبر مستورد. التجارة الداخليـــة بـــين الـــدول الأعضاء منتعشة وقد ساعد في ذلك إزالة الحواجز أمام التجارة، وتشجيع التدفقات نحو الدول الأعضاء – مثل التعريفات و مراقبة الحدود– كما يمثل الاتحاد الأوروبي جميع الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ويعمل نيابـــة عن الدول الأعضاء في أي نزاعات [4]

[1] www.alghad.jo ، تاريخ الإطلاع : 15- 10- 2008

[2] عادل بلجبل ، التجربة الأوربية في التعاون والتكامل الإقليمي ، رسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد دولي ،جامعة باتنة ، 2004 ، ص 58.

[3] اليورو (الرمز الشكلي:€) هي العملة الموحدة لدول الإتحاد الأوروبي

[4] Economy of the European Union – www.Wikipedia, the free encyclopedia.org

جدول رقم3.1: الصادرات العالمية (نسبة التغير بالنسبة للعام الماضي)، (2001-2008).

2008		2007		X-2006	IV-2006	2005	2004	2003	2002	2001	(a)	
X-2006	IV-2006	X-2006	IV-2006									
6.2	:	6.5	5.7	9.7	5.9	5.2	7.1	1.7	1.8	3.6	40.4	الاتحاد الأوربي
5.8	:	6	5.3	7.9	5.4	4.3	6.8	1.1	1.7	3.7	30.5	المنطقة الأوربية
8.1	:	7.6	8.7	8.2	8.3	7.7	12	12.9	10.9	8.8	1.2	البلدان في ظل الالتحاق
10.9	:	11.2	9.8	12.6	10.1	7.2	13	8	7	10	0.1	بلغاريا
12.2	:	10.6	9.9	14.6	9	7.6	13.9	8.4	17.5	12.1	0.2	رومانيا
7.2	:	7.1	5.8	6.8	5.5	4.6	5.4	11.4	1.3	8.1	0.1	كرواتيا
6.2	:	5.9	8.4	5.2	7.9	8.5	12.5	16	11.1	7.4	0.6	تركيا
16	:	14	9	18	10	:	:	:	:	:	0	يوغوسلافيا سابقا
6.8	:	7.2	8.4	8.5	9.2	6.8	9.2	1.3	-2.3	-5.4	10.5	مقدونيا
6.3	:	6.9	8.1	9.6	10	7	13.9	9	7.6	-6.7	5.3	و م أ
4.2	:	3.9	4.8	1.7	6.2	2.2	5	-2.1	1	-3	3.4	اليابان
4.2	:	3.4	4.4	3.2	5.7	0.7	0.6	0.2	-0.8	5	1.1	كندا
5	:	5.3	4.8	7.4	6.2	6.4	8.4	-0.4	-0.7	0.2	1.4	النرويج
9.5	:	8.4	8.7	5.3	6.2	4.2	17.2	1.4	0.7	-1.9	0	سويسرا
6.7	:	6.6	6.7	7.1	5.8	3.4	2.2	-0.8	0.3	0.7	1.1	آسيلندا
6.4	:	5.6	6.6	5.6	5.7	-0.7	5.6	1	5.6	2.8	0.2	أستراليا
6.2	:	6.4	6.3	8.8	6.8	5.4	7.8	2.1	1.6	0.9	64.6	نيوزيلندا
8.7	:	9.3	9	9.6	9.8	11.5	16.7	10.5	8.9	-2.1	35.4	الدول الصناعية
5.1		5.9	5.3	6.7	6.9	12.7	13.3	5.9	-7.3	-17.2	2.2	روسيا
8.4	:	8.7	10.2	9.2	8.7	10.5	29.5	12.4	1	-4.2	0.9	أخر
5.5	:	6.1	6	6.2	6.1	8.7	2.8	5	6.9	-4.9	4.7	مينا
9.5	:	10.1	9.6	10.5	10.6	11.9	18.9	11.8	10.8	-0.3	27.6	الأسواق صاعدة الأخرى
10.4	:	10.8	10.5	11.7	11.3	13.5	20.4	14.2	13.9	-0.4	20.8	آسيا
15.1	:	16.1	15.4	18.5	16.9	21.4	28.4	29.8	24.6	14.8	6.7	الصين
10.3	:	12	10.3	13	13	14	19	4.6	15.4	7.4	1	الهند
8	:	8.6	8.5	9.6	9.3	9.9	15	12.9	8.8	-2.5	2.8	هونك كونك
8.3	:	8.4	8.3	9.2	9.2	10.6	21.1	14.9	22.3	-10	2.7	كوريا
8.8	:	8.2	8.8	8	7.4	-1.1	15.8	-5.3	-2.7	-2.5	0.5	أند ونسيا
6.4	:	6.1	6.3	7.2	7.7	7.8	16.5	4.9	1	-0.7	5.2	أمريكا اللاتينية
5.9	:	5.9	6.7	5.9	8	9.3	17.9	13.1	9.4	10.7	1.1	البرازيل
5.9	:	5.5	5.9	7.3	6.8	4.4	11.3	3.3	0.9	-4.4	1.8	المكسيك
7.8	:	13.8	8.6	4.7	9.4	5.3	8.1	2	2.3	2.7	1.6	صحراء إفريقيا الكبرى
7.1	:	7.4	7.2	9.1	7.8	7.6	10.9	5.1	4.2	-0.1	100	العالم
7.7	:	8.1	8.3	8.7	9.2	9.1	13.5	7.4	5.8	-2.7	59.6	العالم ماعدا الاتحاد الأوربي
7.6	:	8.1	8	9.6	8.9	9	12.8	6.9	5.3	-1.7	69.5	العالم ماعد المنطقة الأوربية

Rescue: EUROPEAN COMMISSION, DIRECTORATE-GENERAL FOR ECONOMIC AND FINANCIAL AFFAIRS Economic, forecasts Autumn 2006

يمثل الجدول أعلاه تغير الصادرات العالمية بالنسبة للعام الماضي، ونلاحظ من الجدول أن نسبة الصادرات العالمية باستثناء المنطقة الأوربية 69.5% بينما نسبة الصادرات العالمية باستثناء الاتحاد الأوربي59.6%.

بينما نسبة كل من الولايات المتحدة واليابان كانت 5.3 ، 3.4 بالترتيب.

جدول رقم 4.1 : واردات العالمية من السلع والخدمات تغير النسبة المئوية بالنسبة للعام الماضي، (2001-2008)

2008		2007		X-2006	IV-2006	2005	2004	2003	2002	2001	[a]	
X-2006	IV-2006	X-2006	IV-2006									
6.1	:	6.2	5.1	9.3	6.2	5.7	7.2	3.3	1.3	2.3	39.8	الاتحاد الأوربي
5.8	:	5.7	4.8	7.5	6	5.3	6.7	3.1	0.3	1.8	29.4	المنطقة الأوربية
8.1	:	8.8	9.1	10.2	10.3	12.1	20.5	21.6	13.6	-7.1	1.5	البلدان الملحقة
11.8	:	11.6	10.8	13.5	10.1	14.6	14.1	15.3	4.9	14.8	0.2	بلغاريا
14.3	:	16	13.3	20.7	15.4	17.2	22.1	16	12	18.4	0.3	رومنيا
5.8	:	6.8	4.3	6	3.6	3.5	3.5	12.1	13.4	9.8	0.2	كرواتيا
5.5	:	6	8.2	6.4	9.9	11.5	24.7	27.1	15.8	-24.8	0.9	تركيا
14	:	11	8.5	12	8.3	:	:	4.1	3.4	:	0	يوغوسلافيا سابقا
5.1	:	4.7	4.7	6.6	8.1	6.1	10.8	3.9	0.9	-2.7	16.3	مقدونيا
7.5	:	9.5	9.8	7.7	8.1	6.2	8.5	4.1	1.5	0.9	4.8	و م أ
5.6	:	5.7	6.4	5.8	8.4	7.2	8.1	1.1	0.7	-5.1	3.1	اليابان
5.4	:	5	6.7	7.9	9.6	7.4	8.9	1	-2.6	0.9	0.7	كندا
5.5	:	5.8	4.7	6.8	6.9	5.3	7.4	11.4	-5.8	3.2	1.2	النرويج
-0.3	:	2.7	-0.2	15.8	7.1	24.1	18.4	7.9	9.3	-17.8	0.1	سويسرا
8.4	:	7.4	7.5	8.1	7.1	9.1	12.8	6	9.7	-4	1.2	آسيلندا
7.5	:	7.1	7.8	6.8	7.6	6.2	12.6	4	2.2	-2.9	0.3	أستراليا
6	:	6.1	5.5	8.4	7	6.2	8.6	9.6	8.1	0.3	68.9	نيوزيلندا
9.4	:	10.2	9.9	10.5	10.8	7.9	16.8	7	-1.1	-1.3	31.1	الدول الصناعية
8.8	:	8.8	8.8	9.5	9.5	14.3	24.3	1.9	4.7	1.9	0.9	روسيا
6	:	7	7.7	8.9	8.3	9.1	4.4	10.8	9.3	7	3.1	أخر
9.5	:	9.9	9.8	10.1	10.5	7	18	13.4	12.5	-2.6	25.8	مينا
10.1	:	10.5	10.7	10.5	11.4	7.1	20.4	32.7	23.6	-4.2	19.6	الأسواق ص الأخرى
14.2	:	14.7	16.4	15.1	18	9.7	27.2	18.5	4.4	12.5	5.7	آسيا
8.5	:	11.8	8.6	14.1	12.3	24.4	23.8	11.4	7.4	2.6	1.3	الصين
8.4	:	8.8	7.9	9	8.2	7.4	13.8	6.3	32.1	-1.9	2.7	هونك كهونغ
8.3	:	7.4	8.3	7.5	7.7	6.5	12.5	-4.3	-1.8	-17.5	2.5	كوريا
6	:	8.6	6	7.5	7.6	-21.9	42.4	1.9	-2.2	-14.9	0.5	أند ونسيا
7	:	7.1	6.7	8.5	7.5	5.9	12.7	-3.9	-10.9	-0.5	4.7	أمريكا اللاتينية
7.6	:	7.2	6.9	6.6	6.8	5.2	14.6	1.1	1	6.8	0.8	البرازيل
6.4	:	6.4	6.3	8.2	6.9	0.5	10.6	4.5	2.3	-2.6	2	المكسيك
9.5	:	10.5	8	11.1	9	10	3.1	5.7	4	12.2	1.5	ص أفريقا الكبرى
7	:	7.4	6.9	9	8.1	6.7	11.2	7.4	5.8	-0.2	100	العالم
7.7	:	8.2	8.1	8.8	9.5	7.3	13.8	6.9	5.5	-1.8	60.2	العالم الاتحاد الأوربي
7.5	:	8.1	7.7	9.6	9.1	7.3	13	6.9	5.3	-1	70.6	ماعد المنطقة الأوربية

Rescue: EUROPEAN COMMISSION, DIRECTORATE-GENERAL FOR ECONOMIC AND FINANCIAL AFFAIRS Economic, forecasts Autumn 2006

يمثل الجدول أعلاه تغير الواردات العالمية بالنسبة للعام الماضي، ونلاحظ من الجدول أن نسبة الواردات العالميـــة باستثناء المنطقة الأوربية 70.6 % بينما نسبة الواردات العالمية باستثناء الاتحاد الأوربي60.2%. بينما نسبة كل من الولايات المتحدة واليابان كانت 4.8 ، 3.1 بالترتيب .

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا للإطار النظري للتكامل الاقتصادي، يمكن القول إن التكامل الاقتصادي ما هو إلا عملية تكتل بين مجموعة من الدول تحت شعار شكل اقتصادي وذلك لمواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية تكون فيه العلاقات بين هذه الدول أقوى مما عليه مع العالم الخارجي .

لكن قبل اتخاذ أي خطوة نحو الاندماج في تجمع اقتصادي ما، يجب تحديد المحاور الرئيسية والأغراض المنتظرة من جراء هذا الاندماج وعليه يجب العمل على تحقيق التنسيق السياسي، والاقتصادي وتوفير شبكة إقليمية ملائمة للنقل، والموصلات لتلبية متطلبات التكامل المنشود .

يمكن القول إن التكامل الاقتصادي بمختلف أشكاله أو صوره احتل مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، من خلال المدارس التي أقامت أسس نظرية للتكامل كمناهج للتحليل، ودراسة العلاقات الدولية وهي المدرسة الوظيفية والوظيفية الجديدة، والمدرسة التعددية، والمدرسة الفدرالية .

حيث إن الوصول إلى درجة التكامل التام، لابد من دول التكامل المرور بعدة مراحل، انطلاقا من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي وصولا إلى السوق المشتركة، وبذلك تكون هذه الدول متهيئة للاتحاد الاقتصادي .

ولقد أشرنا من خلال هذا الفصل إلى بعض التجارب التكاملية، فيما يخص مراحل التكامل نذكر منها منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، و أشهر تجارب الاتحاد الجمركي دول البيليوكس، السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا، تجربة الاتحاد الأوربي .

تمهيد

إن المطلع على تاريخ الأمة العربية يتبين له بوضوح عمق الروابط التي جمعت هذه الأمـــة في كيان وحدوي متماسك يشتد أحياناً، ويفتر حيناً، وكلما تحققت هذه الوحدة في زمن معـــين دفعـــت بالأمة نحو إنجاز حضاري مثمر وقدرة فعالة على مواجهة التحديات المختلفة، وحين يمر بها زمن الفرقة والشتات ينشط المخلصون من أبنائها في بذل جهود للعودة بها إلى الوحدة والتماسك، ذلك أنها أمـــة تمتلك من عوامل الوحدة الحقيقية ما يجعل من فرقتها نشازاً في التاريخ والواقع الإنساني.

سنحاول من خلال هذا الفصل، تحليل **مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية** مستندين إلى المبحثين التاليين :

المبحث الأول : خطوات تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

المطلب الأول : العوامل التي عجلت لقيام المجلس .

المطلب الثاني : التعاون المنظم بين دول الخليج قبل قيام مجلس التعاون .

المطلب الثالث:الخطوات الأولى نحو تأسيس مجلس التعاون .

المبحث الثاني : مراحل التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول : منطقة التجارة الحرة .

المطلب الثاني : مرحلة الاتحاد الجمركي .

المطلب الثالث : السوق الخليجية المشتركة والمواطنة الاقتصادية.

المطلب الرابع : الإخفاقات و التحديات التي تواجه مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الأول : خطوات تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

من البديهي أن يكون أي تكتل اقتصادي بين دول معينة له مبرراته وأسبابه، فقيام تكامل اقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي له مبررات أدت إلى قيام التكتل الاقتصادي على مستوى المنطقة، ولكي نفهم الأسباب التي أدت إلى ظهور فكرة قيام مجلس التعاون، فإن الأمر يستوجب معالجة العديد من العوامل التي ارتكزت على تلك الأسباب .

المطلب الأول : العوامل التي عجلت لقيام المجلس .

إن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي تم التوقيع على نظامه الأساسي في 25 مايو 1981، يمثل تواصلاً واستمراراً لترابط وتعاون قديم بين شعوب ودول هذه المنطقة، وقد دفعته إلى حيّز الوجود رغبة أبناء المنطقة وإرادة قادتها وكان للظروف الإقليمية والدولية التي تفاقمت أحداثها في أواخر السبعينات إسهامها كمحفز وعامل مساعد . ومن أهم العوامل التي مثلت دوراً رئيساً في قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما يلي [1]:

أولاً: العوامل الداخلية

يمكن إجمالها فيما يلي :

- الموقع والرقعة الجغرافية المنبسطة، حيث تقع هذه الدول في منطقة واحدة تجمعها حدود مشتركة يسرت الاتصال والتواصل بين المواطنين وانتقال البضائع والسلع فيما بينها .
- المشاركة في القيم، والتشابه في الأنظمة السياسية والاقتصادية.
- التجانس الديني والثقافي والترابط الأسرى والاجتماعي على مستوى القاعدة الشعبية.
- ترابط المصالح اقتصادياً وسياسياً وأمنياً يفرض على هذه الدول التعاون والتنسيق لمواجهة أية مخاطر محتملة.
- تاريخ العلاقات بين هذه الدول يشهد بارتباطها بجملة من الاتفاقيات الثنائية والجماعية للتعاون في مجالات حيوية عديدة.
- الأهمية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون كمصدر عالمي هام للطاقة، إلى جانب الموقع الجغرافي، خلقت لدى هذه الدول مفاهيم مشتركة كحماية هذه الثروات الطبيعية وتأمين وصولها إلى الأسواق العالمية.

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة، التعاون من أجل التنمية و السلام في خمسة وعشرون عام[على الخط] ، ،الرياض : الأمانة العامة، 2006، متاح على : <http://library.gcc-sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish.htm >، ص30 .

- أهمية المواجهة الجماعية لمشاكل التنمية وتماثل الاقتصـــاد والتركيب السياسي والاجتماعي وضرورة تنويع مصادر الدخل، وتجنب ازدواجية المشاريع الصناعية، وضرورة إيجاد قاعدة صناعية وزراعية تـــؤمن حاجة هذه الدول الاستهلاكية والغذائية كل ذلك مما يفرض المواجهة الجماعية لهذه المشاكل.
- الحاجة لمواجهة الأساليب والوسائل الحديثة للتصنيع التي تعتمد على الإنتاج الكبير، ممـــا يـــستدعي وجود أسواق كبيرة لتصريفها. ومن هنا جاءت فكرة مجلس التعاون مساهمة ضرورية لتهيئة المناخ لنقـــل تكنولوجيا التصنيع الحديثة إلى هذه الدول، وذلك على مستويين، الأول يتعلق بوجود الأسواق اللازمـــة لاستيعاب المنتجات و التنسيق لمنع تكرار إنتاج سلعة معينة في أكثر من دولة من دول المجلس .

أهمية التنسيق والتعاون بين دول المجلس للحفاظ على الثروة النفطية واستخدامها بأنسب الطرق، فهـــذه الدول بما تحتوي من ثروة نفطية تحتوي على 44% من الاحتياطي العالمي من البترول وحوالي ربع الاحتياطي العالمي من الغاز، وتسهم بجزء كبير من الكميات المطروحة في أسواق البترول والغاز العالمية.

- هذه الإمكانيات المادية الكبيرة وقلـــة عـــدد السكان، حيث كان عدد سكان الدول الـــست في مطلع الثمانينات لا يتجاوز (16) مليون نسمة يقطنون مساحة من الأرض تقدر بحـــوالي 2.7 مليـــون كيلومتر مربع، ولدت الشعور لدى قادة هذه الدول بضرورة البحث عن صيغة تعاونية ملائمة للمحافظة على هذه الثروة، وبما يحقق مستوى أفضل من الأداء الاقتصادي .

ثانيًا : العوامل الخارجية .

بالإضافة إلى العوامل المحلية التي لعبت دورا أساسياً في الدفع نحو قيام مجلس التعاون، فإن عدداً من العوامل الخارجية أسهمت في تسريع الخطى، ومثلت دوراً في تصورات مؤسسي مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورسم برامجه ومن الممكن تلخيص تلك العوامل بما يلي:

1- واقع التكامل الاقتصادي العربي .

اتجهت الأقطار العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى التعاون الاقتصادي فيما بينها، حيث عقدت عدة اتفاقيات ثنائية وجماعية، وفي سنة1957 وافق المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية علـــى عقـــد اتفاقيـــة للوحدة الاقتصادية بين هذه الأقطار، وفي سنة 1964 وافق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية علـــى إنـــشاء السوق العربية المشتركة وأخذ الجهد العربي يتجه نحو القيام بمشروعات مشتركة من أجل تحقيق أهداف إنمائية أو تجارية[1] .

[1] جاسم بن محمد القاسمي ، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي إنجازاته وتحدياته ، إسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2000، ص 142.

أصيبت مناهج التكامل الاقتصادي العربي التي تم إتباعها تحت مظلة جامعة الدول العربية بانتكاسة كبرى 1945 -2002 ، ويرى البعض أن قرار مجلس الوحدة رقم 17 والخاص بإنشاء السوق العربية المشتركة لم يعبر عن الطموحات العربية، بل كان خطوة إلى الوراء حيث اختار مدخلا اقتصاديا غير مناسبا لإقامة هذه السوق المشتركة، ألا وهو المدخل التجاري، فالأنظمة الاقتصادية القائمة في الوطن العربي ليست واحدة، كما أن الهياكل الاقتصادية القائمة في الوطن العربي متشابه ، بل إنها لا تقوى على المساعدة في الإسراع بمسيرة التكامل العربي، يضاف إلى ذلك غياب الإرادة السياسية، وهي الإرادة اللازمة لإحداث التحول المطلوب في اتجاه إقامة البيت العربي الموحد[1] .

2- الثورة الإيرانية (يناير 1979) .

لقد كانت الأوساط الغربية تراهن على شاه، طالما كان يبدو بمثابة رمز الاستقرار على الرغم من ذلك أخذ النظام الإيراني منذ عام 1978 يتعثر، وأخذت سلطة الشاه تتفتت تحت وطأة الثورة التي كان يقودها آية الله الخميني، وهكذا في الأول من فبراير قامت الجمهورية الإسلامية الإيرانية .

وبعد أن ارتاحت دول الخليج إلى الإطاحة بذلك الذي يكون " شريطا " للمنطقة صار عليها منذ ذلك الحين أن تواجه نظاما إسلاميا يعتمد على شيعة مسيسة، وثورية [2]، وقد يغير من الوضع الراهن ويزرع بذور عدم الاستقرار داخل النظم الاجتماعية التقليدية لدول الخليج .

وتعتبر الثورة الإسلامية في إيران نسفت ركيزة أساسية من ركائز الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج بأسرها، ودمرت ضلعا مهما في العديد المحالفات العسكرية والترتيبات الأمن التي أقامتها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط منذ الخمسينات فضلا عن الحساسية غير العادية التي يتمتع بها الموقع الإيراني في الخطط الأمريكية الرامية إلى تطويق الاتحاد السوفياتي والضغط عليه من هذه القواعد التي تقع على مقربة مباشرة من أراضيه [3] .

[1] سامي عفيفي حاتم،التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق ، مرجع سبق ذكره ، ص 257.

[2] بشارة خضر ، أوربا وبلدان الخليج العربي : الشركاء الأباعد ، ترجمة حسين عبد الكريم قيسي ، ط1 ، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية 1995 ، ص 60.

[3] إسماعيل صبري مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي : دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات ، الكويت : شركة الريعان للنشر والتوزيع ، 1984، ص 11-12.

وقد ترتب عن سقوط الشاه عدة آثار على منطقة الخليج العربي منها [1] :

- أن نظام الشاه يمثل خط الدفاع الأول عن الخليج ضد النظام السوفياتي .
- محاولة إيران لتصدير الثورة إلى دول الخليج المجاورة وتغيير أنظمة الحكم فيها وإعطاء لنفسها حق حماية الجاليات الشعبية في دول الخليج، مما جعل قادة الخليج يعتبرون أن الثورة الإيرانية تهديدا لأمنهم خاصة بعد الاجتياح الشيعي الذي هز البحرين والكويت واحتل مئات المتمردين المسجد الكبير في المدينة .

3- الحرب الإيرانية – العراقية (سبتمبر 1980) .

على الرغم من أن الحرب قد بدأت بقرار عراقي يوم 22 سبتمبر 1980، إلا أن الأعمال العسكرية المتبادلة والتدخل في الشؤون الداخلية والحرب الدعائية بدأت قبل ذلك .

لقد أحدثت الثورة الإيرانية خللا في توازن القوى الإقليمية بين إيران والعراق بسبب ما حدثته من تخريب داخلي وصراع سياسي امتد إلى الجيش الإيراني وقياداته، وقد أعزى هذا الوضع القيادة العراقية الشغوفة إلى السيطرة والتسلط وشن حرب سريعة وقصيرة ضد إيران، تحقق عدد من المكاسب المحددة ، أبرازها فرض المطالب العراقية في شط العرب الذي اضطر الرئيس العراقي إلى التنازل عنها – مرحليا – في اتفاقية الجزائر (مارس 1975) [2] .

لقد خلقت الثورة الإيرانية – العراقية مأزقا لدول الخليج الأخرى، فهل تساند العراق الذي أحدث اختلالات في بنية القوى لصالحه في ظل التداعيات الداخلية في إيران، أم تساند إيران التي بدت أضعف عسكريا، لكنها تمثل تهديد إيديولوجيا للنظم الحاكمة في تلك الدول وشرعيتها .

واستقر موقف دول الخليج العربية النفطية على الخيار الأول لأنه كان ينسجم مع طبيعة العلاقة مع العراق كدولة عربية، لأنه يؤمن الدول نوعا من الغطاء الدفاعي ضد نظام طهران، وضد النزعة التوسعية السوفياتية في المنطقة .

وقد كانت بلدان الخليج العربي تنظر إلى الحرب، باعتبارها نعمة ونقمة في نفس الوقت نقمة إذا هي امتدت إلى كل أنحاء المنطقة، ونعمة لأمها ستقضي في النهاية إلى إضعاف قوتين إقليميتين وبالتالي المحافظة على الوضع القائم في المنطقة من الناحية الجغرافية والسياسية .

---

[1] بشارة خضر ، مرجع سبق ذكره ، ص 60.

[2] محمد السعيد إدريس ، النظام الإقليمي للخليج العربي ، سلسلة أطروحات الدكتوراه 34 ، ط1 ، بيروت : مركز الدرسات الوحدة العربية ، فبراير 2000 ، ص 202-203.

4- الغزو السوفياتي لأفغانستان (27 ديسمبر 1979) .

أما الحدث الأخر الذي آثار قلق بلدان الخليج فكان اجتياح الجيش السوفياتي لأفغانستان 1979 ، صحيح أن الطريق كانت شبه ممهدة أمما الاجتياح المذكور، وأن الانقلاب طرفي عام 1978 قد سهل مهمة الجيش السوفياتي، لكن ذلك لم يحل دون شعور بلدان الخليج شعورا عاما بأن الملزمة أخذت تضييق الخناق عليها، والواقع أن تدخل القوات السوفياتية في بلاد الأفغان توفر للاتحاد السوفياتي قاعدة انطلاق للعمليات، تمكن القوة السوفياتية الضاربة من أن تكون أقرب إلى المحيط الهندي بكثير مما كانت من قبل، أي أن الخليج وجد نفسه حينذاك داخل منطقة يستطيع السوفيات أن يطلوا عند الاقتضاء بحق حماية أمنهم القومي فيها[1] .

5- التغييرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية الدولية، التي نتجت عن انتقال السيادة النفطية من الشركات النفطية الكبرى والدول المستهلكة إلى الدول المنتجة لتضغط على المنطقة الخليجية من قبل هذه الدول المستهلكة . إن هذه التغيرات لا يمكن لدول الخليج أن تواجهها فرادى لذلك كان حتمياً تطوير وتأطير التعاون بينها بما يعزز مواقعها في النظام الاقتصادي العالمي بشكل عام.

6- التوجه الذي ساد العلاقات الدولية في تلك الفترة، وما يزال مستمراً، الداعي إلى اندماج الدول في تجمعات وكيانات كبيرة لمواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية[2].

المطلب الثاني : التعاون المنظم بين دول الخليج قبل قيام مجلس التعاون .

يشهد الواقع التاريخي على أن عمق العلاقات وكثافة التفاعلات بين شعوب دول الخليج العربية، كانت دائماً من السمات المميزة لهذه المنطقة، وأن الرغبة في إيجاد شكل من التعاون بين دول الخليج العربية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية كانت دائما حاضرة لدى أهل الخليج الذين بحثوا منذ نهاية الستينات ومطلع السبعينات من القرن الماضي عن صيغ ملائمة للتعاون والتوحد.

انطلقت الرؤية المشتركة التي كانت سائدة بين دول الخليج وشعوبها في تلك الفترة من قناعة بأن التنسيق والتعاون بينها تطور تلقائي وطبيعي لما يربطها من علاقات وثيقة اجتماعية، وثقافية، واقتصادية، وسياسية، عززتها عوامل أخرى من التاريخ المشترك، والتجاور الجغرافي، والتشابه في الأنظمة، والتماثل في الظروف الاقتصادية، والإيمان بالمصير الواحد، وان تأطير تلك الروابط والعلاقات ضرورة ملحة لإنجاح جهود التنمية في هذه الدول ولتوفير الازدهار والاستقرار لأبنائها.

[1] بشارة خضر ، مرجع سبق ذكره ، ص 62.

[2] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، نفس المرجع السابق ، ص 32.

أولاً : إرهاصات تأسيس مجلس التعاون [1] :

- كلما ازداد التنسيق الاقتصادي بين دول الخليج العربية، أدى ذلك إلى التقليل من الازدواجية في المشاريع الاقتصادية الكبيرة، وبالتالي إزالة احتمالية التنافس بين هذه الدول.
- بسبب التشابه الهيكلي بين اقتصاديات دول الخليج العربية ومخاطر توليد قطاعات أقل كفاءة منافسة، فإن تعاوناً اقتصادياً إقليمياً أوثق كان ضرورياً لتحقيق الهدف الاقتصادي بتنويع القطاعات الإنتاجية على المدى البعيد. وإن مثل هذا التعاون سيخفض الانقسامات المحتملة بين دول الخليج العربية حول حق الوصول إلى الأسواق الوطنية المحدودة والتنافس على الأسواق الأجنبية.
- بسبب التفاوت النسبي في البنية الاقتصادية في دول الخليج العربية، من الممكن لتعاون أوثق أن يقدم نظاماً تعويضياً يسعى لتحسين اقتصاديات هذه الدول وتوسيعها وتطويرها.
- كلما ازداد التعاون وثوقاً، سمح بتكوين مواقف موحدة لهذه الدول توفراها قاعدة تفاوضية أفضل أمام الدول والتجمعات الاقتصادية الأخرى .

ثانيًا: نماذج من المؤسسات المشتركة قبل قيام المجلس* :

لقد أسهمت تلك القناعات إلى جانب عوامل ومعطيات التواصل والتقارب والاندماج التاريخية والجغرافية والاجتماعية وغيرها في الدفع باتجاه إنشاء العديد من المؤسسات الخليجية المشتركة في مختلف المجالات خاصة خلال عقد السبعينات من القرن العشرين، كما توضح الأمثلة التالية [2]:

- شركة طيران الخليج، وهي أقدم مؤسسات التعاون الاقتصادي في الخليج، حيث تأسست في 24 مارس 1950.
- الحوض الجاف، وأنشئ عام 1968، ومقره مملكة البحرين.
- شركة الملاحة العربية المتحدة، وأنشئت في 19 يناير1976، ومقرها دولة الكويت، وكان من بين أهداف الشركة «تجنب المنافسة وتجنب تفتيت حجم عمليات الشحن المخدومة على عدد من شركات الملاحة مما كان سيؤدي إلى تقليل إيرادات أسطول كل دولة وبالتالي انخفاض عائدات رأس المال المستثمر».
- المركز شبه الإقليمي للتدريب على مصايد الأسماك وأنشئ عام 1975.
- المشروع الإقليمي لمسح وتنمية الثروة السمكية، أنشئ في دولة قطر عام1975.

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة، نفس المرجع السابق ، ص22 .

* يقصد بالمجلس : مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

[2] نفس المرجع السابق ، ص 24.

- بنك الخليج الدولي، والذي افتتح في 15 ديسمبر 1976، ومقره مملكة البحرين، وهدفه تقديم الخدمات المصرفية وتوفير التمويل اللازم لمشاريع التنمية في الدول الأعضاء.
- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، وأنشئت عام 1976، ومقرها دولة قطر .
- اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة لدول الخليج العربية، وأنشئ في عام 1979 ومقره الدمام في المملكة العربية السعودية.
- شركة الخليج لصناعات البتروكيماويات، وتأسست عام 1979، ومقرها مملكة البحرين، بغرض تصنيع مشتقات بترولية وسيطة وشبه منتهية، وإقامة مشروعات لتحويل الغاز إلى أمونيا أو ميثانول، والمتاجرة بالمواد التي تدخل في هذه الصناعات.
- المركز الإقليمي للأرصاد البحرية، أنشئ عام 1980، ومقره الدمام في المملكة العربية السعودية.

إن تأثير التعاون الاقتصادي دفعت نحو بلورة أشكال مختلفة للتعاون بين دول الخليج العربية في مجالات واسعة خلال عقد السبعينات من القرن العشرين .

في المجال الإعلامي على سبيل المثال، توصّلت دول الخليج العربية إلى عقد مؤتمر وزراء الإعلام في دول الخليج في أبو ظبي عام 1976، وأقامت مؤسسات ولجان وهيئات إعلامية مشتركة مثل وكالة أنباء الخليج التي أنشئت في أبريل عام 1978 ومقرها دولة الكويت، ومؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لدول الخليج، التي أنشئت في 4 يناير 1976 ومقرها دولة الكويت، ولجنة التنسيق والتخطيط للإعلام البترولي لدول الخليج التي أنشئت عام 1979، وجهاز تلفزيون الخليج الذي أنشئ عام 1977 ومقره الرياض، ومركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج الذي أنشئ عام 1981 في بغداد، ومركز الخليج لتنسيق التدريب الإذاعي والتلفزيوني الذي أنشئ عام 1979، ومقره الدوحة في دولة قطر.

وامتد التعاون بين دول الخليج العربية ليشمل إقامة عدد من المؤسسات التعليمية والاجتماعية والصحية، وغيرها أيضاً . ومن الأمثلة على هذه المؤسسات[1]:

- مكتب التربية العربي لدول الخليج الذي أنشئ عام 1976 ومقره الرياض . وتفرع عن هذا المكتب، المركز العربي للأبحاث التربوية ومقره دولة الكويت، وجامعة الخليج العربي ومقرها مملكة البحرين، ومجلس التعليم العالي .
- مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية في الخليج الذي أنشئ في مملكة البحرين عام 1978، ويهدف إلى الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتبادل الخبرات الفنية والاهتمام بالمركز التعاونية.

[1] نفس المرجع السابق ، ص 26.

- اللجنة الدائمة للاتصالات لمنطقة الخليج العربي التي تأسست في البحرين عام 1971، واستهدفت تقديم التسهيلات اللازمة حول استخدام المحطات الأرضية لتنظيم الترددات والتعاون في مجال الاتصالات اللاسلكية.
- الأمانة العامة الصحية للدول العربية في الخليج التي أنشئت عام 1976، ومقرها الرياض بهدف تحقيق التنسيق والتعاون في مجال الخدمات الصحية.
- هيئة بريد الخليج التي أنشئت عام 1977، وهي منظمة خليجية متخصصة في نطاق الاتحاد البريدي العربي.
- الأمانة العامة للجنة المتابعة الوزارية لمؤتمر وزراء الزراعة في دول الخليج التي أنشئت عام 1976 .

المطلب الثالث : الخطوات الأولى نحو تأسيس مجلس التعاون .

ترجع خطوات إنشاء مجلس التعاون إلى عام 1975، حين كان سمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، وكان آنذاك ولياً للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء، في زيارة لأبوظبي في 16 مايو 1975، وبعد محادثات مطولة ، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، صدر بيان مشترك دعا إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيرا خارجية البلدين، وتجتمع مرتين في العام على الأقل [1].

وفي مايو 1976، دعا سمو الشيخ جابر الأحمد إلى «إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية، وإيجاد نوع من الوحدة القائمة على أسس سليمة ومتينة لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها»[2].

وفي العام ذاته، وجهت سلطنة عمان الدعوة لعقد مؤتمر لوزراء خارجية دول الخليج للتوصل إلى صيغة جماعية تكفل أمن المنطقة واستقرارها، وتحدد العلاقات بين دولها. وتم عقد ذلك المؤتمر في مسقط يومي 25 و 26 نوفمبر بحضور وزراء خارجية كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، و مملكة البحرين و المملكة العربية السعودية، و سلطنة عمان، و دولة قطر، و دولة الكويت، و الجمهورية العراقية، و إيران. وافتتح جلالة السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان، المؤتمر بكلمة أكد فيها على أهمية التفاهم للوصول إلى صيغة متفق عليها للتعاون بين دول المنطقة.

[1] يحي حلمي رجب ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية : رؤية مستقبلية، دراسة قانونية سياسية اقتصادية ، الكويت : مكتبة دار العروبة، 1983 ، ص 63.
[2] نايف علي عبيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 129.

وبنهاية العام 1978، بدا وكأن المنطقة أصبحت مهيأة لتبني صيغة تعاونية تؤطر العلاقات المتميزة بين دولها، حيث تكثفت مساعي دول الخليج العربية للبحث عن إطار ملائم للتعاون والتكامل بينها في كافة المجالات، لتثبيت دعائم الاستقرار الإقليمي ودفع عجلة التنمية الشاملة في المنطقة. وتُعد الجولة التي قام بها سمو الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء بدولة الكويت آنذاك، في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان.

والبيانات المشتركة **التي** صدرت اثر ذلك مؤشراً هاماً على ذلك. فلقد دعت تلك البيانات المشتركة إلى «تحرك سريع تتضافر فيه جهود دول المنطقة للوصول إلى وحدة دولهم العربية التي تحتمها الروابط الدينية والقومية وأماني شعوبها في تحقيق المزيد من التقدم والوقوف في وجه الدول الكبرى التي تتصارع على بسط نفوذها على منطقة الخليج العربي[1].

فقد أكد البيان الكويتي ــ السعودي الصادر بتاريخ 6 ديسمبر عام 1978 على أن مواصلة العمل الإيجابي لتوطيد أركان التعاون في كل المجالات بين دول منطقة الجزيرة العربية والخليج «ليس إلا واجباً طبيعياً تفرضه الصلات العميقة الجذور التي جمعت بينها عبر التاريخ الطويل متمثلة في وحدة العقيدة واللغة والمصالح والآمال والأهداف والمصير الواحد»، وأكد الجانبان «اهتمامها بوجوب أن تظل المنطقة منطقة أمن وسلام واستقرار بعيدة عن مجالات الصراع العالمي، وأن تقوم علاقات هذه الدول جميعاً على دعائم متينة من الاحترام المتبادل والتنسيق المنظم والتضامن الفعال بغية الإفادة من إمكاناتها المشتركة الكبيرة للاضطلاع بالدور الجدير بها، وذلك في خدمة شعوبها».

وأشار البيان الكويتي ــ البحريني الصادر في 9 ديسمبر 1978 إلى «دقة الأوضاع التي تمر بها المنطقة»، ودعا إلى «سرعة العمل من أجل الهدف المنشود وهو الوصول إلى وحدة الدول العربية، الأمر الذي تحتمه العلاقات التاريخية وطبيعة الأمور بينها وتلبية لأماني شعوبها لتحقيق المزيد من التقدم والرخاء...» كما أيد البيان مواصلة الجهود لمزيد من التعاون والتنسيق بين دول المنطقة «لوضع خطة سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية موحدة».

وجاء في البيان الكويتي – القطري المشترك الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 1978 أنه «عند تناول العلاقات الخليجية اتفق الجانبان على أن دقة الأوضاع التي تحيط بالمنطقة تتطلب تكاتف الجهود وسرعة العمل من أجل الوصول إلى وحدة دولها العربية، تلك الوحدة التي تحتمها علاقاتها التاريخية وطبيعة الأمور بينها ويستوجب تحقيقها تطلع شعوبها إلى المزيد من التقدم والرفاه».

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 38.

وأشار البيان المشترك بين دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، الصادر في أبو ظبي بتاريخ 16 ديسمبر 1978 إلى دقة الأوضاع الخليجية ودعا إلى «تحرك سريع تتضافر فيه جهود دول المنطقة للوصول إلى وحدة دولهم العربية التي تحتمها الروابط الدينية والقومية وأماني شعوبها في تحقيق المزيد من التقدم والرفاه».

ونص البيان الكويتي ــ العماني المشترك الصادر بتاريخ 20 ديسمبر 1978 على أنه «وباستعراض العلاقات الخليجية، يشير الجانبان إلى دقة الأوضاع التي تحيط بالمنطقة، ويدعوان إلى سرعة العمل من أجل الوصول إلى أوثق صيغة ممكنة للتعاون بين دولها، الأمر الذي تحتمه عقيدتها الإسلامية وعلاقاتها التاريخية وطبيعة الأمور بينها، وتلبية لأماني شعوب المنطقة في تحقيق المزيد من التقدم والاستقرار».

تكثفت الجهود لإنشاء مجلس التعاون مع انعقاد مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في العاصمة الأردنية عمّان في نوفمبر 1980، حيث اطلع ، أمير دولة الكويت، قادة دول الخليج العربية على التصور الكويتي لإستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في جميع المجالات. ثم أرسل هذا التصور إلى الدول المعنية لدراسته . وفي أثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة من 25 ــ 28 يناير 1981، انعقدت قمة لدول الخليج العربية على هامش هذا المؤتمر حيث ولدت فكرة إنشاء مجلس التعاون.

في الرابع من فبراير 1981، عقد في العاصمة السعودية الرياض مؤتمر ضم وزراء خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، وقد وافق المؤتمر على إنشاء مجلس للتعاون يضم هذه الدول الست لبلورة وتطوير التعاون والتنسيق فيما بينها في مختلف الميادين والمجالات.

وأعلن في اليوم نفسه، الرابع من فبراير 1981، في الرياض بأن الدول الست سوف تكوّن في ما بينها مجلساً للتعاون تكون له أمانة عامة وتعقد اجتماعات دورية من أجل تحقيق أهدافه. كما قرر وزراء الخارجية عقد اجتماع آخر لهم في العاصمة العمانية في مارس 1981[1].

[1] نفس المرجع السابق ، ص 41.

المبحث الثاني : مراحل التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

لقد مرت التجربة التكاملية لدول الخليج العربي لحد الساعة، عبر مراحل ثلاثة منطلقا منطقة التجارة الحرة، ثم الاتحاد الجمركي، وأخيرا السوق المشتركة في مطلع 2008 ، وفي مايلي تحليل كل مرحلة :

المطلب الأول : منطقة التجارة الحرة .

يعتبر تحفيز التبادل التجاري أحد أهم مبررات أي تجمع اقتصادي، سواء كان على شكل منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي أو اتحاد اقتصادي . وتعتبر زيادة التبادل التجاري هدفاً رئيساً لإقامة أي اتحاد جمركي ، حيث إنه ووفقاً للنظرية الاقتصادية فإن الاتحاد الجمركي يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين أعضائه عن طريق إزالة معوقات التجارة أو التقليل منها. وبدورها فإن زيادة التبادل التجاري هي آلية التأثير الرئيسة التي يتم من خلالها تحقيق الأهداف الأخرى من إقامة الاتحاد الجمركي، مثل زيادة التخصص، وتخفيض الأسعار وزيادة الكفاءة الإنتاجية وزيادة رقعة السوق وكفاءتها . وتظهر عدد من الدراسات أن الاتحاد الجمركي لأي تجمع اقتصادي يؤدي إلى رفع معدلات التبادل التجاري فيه، فعلى سبيل المثال ارتفع التبادل التجاري بين دول الاتحاد الجمركي الأوربي خلال السنوات لاثنتي عشرة الأولى من قيامه بنسبة 600% تقريباً.

ولهذه الأسباب فإن دول مجلس التعاون شرعت منذ بداية إنشاء المجلس في مايو 1981 باتخاذ الترتيبات القانونية والعملية اللازمة لإنشاء "منطقة التجارة الحرة لدول المجلس" عن طريق إبرام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981 ، وتضمنت الأحكام الرئيسة لمنطقة التجارة الحرة لدول المجلس[1].

وتميزت منطقة التجارة الحرة بشكل رئيسي بإعفاء منتجات دول مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية، من الرسوم الجمركية شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة، إضافة لما يلي :

- السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول المجلس، دونما حاجة إلى وكيل محلي أو اتخاذ أية إجراءات سوى شهادة المنشأ ومنافسة التصدير؛
- في حالة استيفاء رسوم جمركية أو تأمين على أي بضاعة ذات منشأ وطني بسبب الشك في صحة منشأها ، يعاد هذا التأمين أو الرسوم الجمركية لصاحب البضاعة بعد التأكد من وطنيتها؛
- العمل بنظام التخليص الفوري لإنهاء الإجراءات الجمركية للبضائع التي يصطحبها المسافرون بالمراكز الحدودية لدول المجلس ؛
- إعداد بيانات الصادر للبضائع ذات المنشأ الوطني بالمراكز الحدودية لدول المجلس ؛

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة، المسيرة والإنجاز[على الخط] ، ط2 ،الرياض : الأمانة العامة، 2007، متاح على : <http://library.gcc-sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish.htm >، ص57.

- تخصيص ممرات خاصة في المنافذ بين الدول الأعضاء لمواطني دول المجلس وتوضع عليها لوحات تحمل عبارة "مواطنو دول مجلس التعاون".

وقد دخلت منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ في مارس 1983، واستمرت نحو عشرين عاماً إلى نهاية عام 2002 حين حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس . وخلال فترة منطقة التجارة الحرة (1983 ــ 2002م) ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من أقل من 6 مليار دولار في عام 1983 إلى حوالي 20 مليار دولار في عام 2002م[1] والجدول التالي يبين إجمالي التجارة البينية لدول المجلس من 1982-2002 م

جدول رقم 1.2 : إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (صادرات – واردات) 1982– 2002

السنة	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
القيمة	7816.0	6187.4	5925.8	6470.1	5245.2	6041.8	5495.6	6626.4
السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
القيمة	7538.3	8664.2	9035.9	10102.3	9380.1	10712.2	12262.9	13269.1
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003		
القيمة	12215.5	13513.9	13477.6	12746.3	15137.1	19885.3		

الوحدة : مليون دولار http://www.gcc-sg.org

شكل رقم 1.2: إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (صادرات – واردات) 1982– 2002

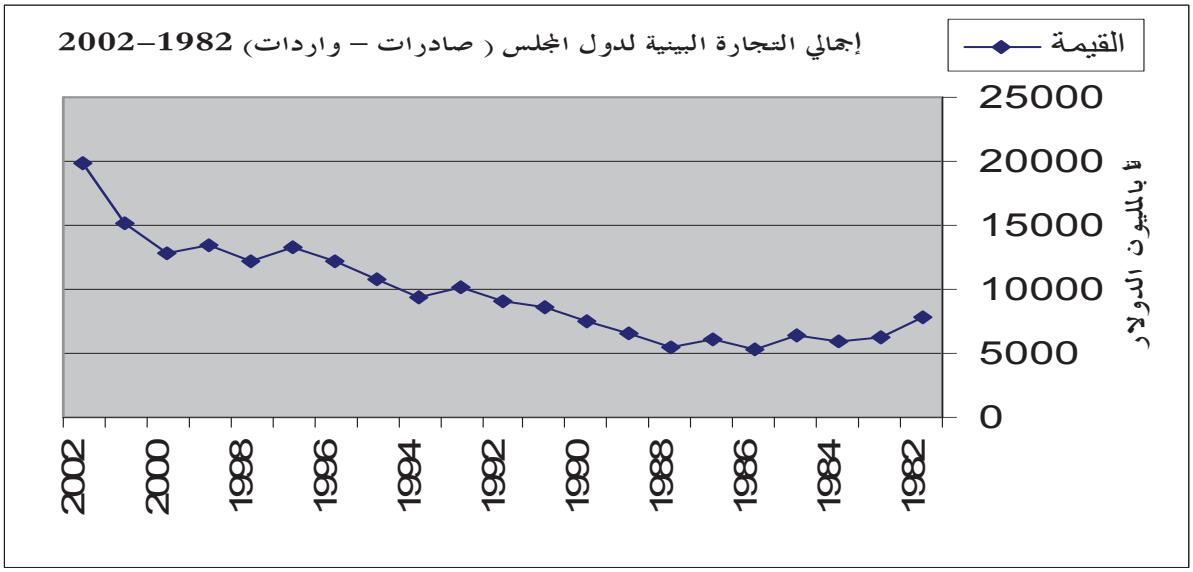

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لما سبق .

المطلب الثاني :مرحلة الاتحاد الجمركي.

[1] نفس المرجع السابق ، ص 59.

شكل قيام الاتحاد الجمركي في الأول من يناير 2003 نقلة نوعية في العمل الاقتصادي المشترك نظراً إلى أن الاتحاد الجمركي يقوم بشكل أساسي على توحيد التعريفة الجمركية وإزالة معوقات التبادل التجاري وتوحيد إجراءات الاستيراد والتصدير ومعاملة المنطقة الجغرافية للدول الست الأعضاء كمنطقة جمركية واحدة. وعلى الرغم من تأخر ولادة الاتحاد الجمركي لدول المجلس ، إلا أنه يعتبر اتحاداً متقدماً من الناحية القانونية حيث تم الاتفاق مسبقاً على أهم عناصره، إذ تنص المادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس التي تم التوقيع عليها في قمة مسقط في ديسمبر 2001 على المبادئ الرئيسة التالية للاتحاد الجمركي لدول المجلس[1]:

أ . تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

ب . أنظمة وإجراءات جمركية موحدة.

ج . نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.

د . انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية.

هـ . معاملة السلع المنتجة في أيٍّ من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

أولاً : خصائص مرحلة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون .

I) نقطة الدخول الواحدة لدول المجلس :

تعتبر نقطة الدخول الواحدة من أهم الأسس لتكوين الاتحاد الجمركي لأي تجمع اقتصادي، ومن أهم متطلبات العمل بنقطة الدخول الواحدة لدول المجلس ما يلي [2]:

1- يعتبر أي منفذ جمركي بري أو بحري أو جوي لدول المجلس له ارتباط بالعالم الخارجي نقطة دخول للبضائع الأجنبية لأي دولة عضو .

2- يقوم أول منفذ جمركي لدول المجلس تجاه العالم الخارجي بإجراء المعاينة والتفتيش على البضائع الواردة لأي من الدول الأعضاء، والتأكد من مطابقتها للمستندات المطلوبة وخلوها من الممنوعات، واستيفاء الرسوم الجمركية المستحقة عليها .

3- توحيد القيود المفروضة على البضائع المسموح بدخولها بعد توفر شروط معينة في كافة دول المجلس .

4- وضع ضوابط موحدة لاستيراد وتنقل المستوردات الحكومية والإعفاءات الخاصة التي تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية .

5- البضائع الممنوع استيرادها في بعض الدول الأعضاء ومسموح استيرادها في الدول الأخرى، يكون استيرادها مباشرة للدولة المستوردة لها أو عن طريق دولة عضو تسمح بدخولها بشرط عدم عبورها لأراضي الدول الأعضاء التي تمنع استيرادها

---

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة، إجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي[على الخط]، الرياض : الأمانة العامة، 2003، متاح على : <http://library.gcc-sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish08.htm> ، ص04.

[2] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة، المسيرة والإنجاز ، نفس المرجع السابق ، ص 63.

6- البضائع الأجنبية التي تستورد داخل دول المجلس من المناطق الحرة، تستوفى عليها الرسوم الجمركية عند خروجها من هذه المناطق وتعامل في تنقلها لدول المجلس الأخرى معاملة البضائع الأخرى.

II) توحيد التعريفة الجمركية للاتحاد الجمركي لدول المجلس تجاه العالم الخارجي :

1- تحدد التعريفة الجمركية الموحدة للاتحاد الجمركي لدول المجلس بواقع خمسة في المائة (5%) على جميع السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي، ويعمل بها اعتباراً من الأول من يناير 2003م.

2- تعفى من الضرائب "الرسوم" الجمركية 417 سلعة (بند فرعي) الموضحة بالتعريفة الجمركية الموحدة لدول المجلس، بالإضافة إلى الإعفاءات الواردة في نظام (قانون) الجمارك الموحد لدول المجلس

3- يتم العمل بالضرائب "الرسوم" الجمركية (المئوية والنوعية) على التبغ ومشتقاته في الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي بواقع 100% (محتويات الفصل 24 من الجدول الموحد لتصنيف وتبويب السلع لدول مجلس التعاون وفق النظام المنسق). ويؤخذ بالحد الأعلى للرسوم النوعية أو الوزن في التعريفة الجمركية الموحدة لدول المجلس، وتعتبر الإيرادات الجمركية التي تحصل على التبغ ومشتقاته كإيرادات أي سلعة أخرى تحصل رسومها الجمركية ضمن الإيرادات الجمركية المشتركة للدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي.

III) - المرحلة الانتقالية :

رغبة من دول المجلس لإقامة الاتحاد الجمركي في وقته المحدد، وحتى يتم انسياب السلع بكل يسر وسهولة، وتقليلاً للعقبات والإشكاليات التي قد تنشأ نتيجة تطبيق الاتحاد الجمركي مباشرة، فقد توصلت دول المجلس إلى اتفاق لفترة انتقالية تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات لتطبيق بعض متطلبات الاتحاد الجمركي والتي يصعب تطبيقها مباشرة وتحتاج لفترة زمنية لتنفيذها، حيث سيتم العمل خلالها ببعض الإجراءات الجمركية المحددة على السلع الوطنية والأجنبية حين انتقالها بين الدول الأعضاء، على أن يتم الاستغناء عن هذه الإجراءات بانتهاء الفترة الانتقالية للاتحاد الجمركي بحلول عام 2006م كحد أقصى، ومن هذه الإجراءات[1] :

1) آلية المقصد النهائي :

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الشئون الاقتصادية: إدارة الاتحاد الجمركي، الاتحاد الجمركي[على الخط]، الرياض : الأمانة العامة، 2003، متاح على : <http://library.gcc-sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish02.htm >، ص09.

سيتم تطبيق إجراءات جمركية محددة على السلع الأجنبية حين انتقالها بين دول المجلس وذلك بهدف التوصل إلى توزيع الإيرادات الجمركية على الدول الأعضاء بموجب المقصد النهائي للسلعة (أي أن الدولة التي تُستهلك فيها السلعة تؤول إليها رسومها الجمركية).

2) **آلية انتقال السلع بين الدول الأعضاء**[1] :

1.2) بضائع الأجنبية الواردة من خارج دول المجلس :

أ – لبضائع التي يكون مصدرها منفذ الدخول الأول وكانت الإرسالية كاملة فيتم تطبيق الإجراءات الجمركية كاملة (البيان الجمركي – المعاينة – التفتيش – الرسوم) عليها في أول نقطة جمركية مع العالم الخارجي وتنتقل كاملة إلى مقصدها النهائي بعد ترصيصها وبموجب نسخة من بيان الاستيراد الذي يبين اسم المنتج والرسوم الجمركية المستحقة عليها لصالح دولة المقصد النهائي.

ب – الإرسالية غير الكاملة (جزء من البضاعة الواردة) وتمت إجراءاتها الجمركية في مركز الدخول الأول ويرغب المستورد في نقل جزء منها إلى دولة أخرى قبل مغادرتها للدائرة الجمركية فيتم انتقالها بموجب البيان الجمركي للأغراض الإحصائية المتفق عليه ونسخة من بيان الاستيراد الأصلي بعد ترصيصها.

2.2) البضائع الوطنية والأجنبية التي تنتقل من الأسواق المحلية :

أ – البضائع التي يكون مصدرها الأسواق المحلية وتكون وطنية المنشأ فتنتقل بموجب الفواتير المحلية والبيان الجمركي للأغراض الجمركية والإحصائية بالإضافة إلى شهادة المنشأ في حالة تعذر تثبيت دلالة المنشأ عليها بطريقة غير قابلة للنزع .

ب – البضائع الأجنبية المستوردة قبل 2003/1/1م يتم استيفاء الرسوم الجمركية عليها في منفذ دولة المقصد النهائي، وأما إذا كانت مستوردة بعد 2003/1/1م فيكتفي بالرسوم الجمركية التي تم استيفاؤها في منفذ الدخول الأول بعد تقديم ما يثبت دفع الرسوم الجمركية عليها، وإلا فيتم ترسيمها عند منفذ دخول دولة المقصد النهائي.

3) حدد دور المراكز البينية بين الدول الأعضاء بعد قيام الاتحاد الجمركي بثلاث مراحل تبدأ بالتأكد من تنفيذ الإجراءات الجمركية وغير الجمركية على السلع الواردة وتنتهي هذه المراحل بإلغاء المهام الجمركية لها، مع ملاحظة ما ورد في الفقرة (د) من المادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس، والتي تنص على :" انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية مع الأخذ في الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي، والسلع الممنوعة والمقيدة".

4) تبني مبدأ الاعتراف المتبادل بالمواصفات والمقاييس الوطنية في دول المجلس إلى أن يتم استكمال المواصفات الخليجية الموحدة لجميع السلع الوطنية والمستوردة بما يضمن سرعة فسحها في المنافذ الجمركية وذلك لتسهيل حركة انسياب السلع داخل الاتحاد الجمركي.

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الشئون الاقتصادية: إدارة الاتحاد الجمركي، الاتحـــاد الجمـــركي، مرجع سبق ذكره ، ص 13.

5) إعطاء الحق للدول الأعضاء التي تفرض حالياً رسوم حماية جمركية على المنتجات الأجنبية المثيلة لبعض صناعاتها الوطنية باستيفاء رسوم حماية عليها خلال الفترة الانتقالية، على أن يتم الاتفاق بين الدول الأعضاء خلال عام 2003م على قائمة موحدة للسلع الأجنبية التي ستخضع لرسوم حماية جماعية من قبل الدول الأعضاء، على أن يستوفي منفذ الدخول الأول نسبة 5٪ إذا لم تكن السلعة محمية في الدولة ويحصل الفرق من قبل دولة المقصد النهائي للسلع التي تخضع لرسوم حماية من قبل منفذ الدخول البيني لتلك الدولة .

6) منح 24 شهراً كحد أقصى للجان المختصة لوضع آلية موحدة للفحص جمركي للأدوية والمستحضرات الطبية في الاتحاد الجمركي لدول المجلس، بما في ذلك التسجيل الموحد للأدوية. كما تم منح مهلة 36 شهراً كحد أقصى للجان المختصة للتوصل إلى آلية موحدة لإجراءات حركة استيراد وتنقل السلع الغذائية بين دول المجلس، مع ضرورة إيجاد مراكز ومختبرات فنية متطورة في الدول الأعضاء لضمان سلامة وسرعة انسياب السلع الغذائية والحيلولة دون تلفها في المراكز الجمركية .

IV) الإجراءات العملية لإقامة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون .

في الأول من يناير 2002م تم تطبيق قانون موحد للجمارك في جميع دول المجلس. وفي الأول من يناير 2003م حققت دول المجلس خطوة هامة بتطبيقها الاتحاد الجمركي، حيث تم الاتفاق على تعريفة جمركية موحدة للاتحاد الجمركي لدول المجلس بواقع 5% على جميع السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي ، والعمل بها من الأول من شهر يناير 2003م، مع إعفاء عدد من السلع الضرورية من الرسوم الجمركية إضافة للإعفاءات الجمركية الواردة في النظام (القانون) الموحد للجمارك، والتزامات بعض دول المجلس لمنظمة التجارة العالمية . وتم تطبيق جميع الإجراءات الجمركية على جميع السلع الأجنبية في نقطة الدخول الأولى في أي من دول المجلس بحيث يقوم المنفذ الأول الذي دخلت عن طريقه البضاعة بإجراءات التفتيش والمعاينة على البضائع الأجنبية الواردة إليه والتأكد من مطابقتها للمستندات المطلوبة وخلوها من الممنوعات واستيفاء الرسوم الجمركية المستحقة عليها . وتتحرك السلعة فيما بعد بحرية داخل دول المجلس، وبموجب ذلك، تم إلغاء التعامل بالنقل بالعبور (الترانزيت) للبضائع الأجنبية فيما بين دول المجلس باعتبارها منطقة جمركية واحدة[1].

V)إنشاء مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الإغراق :

انطلاقا من الأهداف الأساسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وانسجاما مع أهداف الاتفاقية الاقتصادية الرامية إلى تحقيق تكامل اقتصادي بين الدول الأعضاء ، ونظرا لقيام الإتحاد الجمركي في الأول من يناير من عام 2003م، الذي من أهدافه توحيد إجراءات التصدير والاستيراد ومعاملة المنطقة الجغرافية

[1] نفس المرجع السابق ، ص 73.

للدول الست الأعضاء كمنطقة جمركية واحدة ولأهمية الدور الذي تقوم به الصناعات الخليجية في اقتصاديات دول المجلس، وبهدف تعزيز الدور الريادي للصناعة باعتبارها الرافد الأساسي لعملية التصدير وفتح الأسواق العالمية للصناعات الخليجية، ارتأت دول المجلس، لا سيما بعد اكتمال انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، أهمية اتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها أن تحمي الصناعات الخليجية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية، والتي تنحصر في الإغراق والدعم والزيادة غير المبررة في الواردات والتي تتسبب بضرر للصناعة الخليجية أو تهدد بوقوعه أو تعيق قيامها.

وفي هذا الإطار، اتخذ المجلس الأعلى في دورته الرابعة والعشرين (الكويت، ديسمبر 2003) قراراً باعتماد القانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون كقانون إلزامي اعتبارا من الأول من يناير 2004م، ليمثل الخطوة الأولى نحو تأسيس مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الإغراق لدول مجلس التعاون[1] .

ثانيًا :واقع التجارة البينية لدول مجلس التعاون في ظل مرحلة الاتحاد الجمركي .

حقق التبادل التجاري فيما بين دول مجلس التعاون خطوات متقدمة، وقد ساهمت جهود التعاون والتنسيق، والتي أثمرت عن قيام الاتحاد الجمركي ــ كما أشرنا ــ بين هذه الدول خلال فترة زمنية قصيرة قياساً بكثير من مجالات التكامل الاقتصادي سواءً على مستوى المنطقة أو العالم، وقد انعكست هذه المساهمات في تطور التجارة البينية لدول المجلس خلال مختلف السنوات وذلك سواءً بالنسبة للمنتجات ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين هذه الدول أو بالنسبة للواردات والصادرات من السلع المتداولة في دول المجلس ذات المصادر المختلفة الوطنية والأجنبية وذلك مايمكن تناوله من خلال العناصر التالية [2] :

I) التجارة البينية للمنتجات الوطنية :

يتكون الهيكل العام لمنتجات دول المجلس ذات المنشأ الوطني من المجموعات الأساسية للسلع والتي تضم المنتجات الحيوانية والنباتية ، والمنتجات الصناعية ومنتجات الثروة الوطنية، وكما أشرنا فقد تطور حجم

[1] نفس المرجع السابق ، ص75 .

[2] مركز البحوث والدراسات ، العلاقات التجارية البينية ودور ها في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي ، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، ماي 2007 ، ص 11.

التبادل التجاري من هذه المنتجات بين دول المجلس خلال مختلف السنوات وذلك ماتعكسه البيانات المتوفرة في هذا الجانب والتي يتناولها الجدول رقم 1.2 الذي يشير إلى اتجاه التجارة البينية لدول المجلس في هذه المنتجات خلال الفترة 2000 ــ 2004م، حيث تمثل أبرز ملامح هذا التطور في الجوانب الآتية :

جدول رقم 2.2 : واردات دول مجلس التعاون من المنتجات ذات المنشأ الوطني خلال الفترة 2000 ــ 2004م

	2000	%	2001	%	2002	%	2003	%	2004	%
الإمارات	1226.9	32	1399.3	33	1564.1	28	2025	30	2549	28
البحرين	377.6	10	398.9	9	497.3	9	578	10	692	8
السعودية	1078.8	28	1215.1	29	1484.2	27	1616	29	2195	25
عمان	341.9	9	367	9	405.7	7	504	9	1094	12
قطر	غ.م	0	غ.م	0	625.4	11	731	13	731	8
الكويت	821.4	22	877.9	21	988.4	18	1258	23	1686	19
الإجمالي	3876.6	100	4258.2	100	5565.1	100	6712	121	8945	100

المصدر : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ــ الأمانة العامة " النشرة الإحصائية ، الأعداد 13 ، 14 ، 15 " . (**مليون دولار**)

1. أن تجارة واردات المنتجات الوطنية المتبادلة بين دول المجلس قد ارتفع حجمها من حوالي 3.9 مليار دولار في عام 2000م إلى أكثر من 8.9 مليار دولار في عام 2004م بمتوسط معدل زيادة بلغ حوالي 33% بين الفترتين .
2. أن واردات دولة الإمارات من دول المجلس خلال الفترة يتراوح وزنها النسبي مابين 28ـــ 32% من إجمالي واردات المنتجات الوطنية المتبادلة بين دول المجلس خلال السنوات 2000 ــ 2004م .
3. أن واردات المملكة العربية السعودية من دول المجلس يتراوح وزنها النسبي مابين 25 ــ 29% من إجمالي الواردات من هذه المنتجات المتبادلة بين دول مجلس خلال هذه الفترة .
4. يشير الجدول إلى أن واردات دولة الكويت من المنتجات ذات المنشأ الوطني تمثل مانسبته بين 18ـــ 24% من إجمالي واردات المجلس من هذه المنتجات خلال الفترة بين 2000 ــ 2004م .

شكل رقم 2.2: واردات دول مجلس التعاون ذات المنشأ الوطني خلال 2000-2004

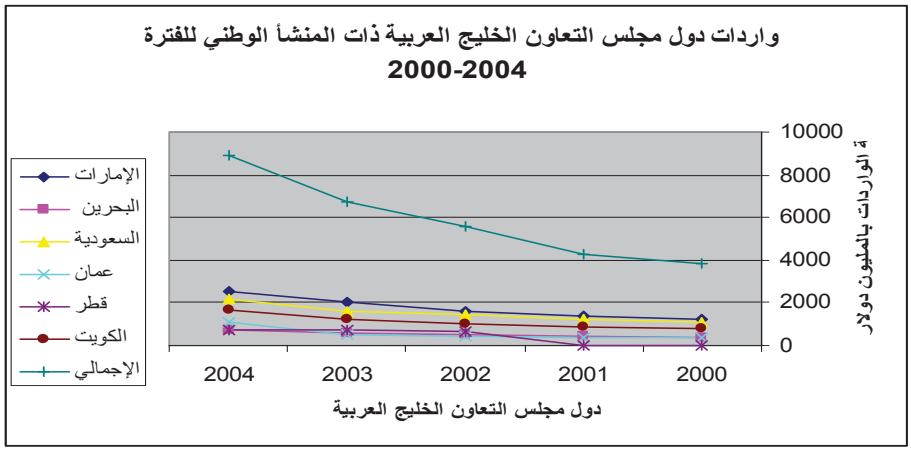

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لما سبق .

كذلك فإن الصادرات المتبادلة بين دول المجلس من المنتجات ذات المنشأ الوطني تمثل أحد أهم مؤشرات تطور التجارة البينية لهذه الدول ، فوفقاً لبيانات الجدول رقم 2.2 نلاحظ اتجاه التطور الإيجابي لهذه الصادرات وذلك خلال الفترة 2000ـ 2004م وحسب السمات التالية[1] :

جدول رقم 3.2 صادرات دول مجلس التعاون من المنتجات ذات المنشأ الوطني خلال الفترة2000 - 2004م

	2000	%	2001	%	2002	%	2003	%	2004	%
الإمارات	189.5	4	240.1	5	242.1	4	632.7	8	315.9	3
البحرين	425.4	8	523.9	10	545.2	9	592.3	7	779.3	8
السعودية	4102.4	78	3707.7	72	4315.1	68	5765.3	69	7291.1	74
عمان	297.9	6	413.6	8	370.7	6	433.3	5	597.4	6
قطر	غ.م	0	غ.م	0	573.2	9	522.2	6	522.2	5
الكويت	214.6	4	254.6	5	278.1	4	365.3	4	329.6	3
الإجمالي	5229.8	100	5139.9	100	6324.4	100	8311.1	100	9835.5	100

المصدر : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ــ الأمانة العامة " النشرة الإحصائية ، الأعداد 13 ، 14 ، 15 " . **(مليون دولار)**

1. أن إجمالي الصادرات المتبادلة بين دول المجلس من المنتجات ذات المنشأ الوطني الخليجي قد ارتفعت من حوالي 5.2 مليار دولار في عام 2000م إلى أكثر من 9.8 مليار دولار في عام 2004م .
2. أن صادرات المملكة من هذه المنتجات تمثل مابين 68 ــ 78% من إجمالي صادرات دول المجلس من المنتجات الوطنية خلال فترة المقارنة .
3. أن صادرات البحرين من هذه المنتجات يمثل مابين 7 ــ 10% من إجمالي صادرات دول المجلس من المنتجات ذات المنشأ الوطني خلال السنوات 2000 ــ 2004م.

[1] نفس المرجع السابق ، ص 13.

4. أن صادرات دولة الأمارات من هذه المنتجات تمثل مابين 3 ــ 8% من إجمالي صادرات دول المجلس من المنتجات ذات المنشأ الوطني خلال نفس الفترة .
5. أن صادرات سلطنة عمان تمثل مابين 5 ــ 8% من إجمالي صادرات دول المجلس من المنتجات ذات المنشأ الوطني .
6. وتأتي صادرات دولة الكويت من هذه المنتجات بنسب تراوحت بين 6 ــ 5% من إجمالي صادرات دول المجلس من هذه المنتجات .

شكل رقم 3.2: صادرات دول مجلس التعاون ذات المنشأ الوطني خلال 2000-2004

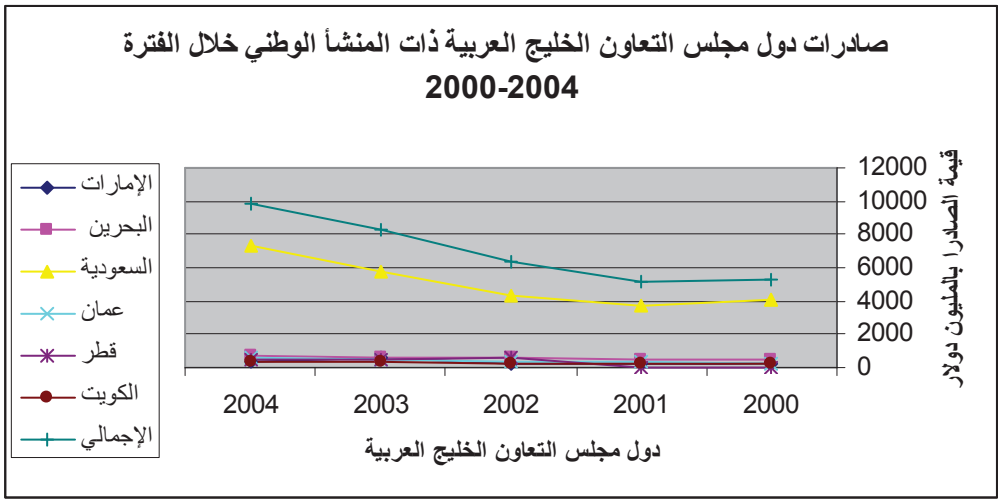

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لما سبق .

II) التجارة البينية لإجمالي المنتجات

أخذت التجارة البينية للواردات والصادرات من مختلف المنتجات في دول مجلس التعاون نفس الاتجـــاه السابق الخاص بالتجارة في المنتجات ذات المنشأ الوطني لهذه الدول، حيث اتسمت بالانخفاض ــ بصفة عامـــة ــ وذلك ماتوضحه البيانات المتوفرة عن هذه التجارة، فبالنسبة لواردات بين هذه الدول فإن الاتجاه العام لهـــا يشير إلى الجوانب التالية [1]:

جدول رقم 4.2 التجارة البينية لدول مجلس التعاون (الواردات) خلال الفترة2000 - 2004م

	2000	%	2001	%	2002	%	2003	%	2004	%
الإمارات	1236.6	22	1478.9	23	1817.2	25	2022.6	25.5	2548.5	21

[1] نفس المرجع السابق ، ص14.

البحرين	377.7	7	399.0	6	497.0	7	477.0	6.0	680.9	6
السعودية	1078.6	19	1214.1	19	1483.0	20	1613.3	20.4	2194.7	18
عمان	1673.0	29	1924.6	30	1993.1	27	1826.0	23.0	3829.0	32
قطر	483.4	8	457.2	7	623.7	8	728.9	9.2	1099.6	9
الكويت	851.4	15	877.9	14	988.4	13	1257.8	15.9	1685.5	14
الإجمالي	5700.7	100	6351.7	100	7402.4	100	7925.6	100	12038.2	100

المصدر : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ــ الأمانة العامة " النشرة الإحصائية ، الأعداد 13 ، 14 ، 15 " . **(مليون دولار)**

1. أن إجمالي التجار البينية لدول المجلس قد ارتفعت من حوالي 6 مليار دولار في عام 2000م إلى أكثر من 12 مليار دولار في عام 2004م .
2. أن واردات عمان من دول المجلس تمثل نسبة تتراوح بين 23 ــ 29% من إجمالي هذه الواردات وهي تمثل أعلى نسبة للواردات بين دول المجلس حسب هذا الجدول .
3. أن ماتستورده دولة الإمارات من دول المجلس يأتي في المرتبة الثانية حيث تمثل هذه الواردات مابين 21 ــ 26% من إجمالي الواردات المتبادلة بين دول المجلس خلال الفترة2000 ــ 2004م ، وذلك وفقاً لبيانات هذا الجدول .
4. ثم تأتي واردات المملكة من دول المجلس في المرتبة الثالثة بمعدلات مختلفة خلال هذه الفترة تراوحت بين 18 ــ 20% من إجمالي الواردات المتبادلة بين هذه الدول . بينما تمثل واردات الكويت من دول المجلس نسبة تراوحت بين 13 ــ 16% من إجمالي هذه الواردات خلال نفس الفترة .

شكل رقم 4.2: التجارة البينية لدول مجلس التعاون (الواردات) خلال الفترة2000 - 2004م

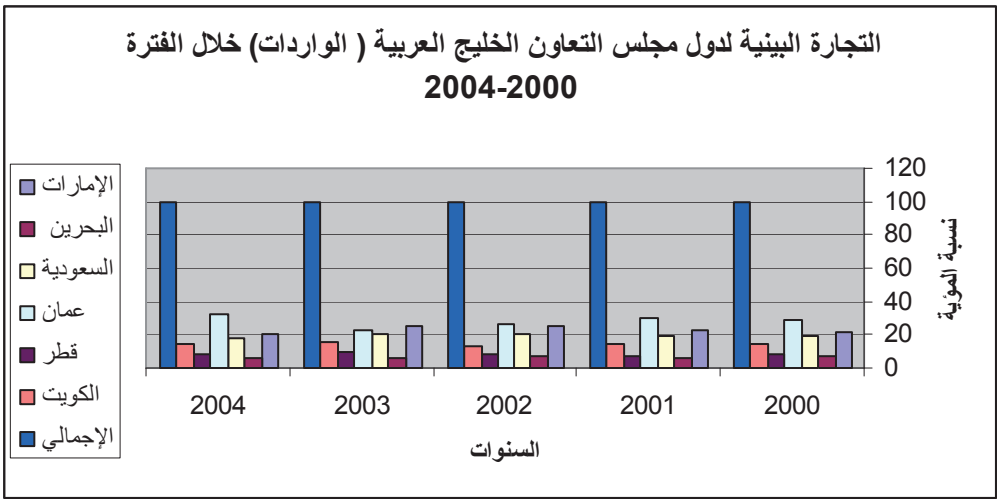

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لما سبق .

وفيما يتعلق باتجاه الصادرات بين هذه السنوات حيث ارتفع حجم هذه الصادرات من حـــوالي 6.9 من مليار دولار في عام 2000م إلى أكثر من 12.2 مليار دولار في عام 2004م ، وذلك حسب البيانـــات الواردة بالجدول رقم 4.2 الذي يشير إلى الجوانب التالية [1]:

جدول رقم 5.2 : التجارة البينية لدول مجلس التعاون (الصادرات) خلال الفترة2000 - 2004م

	2000	%	2001	%	2002	%	2003	%	2004	%
الإمارات	270.1	4	314.7	5	490.3	6	632.7	7	615.9	5
البحرين	428.7	6	523.9	8	542	7	729	8	744.7	6
السعودية	4270.2	62	3937.1	62	4463.4	58	6216	64	8214.4	67
عمان	1003.2	15	1031.2	16	1272	16	1062.1	11	1327.8	11
قطر	578.4	8	334.1	5	574.7	7	524.7	5	839.6	7
الكويت	306.5	4	254.6	4	393.5	5	488.8	5	489.3	4
الإجمالي	6857.1	100	6395.6	100	7735.9	100	9653.3	100	12231.7	100

المصدر : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، نفس المرجع السابق . **(مليون دولار)**

1. أن صادرات المملكة تمثل مابين 58 ــ 67% من إجمالي صادرات دول المجلس خلال الفترة 2000 ــ 2004م.
2. أن صادرات سلطنة عمان إلى بقية دول المجلس تمثل مابين 11 ــ 16% من إجمالي هذه الصادرات.
3. احتلت صادرات قطر المرتبة الثالثة بين إجمالي صادرات دول المجلس وبمعدلات تراوحت بـــين 5 ــ 8 % إلى إجمالي هذه الصادرات خلال فترة المقارنة .
4. بينما حققت صادرات دولة الإمارات معدلات منخفضة تراوحت بين 4 ــ 7%.
5. وكذلك يلاحظ أن صادرات الكويت تعتبر منخفضة حيث تراوح معدلها بـــين 4 ــ 5% إلى إجمـــالي صادرات دول المجلس خلال هذه الفترة .

شكل رقم 5.2: التجارة البينية لدول مجلس التعاون (الصادرات) خلال الفترة2000 ــ 2004م

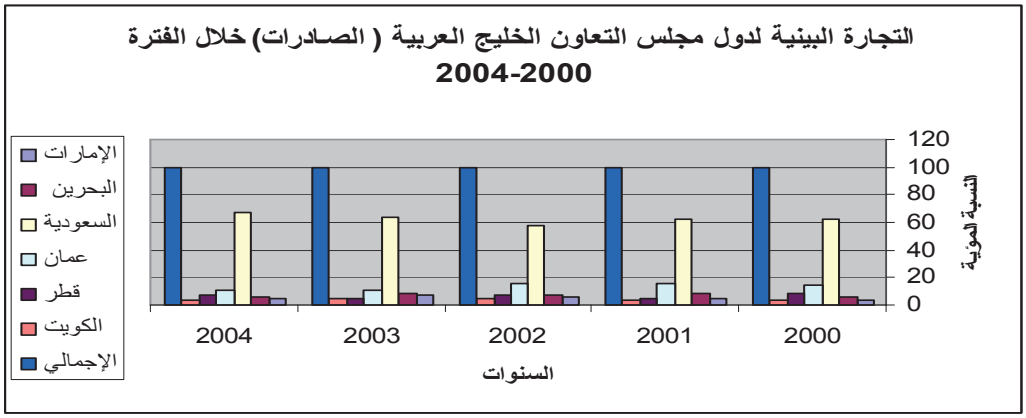

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لما سبق .

[1] نفس المرجع السابق ، ص 16.

III) دور التجارة البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي :

يؤكد المختصين في مجال التجارة العالمية على أن التكتلات الاقتصادية (من الناحيتين النظرية والعملية) تساهم في رفع مستوى كفاءة الأداء الاقتصادي للأسواق التي تغطيها المنطقة التجارية المعنية، وذلك باعتبار أن هذه المنطقة تساعد على زيادة التجارة فيما بين الدول الأعضاء بها نتيجة إزالة القيود الجمركية والإدارية بين هذه الدول ومن ثم توسيع دائرة الأسواق وسهولة تدفق السلع التي كانت سابقاً تواجه معوقات كمية أو نوعية تزيد من تكلفة وصولها إلى المستهلك النهائي، باعتبار أن هذه السلع قد أصبحت تواجه تعريفة جمركية موحدة مما يزيد من فرص تدفقها بين الدول الأعضاء بالتكتل الاقتصادي مما يجعل من التجارة البينية أداة أساسية في تطوير أبعاد التكامل الاقتصادي بين الدول الداخلة في تكتل اقتصادي معين .

1) التجارة البينية مقارنة بالتجارة العالمية لدول المجلس :

وفي إطار هذه النظرة العامة ، نلاحظ أن مستوى التجارة البينية لدول مجلس التعاون قد أخذ في التحسن ــ بصفة عامة ــ خاصة خلال الفترة التي أعقبت قيام الاتحاد الجمركي، فقد ارتفع حجم تجارة الواردات البينية لدول المجلس بين عامي 2003 ــ 2004م بما نسبته 52% مقارنة بما نسبته 26% من حجم واردات دول المجلس من بقية دول العالم، وكذلك عند مقارنة اتجاه هذه التجارة خلال السنوات السابقة بالنسبة لدول المجلس، نلاحظ نمو تجارة الواردات البينية لهذه الدول ولكن بمعدلات منخفضة تراوحت بين 7 ــ 17% خلال الفترة 2000 ــ 2003م وذلك مايوضحه الجدول رقم 5.2 الذي يشير إلى مستوى تطور التجارة البينية لدول المجلس مقارنة بمستواها مع بقية دول العالم، حيث نلاحظ استقرار مستوى التجارة البينية لدول المجلس عند معدل 8% تقريباً من إجمالي حجم التجارة الخارجية لهذه الدول، مما يشير إل الاعتماد الكبير لدول المجلس في تجارتها مع العالم الخارجي والتي تشكل 92% حسب هذا الجدول [1]:

جدول رقم 6.2 : تطور التجارة البينية مقارنة بالتجارة العالمية لدول المجلس (2000- 2004)

	الواردات					الصادرات				
	البينية	%	العالمية	%	الإجمالي	بينية	%	عالمية	%	المجموع
2000	5701		70584		76285	6857		87222		94079
2001	6352	11	78834	12	85186	6396	7-	81868	6-	88264
2002	7402	17	80692	2	88095	7736	21	83934	3	91670
2003	7926	7	95142	18	103068	9653	25	105685	26	115338
2004	12038	52	119565	26	131603	12232	27	169414	60	181646

المصدر : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، نفس المرجع السابق . **(مليون دولار)**

[1] نفس المرجع السابق ، ص 18 .

شكل رقم 6.2 : تطور التجارة البينية مقارنة بالتجارة العالمية لدول المجلس خلال الفترة 2000 - 2004م

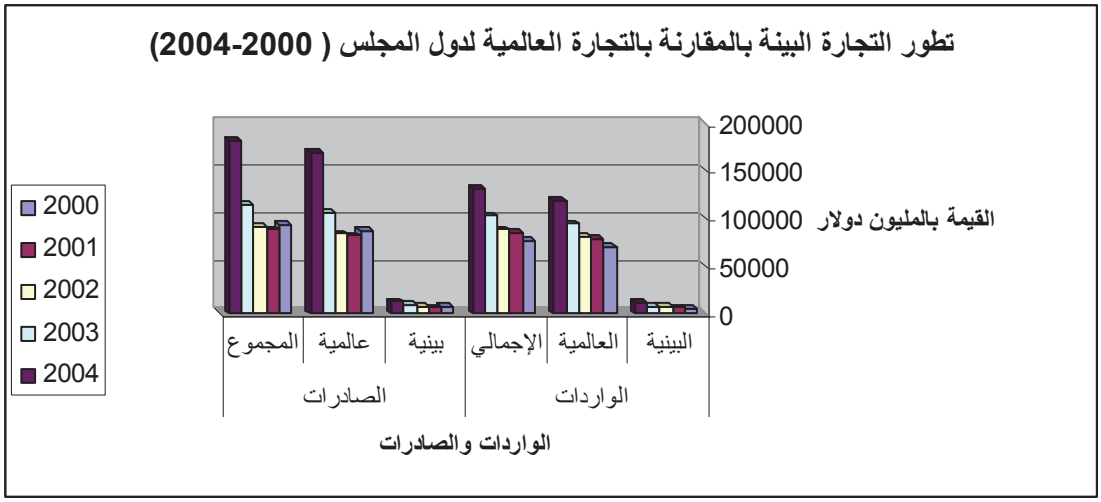

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لما سبق .

2) التجارة البينية للتجمعات العالمية المعروفة :

فعلى الرغم من توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي فإن من الملاحظ أن التجـــارة البينية بين دول المجلس مازلت ضئيلة ولا ترقى إلى المستوى المطلوب، و**جدول رقم 7.2** يظهر مدى ضـــآلة التجارة البينية لمجموعة دول مجلس التعاون مقارنة بتجمعات العالمية الأخرى، وهي تعتبر بمثابة إنـــذار لـــيس لصغر هذه النسبة فحسب، بل لجمودها خلال فترة طويلة من الزمن[1] .

جدول رقم 7.2 : التجارة البينية للتجمعات العالمية المعروفة

	1970	1980	1990	2000
EU	59.5	60.8	65.9	63.0
NAFTA	36.0	33.0	41.4	55.0
APEC	57.8	57.9	68.3	72.0
CEFTA	12.9	14.8	9.9	12
MERCOSUR	9.4	11.6	8.9	21
GCC	2.9	3.0	8.0	6.5

المصدر : محمد ناجي التوني ، قيام منطقة العملة الموحدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المجلة الإقتصادية الكويتية السنة 10 ، العدد عشرون ، الكويت : الجمعية الإقتصادية الكويتية ، 2006 ،ص : 18.

[1] محمد ناجي التوني ، قيام منطقة العملة الموحدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المجلة الإقتصادية الكويتية السنة 10 ، العدد عشرون ، الكويت : الجمعية الإقتصادية الكويتية ، 2006 ،ص : 18.

المطلب الثالث : السوق الخليجية المشتركة والمواطنة الاقتصادية .

صدر إعلان الدوحة بشأن قيام **السوق الخليجية المشتركة** في الرابع من ديسمبر 2007م في ختام الدورة (28) للمجلس الأعلى، وتستند السوق الخليجية المشتركة على مبادئ النظام الأساسي لمجلس التعاون ونصوص الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس وقرارات المجلس الأعلى الصادرة بشأن السوق الخليجية المشتركة[1].

أكد عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على ان السوق الخليجية المشتركة تأتي كخطوة رئيسية في **مسيرة التكامل الاقتصادي** لدول المجلس بعد إنجاز منطقة التجارة الحرة، ثم الاتحاد الجمركي وتبني العشرات من القوانين الموحدة والسياسات الاقتصادية المشتركة مثل قوانين الجمارك ومكافحة الإغراق وسياسات التنمية الشاملة والتنمية الصناعية والزراعية والتجارية وتعد **السوق الخليجية المشتركة** من أقوى أشكال التعاون الاقتصادي حيث يؤكد عديد من الاقتصاديين أهمية انطلاقتها لتعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق المواطنة الاقتصادية بين مواطني دول المجلس[2] .

أولاً : المواطنة الاقتصادية الخليجية .

تعرّف المواطنة الاقتصادية اليوم بأنها تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في كافة المجالات الاقتصادية في جميع الدول الأعضاء. إلا أن مفهوم المواطنة مرّ بعدة تطورات في تاريخ العمل الاقتصادي المشترك لمجلس التعاون ، فقد نصت المادة (8) من اتفاقية عام 1981 على أربعة مجالات فقط، على سبيل الحصر، يتعين تحقيق المواطنة الاقتصادية، أو المساواة في المعاملة فيها، وهي[3]:

* حرية الانتقال والعمل والإقامة ؛
* حق التملك والإرث والإيصاء ؛
* حرية ممارسة النشاط الاقتصادي ؛
* حرية ممارسة النشاط الاقتصادي ؛
* حرية انتقال رؤوس الأموال.

خلال العقدين الأولين من قيام مجلس التعاون تم تطبيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في العديد من المجالات المنصوص عليها في الاتفاقية، حيث تبنّت دول المجلس قرارات مهمة في هذا الشأن تنص على فتح المجال لمواطني الدول الأعضاء لممارسة النشاط الاقتصادي في أي من دول المجلس على قدم المساواة مع مواطنيها ضمن ضوابط معينة لكل مجال اقتصادي، وذلك من خلال المنهج التدريجي الذي

[1] الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، السوق الخليجية المشتركة ، www.gcc-sg.org .

[2] تقرير إخباري ،www.xinhuanet.com ، تاريخ الإطلاع : **2008-01-27** .

[3] نفس المرجع السابق ، ص 76.

تبنته الاتفاقية الاقتصادية لعام 1981 واقتضته ظروف تلك المرحلة من بداية العمل المشترك . إلا أنه اتضح لدى التطبيق الفعلي أن بعض هذه الضوابط صعبة التطبيق وأدّت إلى إحجام مواطني دول المجلس عن الاستفادة من قرارات المجلس الأعلى التي تمنحهم حق المساواة في المعاملة في تلك المجالات الاقتصادية . ورغبة في نقل العمل المشترك من مرحلة التنسيق والتعاون إلى التكامل، فإن التوجه الذي تتبناه الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 يميل إلى التطبيق المباشر لمبدأ المساواة الكاملة في المعاملة في جميع المجالات الاقتصادية.

وتتضمن المادة (3) أهم نص في الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 بخصوص المواطنة الاقتصادية ، والذي يحتوي على هذا التوجه الجديد، حيث تنص هذه المادة على التطبيق المباشر لمبدأ المساواة الكاملة في المعاملة لجميع مواطني دول المجلس وذلك عن طريق ضمان مبدأ معاملة مواطني دول المجلس المقيمين في أي من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها "دون تفريق أو تمييز" في "كافة المجالات الاقتصادية"، ويشمل ذلك المواطنين الطبيعيين والاعتباريين . وتأكيداً لهذا المبدأ وإزالة لأي لبس تذكر المادة عشرة مجالات اقتصادية عامة توردها كأمثلة لا على سبيل الحصر، يتعين فيها تحقيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس .

وتشمل هذه المجالات العشرة ما يلي:

1. التنقل والإقامة ؛
2. العمل في القطاعات الحكومية والأهلية ؛
3. التأمين الاجتماعي والتقاعد ؛
4. ممارسة المهن والحرف ؛
5. مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية ؛
6. تملّك العقار ؛
7. تنقل رؤوس الأموال ؛
8. المعاملة الضريبية ؛
9. تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات ؛
10. التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية .

ويتضح المنهج الجديد في قرار الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى (ديسمبر2002) الذي وضع برنامجاً زمنياً لاستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة على النحو التالي[1]:

أ . يتم تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الأهلية، ومجال تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات، وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك، في موعد أقصاه نهاية عام 2003م.

[1] نفس المرجع السابق .

ب. يتم تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الحكومية، والتأمين الاجتماعي والتقاعد، وإزالة القيود التي قد تمنع من ذلك، في موعد أقصاه نهاية عام 2005م.

ج. تستكمل اللجان المختصة جميع المتطلبات اللازمة لضمان تحقيق السوق الخليجية المشتركة في موعد أقصاه نهاية عام 2007م.

ويعني هذا الجدول الزمني المضي قدماً في كافة إجراءات تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في جميع المجالات المنصوص عليها في الاتفاقية، وفق هذا البرنامج الزمني، بحيث تزال جميع القيود والضوابط التي تحد من تحقيق المساواة التامة، وذلك بتحديث قرارات العمل المشترك .

ثانيًا : آلية تحقيق السوق المشتركة .

أقرّ المجلس الأعلى في دورته الرابعة والعشرين (ديسمبر 2003) آلية متابعة سير العمل في السوق المشتركة على النحو التالي[1] :

1. تقوم اللجان الوزارية المختصة باقتراح الآليات اللازمة لاستكمال تطبيق السوق الخليجية المشتركة وفق البرنامج الزمني المحدد في قرار المجلس الأعلى في الدورة الثالثة والعشرين.
2. تكلف لجنة التعاون المالي والاقتصادي بمتابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة، في ضوء قرارات المجلس الأعلى، والاتفاقية الاقتصادية، وتقييم المرحلة التي وصل إليها التطبيق في كل جانب من جوانبها، ودراسة ما يواجه التطبيق من عقبات واقتراح الآليات اللازمة لتذليلها.

في حين لم تتضمن "الاتفاقية الاقتصادية الموحدة" لعام 1981 أي ذكر مباشر للمواطنة الاقتصادية أو السوق المشتركة، فإن "الاتفاقية الاقتصادية" لعام 2001 تنص مباشرة **على أن الهدف من تحقيق المساواة في المعاملة في المجالات العشرة الواردة فيها هو تحقيق السوق الخليجية المشتركة**، كما تشير إلى تحقيق المواطنة الاقتصادية كهدف من أهدافها.

وقد تضمنت ديباجة الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001 إشارة إلى أن الاتفاقية تمثل استجابة لتطلعات وآمال مواطني دول المجلس في تحقيق المواطَنة الخليجية، بما في ذلك المساواة في المعاملة وفي التنقل والإقامة، والعمل، والاستثمار، والتعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية، موضحة بأن ذلك هو أحد أهم أهداف هذه الاتفاقية.

ثالثًا :الخطوات المستقبلية لاستكمال تحقيق المواطنة الاقتصادية .

[1] نفس المرجع السابق ، ص82.

أقرّ المجلس الأعلى نهاية عام 2007 كحد أقصى لاستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة، التي هي العنصر الأساسي للمواطنة الاقتصادية. ومن خلال استعراض التقرير السابق عن خطوات التطبيق، ومن خلال متابعة الأمانة العامة لقرارات المجلس الأعلى، فإن تحقيق المواطنة الاقتصادية يتوقف على العوامل الثلاثة التالية:

1. استكمال منظومة قرارات المجلس الأعلى الخاصة بالسوق الخليجية المشتركة قبل نهاية عام 2007 ، وذلك بإصدار قرارات تنص على تحقيق المساواة التامة في المعاملة في المجالات التي لم تصدر بها قرارات من المجلس الأعلى، أو صدرت بها قرارات احتوت على بعض الضوابط أو القيود أو الاستثناءات التي تحد من تحقيق المساواة التامة.

2.استكمال إصدار التشريعات الوطنية في كل دولة من دول المجلس لتنفيذ قرارات المجلس الأعلى، وتقوم الأمانة العامة بمتابعة دورية لذلك وترفع بها تقارير للمجلس الوزاري والمجلس الأعلى، حيث يُولي أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس اهتماماً خاصاً لهذا الموضوع.

3. استكمال الأدوات التي تمكن المواطن الخليجي من الاستفادة من قرارات المجلس الأعلى، ويمكن أن تشمل هذه الأدوات ما يلي :

أ ــ قياس درجة استفادة مواطني دول المجلس من قرارات المجلس الأعلى التي صدرت بشأن المواطنة الاقتصادية ؛

ب ــ نشر الوعي بين المواطنين بالامتيازات التي توفرها لهم المواطنة الخليجية المشتركة ؛

ج ــ استكمال إنشاء آلية تسوية الخلافات المنصوص عليها في الاتفاقية الاقتصادية، بما سيوفر للمواطنين ورجال الأعمال مرجعية ميسرة للفصل في الاختلافات في تفسير مقومات المواطنة الاقتصادية.

المطلب الرابع :الإخفاقات و التحديات التي تواجه مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

هناك العديد من الإخفاقات إلى جانب جملة من التحديات التي تعرض التجربة التكاملية لدول مجلس التعاون الخليجي يمكن إيجاز أهمها فيما يلي :

أولاً : الإخفاقات .

I) جانب الاتفاقية الاقتصادية الموحدة :

لعل من أهم الإخفاقات هو تفضيل، وتقديم المكاسب الآنية المحدودة في كل دولة على حساب المكاسب الكبيرة والإستراتيجية، التي يسعى مجلس التعاون تحقيقها لصالح جميع دول .

وقد عدد عبد الله القويز* العوائق (السلبيات) التي واجهت عملية تنفيذ بنود الاتفاقية الموحدة فيما يلي [1]:

- عدم التنفيذ المتزامن لقرارات المجلس الأعلى وتأخيره في بعض الدول ؛
- اختلاف المستويات الإدارية التي تصدر منها القرارات التنفيذية ؛
- عدم وصول تعليمات واضحة في بعض الأحيان إلى الجهات التنفيذية ؛
- في حالات قليلة لحضنا اختلاف في تفسير القرارات ؛
- إن التقيد بما ورد في الوثائق التي تتناول السياسات الاقتصادية لدول الأعضاء لا يزال متروكا لاجتهادات وحسن نوايا الأجهزة التنفيذية في دول الأعضاء، وحتى تؤدي هذه الوثائق النتائج المرجوة، لابد من أن تصبح جزءا من السياسة الاقتصادية الوطنية لكل دولة ؛
- تميل دول الأعضاء عادة إلى النظر إلى الأنظمة والإجراءات والقوانين التي تناقش في إطار المجلس على أنها وثائق استرشادية، ولمن تؤدي هذه الوثائق غرضها إلا إذا حلت مثيلتها الوطنية .

II) جانب تنفيذ مراحل التكامل الاقتصادي :

يلاحظ وجود فجوة زمنية كبيرة بين التصديق على عدد من القرارات الإستراتيجية لمسيرة مجلس التعاون ودخول تلك القرارات حيز التنفيذ، وهو الأمر الذي ينعكس إما التباطؤ في تنفيذ تلك القرارات أو عدم دراسة تلك القرارات بصورة كافية، ومن ثم تعثر تنفيذها، وفي هذا الإطار نشير إلى ما يلي[2] :

* الأمين العام المساعد الأسبق لمجلس التعاون الخليجي المكلف بالشؤون الاقتصادية.

[1] عبد الله القويز ، مجلس التعاون الخليجي : التطلعات ...الإنجازات ... العقبات مع التركيز على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، التعاون ، السنة 03 ، العدد 10 ، أفريل 1988 ، ص 153.

[2] وصاف سعيدي ، مجلس التعاون الخليجي : دراسة تقييميه لمسار عملية التكامل الاقتصادي ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، جامعة فرحات عباس ، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير ، 08-09 ماي 2004 ، ص 360.

أ. أوصى مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر 1991 بتطوير الاتفاقية الاقتصادية الموحدة (الموقعة في نوفمبر 1981)، إلا أن الأمر استغرق نحو 10 سنوات حتى تم اعتماد الاتفاقية الجديدة في ديسمبر 2001 .

ب. أشارت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة في عام 1981 إلى إنشاء الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون في غضون خمس سنوات من دخول الاتفاقية المذكورة حيز التنفيذ وهو الأمر الذي لم يتحقق إلا في يناير 2003.

III) جانب الاتحاد الجمركي :

عكس التطبيق العملي للاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون عدد من عوائق التطبيق مثل :

أ. إصرار بعض الدول على استمرار المطالبة بشهادة المنشأ عند انتقال السلع الوطنية بين دول الأعضاء وذلك على الرغم من قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الثالثة والعشرين بإلغاء العمل بشهادة المنشأ والاكتفاء بالفواتير المحلية الخاصة بها والبيان الإحصائي المرفق .

ب. عدم اكتفاء بعض الدول بالرسوم الجمروكية المستوفاة على السلع الأجنبية عند نقطة الدخول الواحدة والمطالبة برسوم أخرى عند دخول تلك السلع لأراضيها .

ثانيًا : التحديات .

يمر النظام الاقتصادي العالمي في الوقت الراهن بحملة من التغيرات والأحداث المتعاقبة والمستمرة بشكل يصعب ملاحقته بنجاح ، ويستطيع المرء عند الدراسة العميقة والمتأنية لهذه التغيرات والأحداث أن يستخلص جملة من الحقائق أهمها [1]:

أ. إن القرن الحادي والعشرين سوف يشهد تغيرا جذريا في النظام الاقتصادي العالمي وهو تغير وان كان مازال في طور التكوين و لم تتحد ملامحه النهائية بعد، إلا أنه في واقع الأمر ينبئ بجديد في شكل آليات ومقومات النظام الاقتصادي في القرن الجديد .

ب. لم يكن هناك تغيرا فجائيا ولكنه يتسم بالتدرج ويعني ذلك أن جذوره وبداياته ترجع لتخطيط وتدبير منذ عدة سنوات خلت والتفكير بالمستقبل قد أصبح سمة العصر وتنظر إليه الدول على أنه ذلك المجهول الذي ليس عليها إزاءه إلا أن تنظر ما سيأتي به مفاجآت، بل باتت تخطط له وتعمل على التأثير في اتجاهه ولا يعني بان هناك حرية مطلقة للدول في تحديد مسارها المستقبلي بل هناك العديد من المؤثرات الداخلية والخارجية على قراراتها، إلا أن نجاحها في الوصول إلى صورة أفضل لمستقبلها من حاضرها تتوقف بالدرجة الأولى على مدى إدراكها لتلك المؤثرات ومحاولة التغلب عليها أو المواءمة بينها .

[1] فضل علي مثنى ، التحديات التي تواجه الاقتصاد اليمني خلال القرن الحادي والعشرين ، بحوث اقتصادية عربية ، السنة 10 ، العدد 24 ، 2001 ، ص 78.

ج. سوف يكون لهذا التغيير كثير من التداعيات السريعة وكذلك المتلاحقة والتي منها ما هو إيجابي على مستقبل اقتصاديات دول العالم وعلى وجه التحديد على مستقبل الدول العربية .

وفي ضوء ما تقدم ، فإنه ينبغي إمعان النظر في أهم التحديات الحالية والمحتملة التي تواجه مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي، ويمكن تقسيم هذه التحديات إلى داخلية وأخرى خارجية :

I) التحديات الداخلية :

1. الاعتماد المفرط على قطاع النفط :

ليس هناك خلاف على النمو الذي تحقق في اقتصاديات أقطار المجلس وبرامج الرفاهية الاجتماعية التي تم تبنيها ، بالإضافة إلى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والإدارية ، ارتبط كل ذلك وبشكل مباشر بالإيرادات الناجمة عن إنتاج وتصدير النفط، وعندما ترتبط معظم النشاطات لهذا الدخل، فإن أي تقليص للنشاط النفطي لابد أن ينعكس بشكل مباشر على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وإمكانات النمو وفرص التقدم في البلدان الأعضاء .

وفي ظل اعتما دول المجلس على سلعة واحدة وهي النفط، فإنها ستواجه مخاطر كبيرة منها :

أ. تطور الطاقة البديلة أو إمكانية نضوبه في المستقبل، فحصة النفط في ميزان الطاقة العالمي انخفضت من 48 % في السبعينات إلى 40 % تقريبا في الوقت الحاضر[1]، حيث يتوقع أن تستمر هذه النسبة في التراجع مستقبلا .

ب. يشير صندوق النقد الدولي إلى عدم اعتبار النفط الخام والنفط المكرر في إطار اتفاقية القات [2]، مع أنه يعترف بأن أحد أوجه القصور الهامة في الاتفاقية هو عدم شموليتها لهذه المواد، وبهذا الإجراء فقد تم احتواء أي منافع مالية ربما تجنيها الأقطار الخليجية النفطية منه تحت مظلة التجارة الحرة .

ويمكن أن نشير أن الدول الصناعية المستهلكة للنفط تفرض ضرائب على الصادرات النفطية الخليجية مثل ضريبة الكربون لدافعين اثنين : دافع ضمني وهو الحصول على مردود مالي، ودافع ظاهري وهو حماية البيئة من التلوث .

والخلاصة أن دول المجلس التي تعتمد على النفط كمورد أساسي أو مورد يكاد يكون وجيدا لن تستفيد في هذا السياق من الترتيب الدولي الجديد تحت مظلة التجارة الحرة .

---

[1] محمد العسومي ، المستقبل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ورقة قدمت إلى : ندوة مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، التي نظمتها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 24-11-1998 ، الإمارات : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1999 ، ص 107.

[2] أسامة عبد الرحمن ، تنمية التخلف وإدارة التنمية : إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997 ، ص 96 .

ومما يعقد من المشكلات التي يواجهها أنه في أحوال انخفاض أسعار النفط تتناقص القدرة التمويلية لهذه الدول وهو ما يجعلها تعزف عن التفكير في تمويل المشروعات المشتركة وقد وعت بعض الكتابات المبكرة للمشكلة [1]، إلى أن دول المجلس تحتاج إلى برمجة تخفيض الاعتماد على النفط وإخضاع إنتاجه لاعتبارات التنمية الاقتصادية المحلية، بحيث تنخفض نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي والميزانية العامة والميزان التجاري .

2. التبعية الاقتصادية :

من بين التحديات التي تواجه دول المجلس هو انكشاف اقتصادها على الخارج، فالتجارة الخارجية تلعب دورا أساسيا في اقتصاد أقطار المجلس، فهي بلدان مصدرة كبيرة للنفط ومستوردة ضخمة للسلع الغذائية والاستهلاكية والرأسمالية، وهذا ما يجعل توجه الأقطار خارجيا باتجاه البلدان الرأسمالية المتقدمة بشكل أساسي فالسعودية مثلا كانت ومازلت تعتمد على الاقتصاد الرأسمالي العالمي وبالولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص في بيع النفط، وفي الحصول على حاجياتها من السلع والخدمات، وفي توظيف الفوائض المالية النفطية في إقامة وتشغيل الصناعات الجديدة وتطوير الحياة الاقتصادية داخل العربية السعودية[2]

ويقاس الانكشاف الخارجي للدولة بمعدل الصادرات والواردات من السلع والخدمات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سوق الشراء، وطبقا للنشرة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي فلقد ارتفع إجمالي حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من 11.6 بليون دولار في عام 1993م إلى 20.3 بليون دولار عام 2002م، أي بزيادة 75.5% خلال السنوات العشر، أو حوالي 7.5% سنوياً في المتوسط . أما بعد قيام الاتحاد الجمركي في الأول من يناير من عام 2003م ، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري البيني بمعدل سنوي تجاوز 20%[3].

وتشير هذه البيانات، إذا ما قورنت بالناتج المحلي الإجمالي، إلى الاعتماد الكبير لدول المجلس على العالم الخارجي في تنمية اقتصادياتها وتلبية وإشباع احتياجات سكانها، الأمر الذي يجعل من هذه الاقتصاديات عرضة للتأثر بالتقلبات التي تطرأ على العالم الخارجي، وبالذات اقتصاديات الدول الصناعية[4].

3. الأوضاع المالية :

لا شك أن أكثر الدول النفطية قلقا من التذبذبات السعرية للنفط هي دول المجلس، حيث يسند داخلها القومي على النفط بنسبة تقارب 70 % كما تملك 45 % من الاحتياطي العالمي وتستحوذ على 18 %

[1] علي خليفة الكواري ، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة : الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية ، ط 2 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986 ، ص 161 .

[2] إبراهيم العيسوي ، قياس التبعية في الوطن العربي : مشروع المستقبليات العربية البديلة ، آليات التبعية في الوطن العربي ، بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، 1989 ، ص 93.

[3] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة، المسيرة والإنجاز ، نفس المرجع السابق ، ص 72.

[4] عمر حسن ، التكامل الاقتصادي الخليجي آفاق وتحديات ، سلسلة دراسات اقتصادية ، العدد 4 ، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، مارس2001 ، ص 10.

من الإنتاج العالمي . ولقد بدأت دول الخليج حقبة الثمانينات وأسعار النفط 40 دولار للبرميل[1] ولديها فائض في حدود 230 مليار دولار سنة 2006، وتحت ضغوط التي تسببه التذبذب في أسعار البترول كان لابد من إعادة النظر في سياسات الدعم الاقتصادي، والاجتماعي التي اتبعتها دول المجلس وهو ما دفع البعض إلى القول إن " دولة الرفاه في الخليج تنتهي وتحل محلها دولة التقشف "

4. خلل التركيبة السكانية :

لعل أبرز التحديات التي تواجه مجلس التعاون الخليجي يتمثل في خلل التركيبة السكانية إذا يشكل الوافدون أغلبية السكان في ثلاث من هذه الدول، ونسبة كبيرة في الدول الثلاث الأخرى، ولقد نتج عن وجود العمالة الأجنبية في منطقة الخليج حدوث آثار سياسية وأمنية سلبية، لعل أبرزها الخطر الأمني الذي تشكله على الوضع السياسي الداخلي وعلى البنية القومية للمنطقة، وقد اكتسبت هذه القضية أهمية إبان الحرب الإيرانية، حيث نزعت العناصر خاصة ذات الخلفية السياسية والاجتماعية الإيرانية، إلى إثارة العديد من المشكلات الأجنبية في الكويت والبحرين وقطر[2] .

كما تعتبر أيضا هذه العمالة الوافدة، عامل تهديد يمارسه بلد المنشأ في حالة وقوع خلاف بينهما وبين أي بلد من بلدان الخليج وهو ما يهددها داخليا، وقد اعتبرها – أي العمالة الأجنبية – أحد الأساتذة الجامعيين أحد أهم أسباب الجريمة في المنطقة، وذلك في قوله " تدل كل المؤشرات على أن العامل المهم في انتشار المشكلات الاجتماعية كالجريمة والسرقة وحوادث القتل وتعاطي المخدرات والمشروبات الكحولية وانحراف الأحداث، هو وفود العمالة الأجنبية التي ربما كان بينهم الكثير ممن امتهنوا الجريمة في مناشئهم الأولى وحملوا بذورها إلى هذه المجتمعات " [3]

إن تحويلات العمال الأجانب العاملين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تقدر بنحو 24 مليار دولار سنويا. وشدد التقرير الذي أعدته حديثاً (2005) الأمانة العامة لدول مجلس التعاون بالرياض، إن تحويلات العمالة الأجنبية التي تزداد عاما بعد عام أثرت بشكل سلبي على اقتصاديات دول المجلس، لافتاً إلى أن حجم التحويلات يتناسب عكسيا مع حجم الاستثمارات في دول المنطقة بحكم إن هذه التحويلات تشكل فرصا ضائعة على اقتصاديات دول المجلس، والتي تصل إلى ثلث حجم الاستثمار الفعلي وطالب التقرير بأهمية إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون لمواجهة العديد من التحديات والمخاطر ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية، والأمنية الناتجة عن الاستعانة بالعمال الأجانب. من الجدير بالذكر إن حجم العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون سنة 2005 يقدر بنحو 12.5 مليون عامل أي ما نسبته 38.5% من

[1] جاسم خالد السعدون ، المستقبل الاقتصادي للخليج العربي ، المستقبل العربي ، السنة 14 ، العدد 161 ، جويلية 1992 ، ص 26.

[2] محمود وهيب السيد ، أزمة احتلال العراق للكويت : المحددات ، التفاعلات النتائج ، مصر : دار النهضة العربية ، 1995 ، ص : 154.

[3] باقر سلمان النجار ، العمالة الأجنبية في الخليج العربي ، في معضلة البحث عن البديل ، المستقبل العربي ، السنة 16 ، العدد 190 ، ديسمبر 1994 ، ص 54.

مجموع سكان دول المجلس الأمر الذي يجعل من أولوياته معالجة هذه المشكلة والحد من استقدام العمالة الأجنبية وتوطين الوظائف .

5. تحديات الأمن المائي والأمن الغذائي .

لاشك في أن هدف تحقيق الأمن الغذائي والأمن المائي يمكن اعتباره في طليعة التحديات الخطيرة التي تواجه الأقطار الخليجية في ظل الزيادة المطردة في الطلب على المواد الغذائية الناتجة عن الزيادات في معدلات النمو السكاني التي بلغت 3.7 % وهو من أعلى معدلات النمو في العالم[1] .

إن العلاقة التي تربط الأمن المائي بالأمن الغذائي وطيدة فقد أدت ندرة الموارد المائية نظرا للمناخ الجاف الذي يسود المنطقة وعدم انتظام سقوط الأمطار إضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ومعدلات التبخر التي تتعدى الثلاثة آلاف مليمتر سنويا في معظم البلدان، والاستهلاك غير رشيد للمياه الجوفية إلى تراجع معدلات الاكتفاء الذاتي لبعض المنتوجات الزراعية وبالأخص محاصيل الحبوب وهذا ينعكس في ضآلة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي .

II) التحديات الخارجية .

1. تحدي العولمة :

تبرز الآثار السلبية المحتملة لظاهرة العولمة على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية [2] من خلال ما يلي :

- من المتوقع أن تؤدي العولمة إلى تعميق التخلع الاقتصادي ففقدان الترابط بين القطاعات الاقتصاد الوطني ؛
- سيكون من نتائج العولمة تصدير الصناعات الأكثر تلوثا للبيئة من المركز إلى الأطراف وتصدير الصناعات التي تتطلب كثافة عالية في اليد العالمة بدلا من الكثافة العالية لرأس المال ؛
- من المتوقع تراجع أهمية النفط العربي الخليجي وذلك لأن أهميته مرتبطة بمدى الحاجة دول المركز الرأسمالي له ، وربما يتم اكتشاف بدائل له بسبب التقدم العلمي السريع والهائل .

2. تحدي الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية :

إن عضوية منظمة التجارة العالمية تفرض العديد من التحديات على دول مجلس التعاون الخليجي الأعضاء في المنظمة، أو تلك التي في طريقها للانضمام، فلابد من مواجهتها بالخطط والبرامج والسياسات الاقتصادية والتجارية التي من خلالها يمكن التغلب على الصعوبات الناشئة عن تطبيق الالتزامات المترتبة عن الاتفاقيات المختلفة، والتي تفرض على الدول الأعضاء أعباء جديدة، ومتطلبات فنية

[1] حسن باغي ، دول الخليج العربي ومشكلة الأمنيين المائي والغذائي ، أخبار النفط والصناعة ، السنة 31 العدد 357 ، 2000 ، ص 10.

[2] مصطفى محمد العبد الله الكفري ، اقتصادات دول مجلس التعاون في ظل العولمة الاقتصادية ، ورقة قدمت إلى : مؤتمر اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ، فرص القرن الحادي والعشرين ، جامعة الملك فيصل ، 13 فبراير 2001، ص 459.

وقدرات بشرية للتعامل معها، فهي تتطلب تغيير وإصلاح النظام التجاري ووضع تشريعات جديدة أو تعديل التشريعات والقوانين المطبقة لتتلاءم مع عضوية الدولة في هذه المنظمة، هذه كلها تحديات تواجه الدول عندما قررت الانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية [1].

إن دول مجلس التعاون الخليجي كغيرها من الدول النامية الأعضاء، تواجه صعوبات عديدة في تنفيذ التزاماتها وتطبيق اتفاقيات المنظمة، والتي تعتبر تحديات في حد ذاتها، ومن أهم هذه الصعوبات، والتي يمكن تصنيفها إلى نوعين :

1.2) مشاكل تطبيق الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف :

إن تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ضروري للمحافظة على مصداقية نظام التجارة متعددة الأطراف ومن أجل توسيع آفاق التجارة العالمية، لذلك تعتبر قضية تنفيذ الاتفاقيات والالتزامات التي تم التوصل إليها في جولة الأوجواي ودراسة مدى تحقيقها للأهداف المرجوة، وتأثيرها بالتالي على التجارة والتنمية المتوقعة للدول الأطراف أهم القضايا التي تركز عليها الدول النامية، لأن عملية التنفيذ والتطبيق قضية أساسية لهذه الدول .

وعلى إثر فشل المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية في سياتل، ظهر اعتراف شامل بالقضايا والمجالات التي تهم الدول النامية والتي برزت من خلال تجربة تطبيق الاتفاقيات متعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية ، إضافة إلى الاعتراف بالحاجة إلى معالجة هذه المسائل والمواضيع من اجل استيعاب تأثيرها على التجارة والتنمية في تلك الدول، لكن في الفترة الماضية، كانت أكثر المواضيع الشائكة خلال المناقشات في منظمة التجارة العالمية تلك المتعلقة بتوقيت وكيفية معالجة هذه المشاكل والمواضيع التي تهم الدول النامية من حيث التطبيق.

أ – هناك اعتراف بوجود خلل وشوائب في الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن بعض هذه الاتفاقيات ولدت مخاوف جدية بالنسبة إلى الدول النامية عموما ودول مجلس التعاون، منها مثلا عدم تقاسم مكاسب حماية الملكية الفكرية بموجب اتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية ، بالتساوي بين أصحاب حقوق الملكية الفكرية والمستهلكين، لذلك تعتبر هذه الدول أن حماية حقوق الملكية الفكرية لايجب فقط أن تشجع الابتكار والتنمية التكنولوجية، بل أن تؤدي أيضا إلى تحقيق أهداف السياسات العامة والاجتماعية، ويبدو أن قواعد الاتفاق حول عمليات الدعم والتدابير التعويضية، لا

[1] سعيد سويد النصيبي ، تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في منظمة التجارة العالمية ، بحث مقدم لمؤتمر : الدول النامية والمنظمة العالمية للتجارة : الواقع والتحديات المستقبلية ، جامعة الكويت ، نوفمبر 2004 ، ص : 26.

سيما تلك المتعلقة بالدعم غير دعم الصادرات، متحيزة ضد الدول النامية كون الدعم الذي تلجأ إليه الدول النامية من أجل التنمية وتنويع الصناعة والزراعة ولارتقاء بهما يؤدي إلى إقامة دعوى ضدها .

ب – فيما تعطي بعض الاتفاقيات مرونة أكبر للدول المتقدمة، فإن بعض الاتفاقيات مثل الاتفاقية الخاصة بتدابير الدعم والتعويض واتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار، واتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية تقيد الدول النامية، فتجد هذه الأخيرة صعوبات كثيرة عند تطبيق تعهداتها بموجب تلك الاتفاقيات ، فمثلا الكثير من الدول النامية ترى ان اتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار لا يخدم مصالحها التنموية، والسبب في ذلك هو اعتبار سياستها التي تشجع السلع المحلية على حساب السلع المستوردة من أجل تعزيز التصنيع وبناء القدرة المحلية غير منسجمة مع قواعد التجارة المتعددة الأطراف، قد طلب عدد من الدول النامية تمديد المراحل الانتقالية بموجب اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار، بما أن المهل المقررة لا تكفيها للتكييف .

جـ دفعت تجربة التطبيق، لاسيما تطبيق اتفاقيات التجارة، والاستثمار، والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، وتدابير الدعم، والتعويض وجهاز فض المنازعات، العديد من الدول النامية إلى اعتبار بعض أحكام تلك الاتفاقيات وقرارات الخبراء منافية لمصالحها، إذا إنها تتجاهل التباينات الهيكلية الواضحة بين الدول وتهدف إلى المحافظة على الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة في مجال التصنيع، وشعرت بعض دول مجلس التعاون في بعض الحالات أن ضغطا يمارس عليها كي تطبق تلك الاتفاقيات مع تخطي حدود الالتزامات التي تعهدت بها بموجب تلك الاتفاقيات [1] .

د – تعذر على عدد من دول مجلس التعاون الخليجي احترام الكثير من العناصر الإجرائية، والتنفيذية مثل إجراءات الإشعار، أو الإخطار في الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، وذلك بسبب القيود المؤسساتية وضعف الموارد البشرية، وهي ترى أن المراحل الانتقالية التي حددتها بعض الاتفاقيات قصيرة نسبيا، وأن العقبات الفنية التي تواجهه إدارتها، إلى جانب الانعكاسات الاقتصادية لتكيف المنتجين المحليين مع القواعد الجديدة، كبيرة جدا فالاتفاقيات حول التدابير الصحية، وحول صحة النابتات والحواجز الفنية أمام التجارة والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية والتقييم الجمركي والحماية .

هـ تعاني أغلب دول مجلس التعاون الخليجي من صعوبات في استخدامات الاتفاقيات، وخاصة تلك المتعلقة بمكافحة الإغراق أو التدابير الخاصة بالدعم والتعويض لحماية لمصالحها في الحالات التي تضررت فيها صناعتها أو تجارتها بسبب عدم وجود الأجهزة اللازمة، والمتخصصين وعدم وجود القوانين، والتشريعات المنظمة لهذه التدابير ، كذالك جراء برامج الدعم من قبل شركائها التجاريين، لا سيما الدول المتقدمة التي تملك الموارد الكافية لدعم الصناعة والتجارة لديها، بعبارة أخرى تفتقر الدول الخليجية العامة إلى القدرة أو إمكانية

[1] نفس المرجع السابق ، ص 30.

مواجهة ممارسات الأخريين غير العادلة لا سيما في مجال الدعم، نتيجة لذلك لم يتمكن أي من هذه الدول في السنوات الماضية من اتخاذ أي إجراء مضاد بشأن تدابير اعتمادها عضو آخر في إطار الدعم أو الإغراق .

2.2) مطابقة التشريعات الوطنية مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية :

إن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يتطلب إحداث عدد من الإصلاحات التجارية والاقتصادية في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما يتطلب وضع قوانين وتشريعات جديدة تتفق مع اتفاقيات المنظمة أو إجراء تعديلات على التشريعات والقوانين المطبقة في الدول لتتلاءم مع الاتفاقيات وتحسينها بصورة تجعلها أكثر اتساقا مع قواعد التجارة الدولية بحيث يتم التفاعل بين وضع القوانين على المستوى الوطني ووضعها على الصعيد الدولي .

إن عضوية منظمة التجارة العالمية تفرض على الدول أعباء تشريعية جديدة خاصة تلك التي لا تتوافر لديها تشريعات في المجالات التي تضمانها اتفاقيات المنظمة أو تلك التي لا تتماشى تشريعاتها مع أحكام الاتفاقيات ، ويتطلب الأمر وضع تشريعات جديدة بما يتسق مع أحكام والتزامات الاتفاقيات، إن تحسين التشريعات الوطنية هو أحد إيجابيات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية لأن الاتفاقيات المنظمة صيغت على أسس وقواعد متفق عليها دوليا وهي نتيجة مفاوضات طويلة، لذلك عند وضع التشريعات الوطنية في إحدى الدول يتم مراعاة التزاماتها في المنظمة، بالتالي يؤدي ذلك إلى تحسين وتطوير هذه التشريعات وتكون متفقة مع التزامات الدولة .

بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد حرصت على وضع قوانين جديدة أو تعديل البعض منها حتى تتفق مع التزاماتها في منظمة التجارة العالمية، ومن أهم هذه القوانين التي تم إيجادها وتعديلها في هذه الدول [1]:

- قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية ؛
- قوانين حماية الإنتاج الوطني مثل قانون مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقاية ؛
- القوانين الخاصة بالمواصفات والمقاييس وأنظمة الصحة المتعلقة بالسلع ؛
- القوانين الخاصة بالاستثمار .

[1] نفس المرجع السابق ، ص 31.

3. التكتلات الاقتصادية

شهدت الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بروز ظاهرة التكتلات الإقتصادية الإقليمية منها السوق الأوربية المشتركة، منظمة التجارة الأوربية، السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، كما أنشأت دول أوربا الشرقية منظمة الكوميكون، وهكذا أصبحت غالبية الدول تنضوي تحت لواء تكتل إقليمي أو أكثر، مما أدى إلى تحول العلاقات الإقتصادية الدولية من الصراع بين الدول إلى الصراع بين الكتل الإقتصادية .

وقد حذر " مايك مور " المدير العام لمنظمة التجارة العالمية سابقا ، من أن زيادة عدد الاتفاقات الإقليمية في الآونة الأخيرة قد تنطوي على خطر يختص بتحرير التجارة العالمية، معتبرا ذلك تقويضا لأدورا منظمة التجارة العالمية [1]

[1] أحمد البرصان ، الجنوب والشمال في القرن الواحد والعشرين ، التعاون ، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي : الرياض، السنة16 ، العدد 54 ديسمبر 2001 ص 218.

خلاصة الفصل :

في الخامس والعشرين من مايو 1981، دشنت منطقة الخليج العربي مرحلة جديدة هامة في تاريخها المعاصر عندما اتخذ قادة كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت القرار التاريخي بإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ذلك القرار الذي جسّد مؤسسياً حزمة عريضة من الروابط والصلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية بين هذه الدول وشعوبها، واستثمر بحصافة معطيات التقارب والتكامل بينها ليبلورها في صيغة تعاونية متميزة معتمدة التدرج في إطار الممكن مرحلياً منهجاً وأسلوبا للعمل الخليجي المشترك.

وشهدت الأعوام الأخيرة نقلة نوعية هامة لا تخفى على المتابع لمسيرة المجلس التي دخلت مرحلة متقدمة من التكامل والتوحد معالمها عديدة، منها الانتقال من منطقة التجارة الحرّة إلى إقامة الاتحاد الجمركي، وتأسيس السوق الخليجية المشتركة .

ورغم النجاحات التي حققتها مسيرة تكامل دول الخليج العربية، لا تزال تحديات تحقيق التنمية المستدامة، وتنويع مصادر الدخل، والمنافسة في عالم التكتلات وعصر العولمة ماثلة، وجميع ذلك يفرض تعزيز إطار العمل الخليجي المشترك، ودفع المسيرة نحو آفاق أرحب ومراحل أكثر تقدماً لمزيد من التكامل والتوحد، وهذا هو العنوان العريض للمرحلة المقبلة.

تمهيد

إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سعت، وما زالت تسعى إلى تحقيق الأهداف السامية التي أنشئ من أجلها مجلس التعاون، وتهدف في مجملها إلى تقوية أوجه التعاون والتكامل فيما بين هذه الدول لتحقيق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدتها . و كما شهدنا في الفصل الثاني لمسيرة المجلس التي دخلت مرحلة متقدمة من التكامل والتوحد معالمها عديدة، منها الانتقال من منطقة التجارة الحرّة إلى إقامة الاتحاد الجمركي، وتأسيس السوق الخليجية المشتركة، كما تتواصل الجهود لإقامة الاتحاد النقدي، وإصدار العملة الموحدة، تعد الوحدة النقدية أحد المراحل أكثر تطورا في الاندماج النقدي .

اهتم الفكر الاقتصادي بنظرية« المناطق النقدية المثلى ». و من أجل تحليل مشروع الوحدة النقدية الخليجية، سوف يساعدنا الإطار النظري على تحليل مدى ترابط بين الجانب التطبيقي و الجانب النظري للوحدة النقدية.

ودراستنا **لآفاق التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي ألا وهي الاتحاد النقدي والعملة الموحدة** وجب علينا تحليل العناصر التالية :

المبحث الأول : الإطار النظري للاتحاد النقدي .

المطلب الأول : الإطار النظري للوحدة النقدية، و نظرية المناطق النقدية العظمى .

المطلب الثاني : نماذج من الاتحادات النقدية في العالم .

المبحث الثاني : مشروع الوحدة النقدية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

المطلب الأول : مدى جاهزية دول مجلس التعاون لإنشاء منطقة العملة الموحدة الخليجية بحلول عام 2010 .

المطلب الثاني : قضايا السياسات الواجب مراعاتها .

المبحث الأول : الإطار النظري للاتحاد النقدي .

المطلب الأول : الإطار النظري للوحدة النقدية و نظرية المناطق النقدية العظمى .

أولا : الوحدة النقدية تعريفها ــ أنواعها_ أهدافها .

1. تعريف الوحدة النقدية :

جاءت العديد من التعاريف مختلفة للوحدة النقدية في الفكر الاقتصادي، و اتفقت أغلب هذه التعاريف على أنه: تعرف الوحدة النقدية بمجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى ضمان تسهيل المدفوعات الدولية من خلال تحقيق توحيد العملات المختلفة للدول الأعضاء بعملة واحدة. و يشترط تحقيق الاتحاد النقدي أن يعد في مراحل تؤدي في النهاية إلى إنشاء عملة موحدة بين الدول الأعضاء[1] و تتمثل هذه المراحل فيما يلي:

- التزام الدول الأعضاء بالحد من القيود التي تؤثر على المعاملات النقدية و السعي على تحقق حرية حركات رؤوس الأموال فيما بينها .
- التنسيق بين السياسات النقدية و المالية للدول الأعضاء بغية تحقيق التقارب الاقتصادي فيما بينها .
- تأسيس بنك مركزي ذات طابع فوق قومي banque centrale supranationale و يكلف بإصدار العملة الوحدة و توزيعها، كما تلتزم الدول الأعضاء بالإخضاع إلى السياسة النقدية التي يفرضها هذا البنك قصد تحقيق الاستقرار للوحدة النقدية .

2. أنواع الاتحاد النقدي :

هناك قسمين من الاتحاد النقدي: التكامل النقدي الجزئي[2] و التكامل النقدي التام و الذي يؤدي إلى تأسيس الوحدة النقدية.

1.2 التكامل النقدي الجزئي :

يقوم التكامل النقدي الجزئي على مبدأ التعاون بين الدول الأعضاء بدون أن يهدف هذا الأخير إلى تأسيس عملة موحدة، و يتمثل هذا التعاون النقدي في ما يلي :

[1] قحايرية آمال ، الوحدة النقدية الأوروبية:الإشكاليات و الآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب ، أطروحة دكتوراه ، الجزائر : جامعة الجزائر ، 2006، ص 201 .

[2] نعني بالتكامل النقدي الاتحاد النقدي .

أ – تأسيس اتحاد للمدفوعات :

يقوم مبدأ اتحاد للمدفوعات على أساس حل مشكلة العملات غير القابلة للتحويل، حيث تقوم الدول المعنية بإنشاء نضام للمقاصة في إطار التبادل التجاري من خلال التسوية.

ب – استقرار أسعار الصرف :

تتفق الدول الأعضاء على تحديد هوامش تقلب أسعار الصرف المركزية من خلال تحديد الإجراءات التي تضمن استقرار أسعار الصرف في حدود الهوامش. و قام الاتحاد الأوروبي بهذه التجربة من خلال نظام الثعبان النقدي .

جـ – التنسيق النقدي :

من أجل تحقيق التقارب الاقتصادي تلتزم الدول الأعضاء باعتماد السياسة النقدية المتفق عليها من خلال أسعار الفائدة أو عرض النقود طبقا لسياسة أسعار الصرف المتبعة في هذه الدول .

د – تحقيق تكامل بين الأسواق المالية :

تلتزم الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات التي تحقق زيادة تحركات رؤوس الأموال، كإلغاء قيود الصرف المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال بين هذه الدول. كما يشترط توحيد المعايير الإدارية وتحسين شروط الاستثمار.

هـ – تأسيس عملة موازية :

يشترط أن تكون هذه العملة عملة مكملة للعملات الوطنية و لا يتم إحلالها بها. و تلعب دور وحدة حسابية.

2.2 التكامل النقدي التام : الوحدة النقدية .

يتمثل هذا النوع من التكامل في وصول الدول الأعضاء إلى مرحلة متقدمة من مراحل التكامل حيث يتم فيها خلق عملة موحدة، تقوم بحل محل العملات الوطنية، و يتم استخدامها في كل العمليات حيث تلعب دور جميع وظائف النقود. و يشترط تأسيس بنك مركزي كسلطة فوق قومية يصدر و يشرف على العملة الموحدة بتنسيق السياسة النقدية الموحدة حيث يصبح لهذا البنك طابع السلطة النقدية.

3. أهداف الوحدة النقدية .

تختلف الوحدة النقدية من ناحية نوعيتها، إلا أنها تتفق على المبادئ التالية :

– التخفيض من إلغاء القيود النقدية التي تحول دون انسياب رؤوس الأموال و السلع و عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء .

– إخضاع تسهيل انسياب السلع و عناصر الإنتاج إلى سياسة متكاملة للتنمية الاقتصادية الكلية بين الدول الأعضاء .

– يسمح التكامل النقدي بتحقيق اتفاقيات الدول الأعضاء في مجال تصدي الصدمات الخارجية .

1.3 أهداف التكامل النقدي الجزئي :

أ – في مجال استقرار أسعار الصرف :

يهدف إلى الحد من مخاطر أسعار الصرف التي قد تثير آثار على حركات رؤوس الأموال و السلع .

ب – في مجال تأسيس اتحاد للمدفوعات :

يهدف إلى إرساء دفع لتشجيع التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء، من خلال تقديم مساعدة للدول التي تواجه عجز في احتياطياتها و في ميزان المدفوعات .

ج – في مجال التكامل بين الأسواق المالية :

يهدف إلى تجنيب المستثمرين من المخاطر بمساعدتهم على تنويع حافظاتهم المالية من خلال توزيع هذه الأخطار، مما يؤدي إلى زيادة الادخار و الاستثمارات .

د – في مجال التنسيق النقدي :

يهدف إلى استقرار نقدي، من خلال اعتماد الدول الأعضاء سياسات مشتركة لأسعار الصرف بغية تجنب انتقال الصدمات الاقتصادية من دولة إلى أخرى من الدول الأعضاء في هذا الاتحاد .

2.3 أهداف التكامل النقدي التام :

تتمثل أهداف التكامل النقدي التام في ما يلي:

- إزالة مخاطر أسعار الصرف و قيود تكاليفها ؛
- خفض التكلفة الاجتماعية في مجال توفير النقود من خلال تخفيض حجم السيولة النقدية المحتفظ به في الدول الأعضاء ؛
- تحقيق ركيزة اقتصادية و سياسية تسمح بمشاركة الدول الأعضاء في الأمور الاقتصادية على المستوى العالمي ؛
- تحقيق عملة دولية تؤثر على الاقتصاد العالمي، من خلال تكثيف التبادلات التجارية مع الدول الأخرى.

4. دور الاتحاد النقدي في تحقيق الاتحاد الاقتصادي

كما رأيناه سابقا، يعتبر التكامل النقدي الجزئي كمرحلة انتقالية إلى الوحدة النقدية التامة، حيث يتم في بداية المراحل الأولى بتنسيق السياسات الاقتصادية القومية للدول الأعضاء. و إذا كان يهدف الاتحاد الاقتصادي إلى تحقيق التنسيق بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية، النقدية، المالية و التجارية...الخ فان الوحدة النقدية تعتبر جزء من أجزاء الوحدة الاقتصادية. و يختلف الإجراء فيما يتعلق بتسلسل مراحل الاتحاد فيما يتعلق بالوحدة الاقتصادية كسابقة للوحدة النقدية، للوصول إلى مرحلة إنشاء عملة موحدة. أم تكون الوحدة النقدية مرحلة انتقالية لتحقيق مزيد من الوحدة الاقتصادية [1] .

ثانيا : العناصر المكونة للاتحاد النقدي .

يتكون الاتحاد النقدي من ثلاثة عناصر: قابلية تحويل العملات للدول الأعضاء، الحرية التامة لتحركات رؤوس الأموال و الاستقرار القاطع لأسعار الصرف. من المؤكد أن لنظام العملة الموحدة آثار على الاتحاد الاقتصادي و النقدي.

1. قابلية تحويل العملات :

تكون عملة قابلة للتحويل عندما تستخدم من طرف مقيمين و غير مقيمين لهذا البلد في إطار عمليات دولية (مدفوعات الصادرات أو الواردات، توظيفات في الخارج...الخ) و هذا يعني أن العملة القابلة للتحويل يمكنها أن تستبدل مقابل عملات أجنبية بدون قيود في سوق الصرف، تعتبر العملة القابلة للتحويل للبلد المعني عامل قاطع للاندماج في الاقتصاد العالمي .

2. الحرية التامة لحركات رؤوس الأموال :

يفترض إنشاء الوحدة النقدية، أن تتحقق مختلف العمليات الدولية بحرية. حيث تسجل هذه العمليات في حساب مالي لميزان المدفوعات و التي تشمل الاستثمارات المباشرة، استثمارات الحافظة (أسهم، سندات السوق النقدي...الخ) ، أرصدة مقيمين على مستوى البنوك الأجنبية، و أيضا مختلف أنواع القروض، توظيفات و قروض في الخارج .

[1] قحايرية آمال ، مرجع سبق ذكره ، ص 205 .

3. التثبيت القاطع لأسعار الصرف :

يعني التثبيت القاطع لأسعار الصرف أن أسعار العملات المعنية تكون ثابتة بدقة. يمكن انتساب هـذه الحالة إلى قاعدة الصرف الثابت، حيث تكون هوامش التقلبات منعدمة و أسعار محوريـة كاملـة **cours de référence intangible**. في الواقع كما رأيناه سابقا، يشكل التثبيت القاطع لأسعار الصرف أكثر إلزاما من ذلك المتعلق بقاعدة الصرف الثابت .

4. أثر العملة الموحدة على المدفوعات الدولية :

يخلف إنشاء العملة الموحدة أثرين على المدفوعات الدولية على مستوى الاتحاد الاقتصادي النقدي وهي :

أ. يهدف من جراء إنشاء العملة الموحدة تسهيل المدفوعات حيث يتم دفع و تسوية العمليات الداخلية للدول الأعضاء مثال على ذلك يقوم البنك الأوروبي بتنسيق أوامر الدفع على مستوى كل بلد عضو و بتكلفة مقارنة.

ب. لن تثير الدفعات الدولية داخل الاتحاد الاقتصادي و النقدي أسعار صرف ثنائية الأطراف، بما أنها أحلت بقاعدة التثبيت القاطع. كما أن الدفعات الدولية لن تتأثر بها. و هذا يعني أن البلد الذي يواجه عجز في الميزان التجاري بالنسبة لعضو آخر للاتحاد لن يتمكن من تصحيح الاختلال عن طريق تخفيض عملته. فنجد أن في الاتحاد الاقتصادي و النقدي يفرض عدم تفكيك القدرة النقدية ، و يكون من صالح الدول الأعضاء على احترام كل الشروط المتعلقة بالاتحاد النقدي. يمكن الاستدلال بما يلي[1] :

1.4 الأدوات و الأهداف الوسيطية المستخدمة للبنوك المركزية :

يكون في الاتحاد النقدي، معنى لكمية النقود في التداول و لمستوى أسعار الفائدة إلا على مستوى مجموع الدول الأعضاء .

أ – أثر الوحدة النقدية على قياس الكتلة النقدية لبلد عضو :

يصعب قياس الكتلة النقدية لبلد عضو، و ذلك مهما كان التحديد الدقيق للمجمع النقدي المـستخدم، لن تعكس قدرة إنفاق العملاء الاقتصاديين غير ماليين مقيمين، و ذلك لأن هؤلاء الأفراد يمكنـهم الاحتفـاظ بأرصدتهم النقدية في بلد عضو آخر.

ب – أثر الوحدة النقدية على سعر الفائدة :

لا يمكن أن تختلف معدلات الفائدة المتعلقة بالأسهم المقارنة بسب التحرك التام لرؤوس الأموال و أيـضا غياب خطر أسعار الصرف على مستوى الوحدة النقدية .

[1] قحايرية آمال ، مرجع سبق ذكره ، ص 207 .

2.4 ضرورة تطبيق سياسة نقدية موحدة و مركزية :

يمكن تحليل هذا الشرط بافتراض أن بنكين يتمتعان بحرية تامة في مجال الإصدار النقدي في إطار الاتحاد النقدي فيكون عرض هذه العملة غير مراقب. فيسعيا هذين البنكين على زيادة الإصدار قصد جلب أكبر فائدة(و خاصة بسكّ العملة **le seigneuriage**، الذي يحقق الدخول الذي يجنيه البنك المركزي من تدويل العملة الورقية ذات القيمة التوجيهية تفوق التكلفة الحقيقية للإنتاج)[1] حيث يثير هذا آثار سلبية (كالتضخم) على الاتحاد كله. لهذا يفرض الاتحاد النقدي بتنسيق السياسة النقدية تكون موحدة و مركزية.

3.4 أثر الوحدة النقدية على القدرات الفعلية للبنوك المركزية الوطنية :

تعني الحيازة الكاملة للبنك المركزي لمجموع الحقوق في المجال النقدي أنه لم تعد للبنوك المركزية الوطنية قدرات فعلية على :

- اختيار الأدوات : معدلات و طرق إعادة تمويل البنوك المركزية و الاحتياطيات المجبرة.
- الأهداف الوسيطية: المجمع النقدي، القرض...الخ.
- احتكار الإصدار النقدي.

يشكل عدم إمكانية الدول الأعضاء على أداء سياسة نقدية مستقلة التنازل عن السيادة الوطنية المرتبطة بتشكيل الوحدة النقدية .

ثالثا : نظريات المناطق النقدية العظمى .

جاءت عدة نظريات في الفكر الاقتصادي، التي اهتمت بموضوع التكامل النقدي. و من أهم التحليل التي تعرضت إليه هذه النظريات يتعلق بنظرية المناطق النقدية المثلى . سوف نهتم في دراستنا هذه بالنظريات التي تسمح بتفسير الحجج الاقتصادية لإنشاء عملة موحدة .

1. منطقة العملة المثلى : The Optimum Currency Area .

يمكن القول عموما أن أوائل الخمسينات من هذا القرن قد شهدت صياغة متقدمة لنظرية التكامل الاقتصادي على يد كل من **VINR**، **MEAD**، **SCITOVSKY**، **LIPSY** .

في حين شهدت أوائل الستينات تطوير نظرية (منطقة العملة المثلى) على يد كل من **MUNDELL** ، **MCKINNON** ، **KENNEN** .

[1] قحايرية آمال ، مرجع سبق ذكره ، ص 209 .

ويمكن اعتبار النقاش الذي دار حول تحديد (منطقة العملة المثلى) الأساس الذي قامت عليه نظرية التكامل النقدي فيما بعد، وذلك في إطار النظرية العامة للتكامل الاقتصادي، وقد جرى تطوير النظرية (منطقة العملة المثلى) من خلال النقاش الذي دار منذ الثلاثينات وحتى الآن حول المفاضلة بين نظام أسعار الصرف الثابتة مقابل نظام أسعار الصرف المرنة .

وقد عرفت (منطقة العملة المثلى) تعاريف مختلفة وذلك[1] :

- في إطار قابلية عوامل الإنتاج على الحركة داخل المنطقة، وعدم قدرتها على ذلك خارجها .
- في إطار التساوق المتبادل بين دول الأعضاء من حيث الإيديولوجيات السياسية والاقتصادية .
- في إطار التناغم Harmonisation بين المؤسسات الاقتصادية والتنسيق بين السياسات الوطنية .
- في إطار التكامل Complementarity أنماط تجارتها .

ويؤكد Machlup في الأخير " أن ما يهم في النهاية على أية حال، هو رغبة جميع الأعضاء في التنازل عن استقلاليتهم، في شؤون النقد والائتمان والفائدة " ، و عليه عمليا Pragmatically فإن منطقة العملة المثلى هي إقليم Region لا يصر أي جزء منه على خلق نقود وتملك سياسة نقدية خاصة به .

ويعتبر Kreinin (منطقة العملة المثلى) وسطا بين الطرفين القصيين لأسعار الصرف الثابت وأسعار الصرف المرنة ، فهي تعني القيام بتثبيت أسعار الصرف مجموعة من الأقطار وثيقة الصلة ببعضها والتي تشابه فيما بينها أقاليم القطر نفسه، والسماح في نفس الوقت لتقلبات حرة في أسعار الصرف بين مثل هذه المجموعات من الأقطار، من مثل ذلك التعويم المشترك لعملات السوق الأوربية المشتركة تجاه العملات الأخرى من خارج السوق .

ورغم عدم وجود قواعد محددة يمكن من خلالها أن نحدد بدقة مجموعة الأقطار المؤهلة تماما لكي تكون ضمن مثل هذه المنطقة، إلا أن بعض الاقتصاديين قد حاول أن يفعل ذلك من خلال بعض المؤشرات العامة، وقد كانت أو ل مساهمة قيمة ورائدة لنظرية (مناطق العملة المثلى) قد جاءت من Mundell عام 1961 و Mckinnon عام 1963 و Kennen عام 1969 ، الذين أشرنا إليهم آنفا .

[1] عبد المنعم سيد علي ، بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية : إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون ، ط 1 ، السعودية : عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، 1986 ، ص ص 130_131.

ويبدو أن كلمة (مثلى Optimal) التي وردت في مساهمات هؤلاء تشير لديهم إلى ما تشير إليه في نظرية الرفاه Welfare Theory وهو استهداف تحقيق تعظيم في استقرار الأسعار والاستخدام الشامل وتوازن المدفوعات .

فتذهب نظرية (منطقة العملة المثلى) إلى أن رفاهية السكان في هذه المنطقة هي دالة متزايدة لثلاثة عوامل هي[1] :

أ. الدخل الحقيقي ؛
ب. استقرار الدخل الحقيقي ، أي استقرار مستوى الأسعار ؛
ج. استقلالية المنطقة في الاختيار بين هدفي البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي .

ويلخص **Grubel** آثار الرفاهية الناشئة عن تكوين منطقة العملة مشيرا إلى احتمال زيادة رفاه السكان المنطقة بسبب الدخل الأكبر الناتج عن كفاءة أكبر في الإنتاج تخصيص رأس المال وتعاظم المنفعة الناشئة عن استعمال النقود الموحدة، على نطاق المنطقة والاقتصاد في تكاليف المعاملات ، كما يشير إلى احتمال تحقق آثار سلبية على النشاط الاقتصادي نتيجة تكوين منطقة العملة بسبب القيود التي تفرضها العملة المشتركة على استعمال السياسة النقدية لمواجهة مشاكل البطالة الإقليمية، مما قد ينتج عنه في انخفاض في مستوى الرفاه في منطقة العملة من خلال تزايد عدم الاستقرار الاقتصادي .

أما الأثر الآخر لتكوين منطقة العملة على الرفاه فيعمل من خلال الاشتراط بأن الأقطار الأعضاء فيها لا تستطيع الاستمرار في متابعة أهداف مستقلة بالنسبة لكل من البطالة والتضخم، ومزيج السياسيين النقدية والمالية، فيما يتعلق بهدف النمو الاقتصادي، ولا يمكن عمليا تقدير أي من هذه الآثار بشكل دقيق ،وبالتالي فإن الأثر الصافي لتكوين أية منطقة عملة على رفاه الجمهور هو أمر لا يمكن التحقق منه مسبقا .

وهكذا عرف Mundell الأمثلية Optimality في إطار القدرة على استقرار مستويات الاستخدام القومي والأسعار ، ثم عرف (الإقليم الاقتصادي Economic Region) بأنه منطقة عملة مثلى حين يظهر خصائص تقود إزالة تلقائية للبطالة واختلال المدفوعات ، وتعني الإزالة التلقائية هذه عدم استعمال السياسات النقدية والمالية لاستعادة التوازن، وقد أشار إلى أن تعديل سعر الصرف لن يكون ضروريا لإعادة التوازن الداخلي والخارجي إذا كانت عوامل الإنتاج قابلة للانتقال من قطر لأخر، لذا فإنه يرى أن منطقة العملة المثلى هي إقليم Region تظهر فيه قابلية كبيرة لعوامل الإنتاج على انتقال داخليا وقابلية محدودة على

[1] عبد المنعم سيد علي ،نفس المرجع السابق ، ص 134.

الانتقال خارجيا High Internal Factor Mobility and Low External Factor Mobility ، و يعني ذلك تدفق هذه العوامل من المناطق ذات الكلفة المنخفضة أو المردود الواطئ على المناطق ذات الكلفة العالية أو المردود المرتفع، مما يمكن معه منع حدوث مشاكل مدفوعات ناشئة عن الاختلافات الحدية في الزيادات في التكاليف والأسعار بين أعضاء منطقة العملة، ويمكن بذلك اعتبار منطقة العملة هذه منطقة مثلى، فتدفق العوامل يعتبر هنا بديلا عن تعديل سعر الصرف – وهو التعديل الذي يعتبر ذاته بديلا عن تغيير مستويات الأجر الحقيقي نتيجة لتغير ظروف العرض والطلب وهكذا يصل Mundell إلى استنتاج وهو : أن معيار منطقة العملة المثلى يؤكد على عوامل طويلة المدى كقابلية العوامل على الانتقال والحركة Factor Mobility، فأي قطر يعمل على مبادلة حرة مع القطر المعني في كل من العمل ورأس المال وهو جزء من منطقة عملة مثلى مع ذلك القطر .

أما Mckinnon فيذهب في نظريته حول (مناطق العملة المثلى) إلى أن الأخيرة يجب أن تشمل الإقتصادات المفتوحة Open Economies بدرجة كبيرة، فهو لا يزال مثل Mundell بصرف (الأمثلية) في إطار قدرة المنطقة على تحقيق التوازنيين الداخلي والخارجي، ويذهب إلى أن صفة (مثلى) Optimum قد استعملها لتصف منطقة عملة واحدة يمكن فيها استعمال السياستين النقدية والمالية وأسعار الصرف المرنة لتحقيق نفس الأهداف الثلاثة Mundell والتي قد تتضارب مع بعضها، وهي :الحفاظ على الاستخدام الشامل، وتوازن ميزان المدفوعات واستقرار المستوى العام للأسعار داخل المنطقة، ويؤكد Mckinnon بشكل خاص على الهدفين الأخيرين، كما يتطلب الهدف الأخير أي استقرار المستوى الداخلي للأسعار – عملة سائلة ذات قيمة مستقرة stable تقريبا لضمان تخصيص كفؤ للموارد، وقد عرف منطقة العملة الواحدة على أنها بالضبط تقريبا نظام سعر صرف ثابت مع ضمان قابلية العملات على التحويل ، كما طور مفهوم (الأمثلية) على أساس أثر انفتاح الاقتصاد Openness of Economy أي نسبة السلع المتاجر بها إلى السلع غير قابلة للمتاجرة Non-Tradable Goods– وأثر ذلك على مسألة الملائمة بين التوازنيين الداخلي والخارجي، مؤكد على الحاجة إلى استقرار تلك التي يمكن أن تدخل في التجارة الخارجية وتلك التي لا تدخل فيها بسبب تكاليف النقل، مما يعني أخذ التكاليف الأخيرة بنظر الاعتبار ،وتعني السلع القابلة للمتاجرة بها[1] .

[1] عبد المنعم سيد علي ،نفس المرجع السابق ، ص 136.

أ _ السلع القابلة للتصدير، وهي السلع المنتجة محليا ويجرى تصديرها جزئيا .
ب _السلع القابلة للاستيراد، وهي التي يجرى في نفس الوقت إنتاجها محليا وكذالك استيرادها من الخارج .

وكلما زادت نسبة السلع القابلة للمتاجرة إلى تلك غير القابلة للمتاجرة، زادت المنفعة من تكوين منطقة عملة، أي كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا، زادت منفعة منطقة العملة وقلت درجة الحاجة إلى استعمال السياسات المالية والنقدية للحفاظ على التوازن الخارجي .
وكلما زادت السلع القابلة للاستيراد والتصدير إلى الاستهلاك المحلي الكلي، زاد أثر تعديل سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلي، وكلما زادت نسبة السلع القابلة للمتاجرة إلى السلع غير قابلة للمتاجرة، زاد من اختلال مستوى الأسعار وقويت الحجة ضد أسعار الصرف المرنة .

ويرى Mckinnon أن تكامل العملة والسوق المالية يجب أن يتبع تدفق تجارة السلع أو تلك الأقطار التي هي شريكة رئيسية في التجارة مع بعضها يجب أن تتخذ نظام لها نظام سعر صرف ثابت واحد لأن التغير المستمر في سعر الصرف هو مكلف وغير كفؤ في ظل غياب الوهم النقدي – وذلك بين الأقطار المتكاملة مع بعضها، وبالعكس، فإن مجموعات الأقطار التي تقوم بينها علاقات تجارية محدودة يجب أن تعتمد بدرجة أكبر على أسعار صرف مرنة لتحقيق تعديل خارجي، حيث تكون المرونات السعرية ذات العلاقة العالية، كما أن السياسات النقدية المالية الداخلية المستقلة هي أمر مرغوب في الأقطار ذات العلاقات التجارية الخارجية الضئيلة لأنها لن تواجه دورات تجارية موحدة، ويسهل سعر الصرف العائم ذالك الاستقلال .

أما الخاصية التي تحدد منطقة العملة المثلى لدى Kennen فترتبط بمدى تنوع مزيج إنتاج القطر وعدد الأقاليم ذات الإنتاج الواحد التي يحتويها قطر واحد ويقدم kennen ثلاث حجج في هذا الصدد :
1 _ إن الاقتصاد المنوع بشكل جيد لن يعترض لتغيرات في شروط تجارته بقدر ما يتعرض له الاقتصاد وحيد الإنتاج ، فكلما زاد تنوع إنتاج قطر ما، خاصة في صادراته زاد استقلاله عن تقلبات الأجنبية، أي قلت آثار ذلك على مركز مدفوعاته واستقرار أسعاره وثبات دخله، وذلك لتعادل الآثار السلبية مع الآثار الإيجابية لهذه التقلبات بالنسبة للسلع المختلفة والمتنوعة التي ينتجها القطر، أما القطر ذو الإنتاج غير المتنوع فقد يحتاج إلى مرونة في أسعار الصرف بعكس القطر المتنوع الإنتاج، والحجتان التاليتان تؤيدان ذلك .
2 _ إن تعرض القطر المتنوع إلى انخفاض في الطلب على صادراته الرئيسية لن تؤدي إلى نشوء بطالة حادة كما يحصل للقطر ذي إنتاج الواحد أو غير متنوع الإنتاج .
3 _ إن العلاقة بين الطلب الخارجي والطلب المحلي خاصة بين –الصادرات والاستثمار – ستكون أضعف في الاقتصاد المتنوع، لذا فإن التغيرات في الاستخدام المحلي نتيجة لتغير الطلب الأجنبي لن تكون أكثر شدة نتيجة لتغيرات مقابلة في تكوين رأس المال المحلي .

وقد أشار بعض الاقتصاديين، إلى أن صيغتي (الأمثلية) لدى كل من Kennen و Mckinnon قد يؤديان إلى نتائج متناقضة مع بعضها، فأولا يدعي Mckinnon أنه كلما زاد انفتاح الإقتصادات، كلما وجب عليها الحفاظ على أسعار صرف داخلية ثابتة وأسعار صرف خارجية مرنة ، ومع ذلك فإن تجمع الإقتصادات المفتوحة معا سيزيد من تنوعها ، ويقتضي من تنوعها ذلك على أساس معيار Kennen، أن تقوم مثل هذه الأقطار بالحفاظ على أسعار صرف ثابتة وليست متغيرة ، ثانيا أن القطر الذي ينتج مدى صغيرا من السلع قد ينغمر في تجارة خارجية واسعة، وقد يتطلب ذلك أسعار صرف ثابتة في قطر وأسعر صرف مرنة في قطر أخر ولكن من ناحية أخرى، قد يعتمد القطر على التجارة بدرجة أقل مما هو الحال بالنسبة للقطر الأقل تنوعا، وفي هذه الحالة تقود النظريتان إلى نتائج متناقضة وتوصيات متعارضة .

لذا تم تطوير أسلوب جديد يضع إطارا عام لتحديد منطقة العملة المثلى، ويأخذ في اعتباره جميع العوامل المحددة لها، محاولا تقييم جميع التكاليف والمنافع الناتجة عن المشاركة في منطقة العملة، وذلك من وجهة نظر مصالح ذالك القطر أو الإقليم المشارك فيها، وتبعا لهذا الأسلوب يجري تعريف منطقة العملة بالوازنة بين التكاليف والمنافع المختلفة للمساهمة في المنطقة، وهذا ما فعله الاقتصادي الانجليزي G.E. Wood الذي تعامل مع مناطق العملة، لا على أساس مسألة (الأمثلية)، وإنما على أساس تحليل الكلفة _ المنفعة ، فيجب تبنى منطقة العملة عندما تفوق منافعها تكاليفها [1]

تشير النظرية إلى أن أهم معايير إنشاء منطقة عملة مثلى تتمثل :

أن تكون الدول الأعضاء في المنطقة عرضة لصدمات مشتركة Common shocks، وأن تكون هذه الصدمات متماثلة Symmetric، وهو ما يتطلب [2]:

- أن ترتفع درجة كثافة التجارة البينية Intra Trade Intensity
- تشابه هياكل الإنتاج
- تشابه مستويات ومعدلات نمو الدخل
- تقارب مستويات الأسعار
- حرية انتقال عناصر الإنتاج

[1] عبد المنعم سيد علي ،نفس المرجع السابق ، ص 140.

[2] Belkacem Laabas and Imed Limam , Are GCC Countries Ready for Currency Union?, Economists at the Arab Planning Institute, Kuwait. April 2002 , p : 09.

المطلب الثاني : نماذج من الاتحادات النقدية في العالم .

تلقي تجربة الاتحادات النقدية في المناطق الأخرى من العالم الضوء المفيد على التحديات التي لا بد للاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون المقرر من أن يواجهها . وهناك حالياً خمس اتحادات نقدية في العالم الجدول 1.3 ، وتقع ثلاثة منها في القارة الأفريقية وواحد في منطقة الكاريبي وواحد في أوروبا منطقة اليورو .وقد تم في كل من هذه الاتحادات استحداث عملة مشتركة، باستثناء منطقة الاتحاد النقدي لجنوب أفريقيا حيث تلعب عملة أفريقيا الجنوبية، الراند، دور العملة المشتركة المتداولة[1] .

وتجدر الملاحظة أنه بينما اعتمدت البلدان الأعضاء في منطقة اليورو سوقها المشتركة قبل إنشاء الوحدة النقدية، فقد نفذت الاتحادات النقدية الأخرى تسلسلاً عكسياً لذلك حيث أنها تعمل حالياً على التوجه نحو التكامل الاقتصادي الشامل بعد انقضاء عدة عقود على دخول اتحاداتها النقدية حيز التنفيذ ويمكن اعتبار الدروس التالية ذات علاقة بالنسبة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي :

1. يمثل الإجماع السياسي شرطاً مسبقاً للتوصل إلى الاتفاق الاقتصادي حول عدة قضايا، التي تشمل الإطار المؤسسي والتوجيهات الإرشادية لبنك مركزي مشترك ومستقل، وتقاسم العوائد من حق صك العملة المشتركة، والإطار المؤسسي والسياسي لترسيخ الاستقرار الاقتصادي الكلي في آل من الدول الأعضاء، بما في ذلك اعتماد آلية مؤسسية لإجراء التحويلات المالية لتخفيف أثر الصدمات غير المتماثلة على البلدان الأعضاء في الاتحاد النقدي.
2. إن الاتحاد النقدي ا لفعال يحتاج إلى رقابة معززة على سياسات المالية العامة التي يتبعها كل من الأعضاء للتأكد من تجانس سياسات الدول الفرادى مع الأهداف الإجمالية للسياسة النقدية المعتمدة للمنطقة ككل .وبالإضافة فإن اعتماد جزاءات واضحة على صعيد سياسات المالية العامة من شأنه أن يوفر حافزاً هاماً لتشجيع الانضباط المالي آما أن هناك مبرراً قوياً لإنشاء هيكل مؤسسي من أجل تقليل احتمالات قيام أي بلد عضو(أو مجموعة من البلدان الأعضاء) بإتباع سياسات مالية غير قابلة للاستمرار.
3. . يحتاج الاتحاد النقدي الناجح إلى تزويده بأداة وقائية لتجنب حدوث أزمات نظامية في القطاع المالي وذلك من خلال تطوير إطار تنظيمي ورقابي للأسواق(Systemic) المالية المحلية الإقليمية.
4. ليس باستطاعة الاتحاد النقدي أن يتوصل لوحده إلى تحسين توقعات النمو في غياب إصلاحات هيكلية مؤاتية تستهدف تعزيز المؤسسات المحلية بما في ذلك إدارة الحكم الصالحة والشفافية.

[1] رجان غوفيل ، دول مجلس التعاون الخليجي : دراسة حالة التكامل الاقتصادي العربي ، وقائع الندوة حول التكامل الاقتصادي العربي : التحديات والآفاق ، الإمارات : صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، 23_24 فبراير 2005 ، ص 231.

الجدول 1.3 : مجلس التعاون الخليجي : الخصائص الرئيسية للاتحادات النقدية

	الاتحاد النقدي لمنطقة الكاريبي الشرقية[1]	الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا [2]	الاتحاد الاقتصادي والنقدي لإفريقيا الوسطى [3]	منطقة اليورو[4]	المنطقة النقدية المشتركة[5]	دول مجلس التعاون الخليجي[6]
عدد دول الأعضاء	8	8	6	12	4	6
عملة موحدة	نعم	نعم	نعم	نعم	لا، ولكن راند افريقيا الجنوبية يداول في جميع الدول	نعم
بنك مركزي موحد	نعم	نعم	نعم	نعم ولكن البنوك المركزية القطرية تنفذ السياسة النقدية	لا ، ولكن بنك الاحتياط لافريقيا الجنوبية له نفوذ هام	لم يتقرر بعد
صندوق الاحتياطات مشتركة	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لم يتقرر بعد
منطقة تجارة حرة	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم
تعريفة جمركية خارجية موحدة	لا	نعم	نعم من حيث المبدأ	نعم	نعم	نعم [7]
حساب خارجي جاري قابل للتحويل	نعم	نعم ، بضمانة الخزانة الفرنسية	نعم ، بضمانة الخزانة الفرنسية	نعم	نعم	نعم
درجة تحرك رأس المال داخل المنطقة	معتدلة	متدنية ولكنها من حيث المبدأ حرة .	متدنية ،ولكنها من حيث المبدأ حرة.	مرتفعة	مرتفعة	حرة من حيث المبدأ .
مثبت خارجي لسعر الصرف	نعم ، مربوط بالدولار	نعم ، مربوط باليورو	نعم ، مربوط باليورو	لا	لا	لم يتقرر بعد

المصدر : رجان غوفيل ، مرجع سبق ذكره ،ص 233 .

[1] تشمل كل من أنتيجوا وبر برد ا ودومينيكا وغرانادا وسانت كيتس ونيفيز وأنجيليا وسانت لوتشيا وسانت فيسنت .

[2] تشمل كل من بينين وبوركينافاسو وساحل العاج وغينيا ومالي والنيجر والسنغال وتوغو .

[3] تشمل كل من الكامرون والتشاد والكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا الاستوائية والجابون .

[4] تشمل منطقة اليورو كل من النمسا وبلجيكا وفنلندا وفرنسا و ألمانيا واليونان وإيرلندا وإيطاليا واللوكسمبورغ وهولندا والبرتغال وإسبانيا .

[5] تشمل إفريقيا الجنوبية وناميبيا وليزوتو وسوازيلند ، يمكن اعتباره شبه اتحاد نقدي .

[6] من المتوقع أن يقام بحلول 2010.

[7] تم إنشاء التعريفة الجمركية الخارجية الموحدة عام 2003.

المبحث الثاني : مشروع الوحدة النقدية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

المطلب الأول : مدى جاهزية دول مجلس التعاون لإنشاء منطقة العملة الموحدة الخليجية بحلول 2010 .

أولاً : الاتحاد النقدي و العملة الموحدة الفكرة والبدايات .

بدأت فكرة إصدار عملة موحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع نشأة المجلس . فقد أشارت الوثيقتان الرئيسيتان للمجلس، النظام الأساسي والاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 1981م ، إلى الخطوط العريضة والمعالم الأساسية والعامة لبرنامج تعاون وتكامل اقتصادي لدول مجلس التعاون . وضمن مجالات التعاون الأخرى التي استهدفها إنشاء المجلس فقد تناولت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة مراحل التكامل الاقتصادي حيث تحدثت بالتفصيل عن منطقة تجارة حرة وتوحيد التعريفة الجمركية، وتناولت بإجمال متطلبات السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي والنقدي بما في ذلك مانصت عليه المادة "22" من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بأن " تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياستها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها "[1].

ومنذ ذلك الوقت بدأ العمل لتحقيق التكامل بين دول المجلس، فقد أنشئت في إطار المجلس عام 1983م لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول المجلس بهدف تنفيذ مانصت عليه هذه المادة وتنسيق السياسات النقدية والمصرفية، وتفرع عن لجنة المحافظين لجان متخصصة لدراسة الجوانب الفنية للتعاون والتكامل في مجالات الإشراف والرقابة والتدريب المصرفي ونظم المدفوعات . وفي عام 2002م أنشئت لجنة الاتحاد النقدي.

وخلال الفترة مابين 1985ـ1987 أجرت لجنة المحافظين مشاورات مكثفة بين الدول الأعضاء للتوصل، كخطوة أولى نحو العملة الخليجية الموحدة، إلى مثبت مشترك لعملات دول المجلس، وطرحت حقوق السحب الخاصة SDR كمثبت مشترك غير أنها لم تحصل على الإجماع.

ونظرا للاستقرار النسبي في أسعار الصرف التقاطعية لعملات دول مجلس التعاون خلال الثمانينات والتسعينات، ولكون إقامة الاتحاد النقدي وإصدار عملة موحدة تعتبر مرحلة تكاملية متقدمة يسبقها في الغالب ووفق النظرية الاقتصادية مراحل تكاملية أخرى، هي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، فقد كان الرأي السائد داخل مجلس التعاون في أوائل التسعينات أن الوقت لم يحن بعد لبحث

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة، المسيرة والإنجاز[على الخط] ، مرجع سبق ذكره ، ص 122 .

تفاصيل إقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة، ولذلك ارتأى وزراء المالية والمحافظين بدول المجلس تأجيل بحثه إلى نهاية عقد التسعينات.

وبنهاية عقد التسعينات، ونظرا لتحقيق تقدم فيما يتعلق بالاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون ولنجاح الاتحاد الأوربي في موضوع اليورو، وانطلاقا من توجه دول المجلس لتعزيز العمل الاقتصادي المشترك وتبني آليات وبرامج زمنية لتحقيقه أعيد بحث موضوع العملة الخليجية الموحدة، وقرر المجلس الأعلى في قمته التي عقدت في مملكة البحرين في ديسمبر 2000م تبني الدولار الأمريكي مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية، ووجه وزراء المالية والمحافظين بإعداد برنامج زمني لإقامة الاتحاد النقدي واصدار العملة الخليجية الموحدة.

1. البرنامج الزمني للاتحاد النقدي الخليجي .

وافق المجلس الأعلى في ديسمبر 2001م على البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي، والذي يقضي بتطبيق الدولار الأمريكي مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية قبل نهاية 2002م، وهو ما تم تطبيقه بالفعل من قبل جميع دول المجلس في الموعد المحدد . كما يقضي البرنامج بأن تتفق الدول الأعضاء على معايير تقارب الأداء الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار المالي والنقدي اللازمة لنجاح الاتحاد النقدي قبل نهاية 2005م، وذلك تمهيدا لإطلاق العملة في موعد لا يتجاوز الأول من يناير 2010م، وذلك ما تناولته متطلبات الاتحاد النقدي والاقتصادي، والتي نصت على أنه "بهدف تحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول مجلس التعاون بما في ذلك توحيد العملة، تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية، لاسيما السياسات المالية والنقدية والتشريعات المصرفية ووضع معايير لتقريب معدلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، مثل معدلات العجز والمديونية والأسعار"[1].

وخلال السنوات الخمس الماضية عكفت اللجان المعنية في مجلس التعاون على تنفيذ هذه الفقرة، واستكملت بحث معايير التقارب الاقتصادي وتحديد مكوناتها وطريقة حسابها والنسب والحدود المقبولة للتقارب الاقتصادي، وذلك من خلال الدراسات المقدمة من الدول الأعضاء والأمانة العامة، مع الاستفادة من الدراسات التي أعدها البنك المركزي الأوربي وصندوق النقد الدولي لهذا الغرض، وأنشئت بالأمانة العامة وحدة متخصصة لدراسات الاتحاد النقدي للمساعدة فيما يتطلبه أقامته وإصدار العملة الخليجية الموحدة من دراسات وأبحاث وعمل مستمر لتأمين فرص نجاحه.

[1] نفس المرجع السابق .

وقد أقــرّ المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين (أبوظبي، ديسمبر 2005) المعايير التالية لتحقيــق تقارب الأداء الاقتصادي والاســتقرار المالي والنقدي:

(1) معايير التقارب النقدي، وتتمثل في معدلات التضخم ومعدلات الفائدة ومدى كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي.

(2) معايير التقارب المالي وتتمثل في نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وقد ناقشت لجنة المحافظين في عام 2005م وفي اجتماعها في أبريل 2006م طريقة حــساب وقياس هذه المعايير وتحديد نسب العجــز والمديونية القصوى المسموح بها . كمــا ناقــشت البــدائل المقترحة للسلطة النقدية المشتركة التي ستتولى مهام أصدر العملة الخليجية الموحدة وإدارة السياسة النقدية الموحدة . وتوصلت اللجنة إلى توصيات محددة حول هــذه المواضيع . وبناء على تفويض من المجلــس الأعلى، في دورته السابعة والعشرين (ديسمبر 2006م)، اعتمدت لجنة التعاون المالي والاقتصادي تلك التوصيات في مايو 2007م.

2. الآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة [1].

- يعد الوصول إلى العملة الخليجية الموحدة وإقامة الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون تتويجا لمــا تم إنجازه من مراحل التكامل الاقتصادي وسيزيد من إيجابياتها ويقوي مكاسب الاتحــاد الجمركــي والسوق الخليجية المشتركة حيث سيترتب على قيام هذا الاتحاد وإصدار العملة الخليجية الموحــدة آثار متعددة على مختلف القطاعات الاقتصادية لاسيما التجارة البينية والسياحة والاســتثمارات. وستلاحظ آثاره بشكل اكبر على قطاع الخدمات المالية والأسواق المالية والــتي ستــشهد نمــوا مضطردا وتطورات متسارعة.

- يقضي التعامل بعملة خليجية واحدة على المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات الخليجية ويعمق مفهوم السوق الواحدة، ويسهم بشكل فعال في تطوير وتكامل الأسواق المالية الخليجية خاصــة سوق السندات ويساعد على تطوير أسواق الأسهم ويؤثر فيها تأثيرا ملحوظا من حيث الحجــم والعمق والسيولة.

[1] نفس المرجع السابق ،ص 131.

- زيادة قدرة الشركات الخليجية على الاندماج أو الاستحواذ على شركات أخرى في مختلف دول المجلـــس، الأمر الذي سيكون له آثار إيجابية على صعيد الاقتصاد الكلي والكفاءة الاقتصادية .

- إن من شأن إطلاق عملة خليجية واحدة تشجيع المنافسة الإقليمية في مجال الخـــدمات المـــصرفية والمالية وجودة خدماتها، مما ينعكس إيجابيا على عملائها في دول المجلس ويخفض مـــن تكاليفهـــا ويؤدي إلى تنويع خدماتها، وقد يؤدي كذلك إلى تشجيع الاندماج بين هذه المؤســـسات علـــى الصعيد الإقليمي للاستفادة من اقتصاديات الحجم .

- إن الآثار الإيجابية لإصدار العملة الخليجية الموحدة على القطاع المصرفي وعلى تكامـــل الأســـواق المالية بدول المجلس، مقرونة بآثاره الإيجابية على صعيد السياسة النقدية والسياسة المالية والالتـــزام بمعايير التقارب المالي (حدود لنسب العجز في المالية العامة ونسب الدين العام) ستعزز من الشفافية والانضباط المالي على الصعيد الإقليمي، وتنعكس إيجابا على الاستقرار النقدي والمالي في المنطقـــة، وهذه كلها عوامل مساعدة لجذب مزيد من الاستثمارات الوطنية والإقليميـــة والدوليـــة إلى دول مجلس التعاون.
- أخيراً ، فإن هناك نقاشاً يدور أحياناً حول مدى ملاءمة ربط عملات دول المجلس ومن ثم ربـــط العملة الخليجية الموحدة بالدولار الأمريكي، فانه من المناسب الإشارة إلى أن قرار المجلس الأعلـــى المذكور آنفا نص على ربط عملات دول المجلس بالدولار الأمريكي في المرحلة الحاليـــة، وتـــرك للسلطة النقدية الخليجية المشتركة، بعد إصدار العملة الموحدة حرية اختيار الربط المناسب لها بعملة واحدة أو أكثر أو تعويمها، وذلك حسب ما تقتضيه متطلبات وظروف المرحلة القادمة.

أهم عيوب العملة الموحدة [1] :

- فقدان الدول لاستقلالها النقدي بصفة خاصة فيما يتعلق بتطبيق سياستها النقدية .
- فقدا ن الدولة وبدرجة اقل استقلال سياستها المالية .
- فقدان الدولة لإيراداتها من اصدار العملة .

[1] محمد إبراهيم السقا ، هل تنجح العملة الخليجية الموحدة ؟ قياس روابط التجارة والنشاط الاقتصادي بدول مجلس التعاون باستخدام تحليل البانل ، مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون ، متاح على :

< http://www.cba.edu.kw/elsakka/GCC_COMMON_CURRENCY.ppt > ، تاريخ الإطلاع ، 04- 02-2008

ثانيًا : مدى جاهزية واستعداد دول مجلس التعاون لإنشاء منطقة العملة الموحدة الخليجية بحلول عام 2010 ؟

ومن أجل تحليل أعمق وافهم أوسع للأوضاع الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي ومدى جازيتها لقيام منطقة العملة الموحدة الخليجية، تقوم نظرية المناطق المثلى للعملة الموحدة، والذي قام بصياغتها وتطويرها كل من1969Kenen و Mckinnom 1963و Mundell 1961، بتقديم المرجعية الأساسية والمنهجية العلمية التي يمكن الاسترشاد بها عند القيام بعملية التحقق من توافر فرص نجاح قيام منطقة العملة الموحدة في أقاليم مختلفة في العالم، والذي من خلاله يمكن تقويم وتقدير مدى جاهزية دول مجلس التعاون لقيام منطقة العملة الموحدة الخليجية مع حلول عام 2010 وتحديد مناطق القصور أو النقص التي يجب تداركها حتى يتحقق النجاح ويقوم التكامل الاقتصادي، و لذلك نقدم تقويما موجزا للمزايا والعيوب المتبعة لقياس مدى جاهزية دول مجلس لقيام منطقة العملة الموحدة الخليجية، في حين نقوم بمناقشة خصائص دول مجلس التعاون لتكوين منطقة العملة الموحدة .

I) تقييم لمزايا والعيوب المترتبة على إنشاء منطقة العملة الموحدة .

وتتحدث الكتابات الاقتصادية في هذا المجال عن مجموعة من الدوافع المهمة والتي يمكن من خلالها تحديد مدى جاهزية مجوعة من الدول لإنشاء منطقة عملة موحدة يمكن تلخيصها فيما يلي[1] :

1. درجة الانكشاف الاقتصادي :

تتعرض الدول ذات الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة على العالم الخارجي إلى تقلبات حادة في سعر الصرف جراء اعتمادها على التجارة الخارجية لتلبية معظم احتياجاتها من السلع والخدمات من ناحية، وتسويق منتجاتها المحلية عالميا من ناحية أخرى، وفي مثل هذه الحالات تصبح تلك التقلبات في سعر الصرف مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمستوى العام للأسعار مما ينعكس سلبا على تكاليف الإنتاج وفقدان الميزة التنافسية عالميا[2] ويترتب على ذلك أن تصبح سياسة تعديل سعر الصرف سياسة غي فعالة وأداة ضعيفة خصوصا في حالة ما إذا كان جزاء كبيرا من السلع المستهلكة محليا يتم استيرادها من الخارج في غياب توافر بدائل محلية لتلك السلع (مرونة منخفضة للطلب على الواردات) وهذا هو الحال لمعظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي مثل هذه الحالات فإن من الأفضل والأسهل الانضمام إلى منطقة عملة موحدة

[1] محمد ناجي التوني، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[2] (Yo shihide1975) .

2. حرية انتقال عوامل الإنتاج :

عندما تواجه دولة أزمة اقتصادية وهي في الوقت ذاته مرتبطة ارتباطا وثيقا بمجموعة أخرى من الدول ، حيث يسمح انتقال العمالة رؤوس الأموال بحرية تامة، فإن من غير الراجح استخدام سياسة أسعار الصرف كأداة لتعامل مع تلك الأزمة، وفي مثل هذه الحالات تؤدي حرية انتقال عوامل الإنتاج دور سعر الصرف أو سياسة النقدية في إحداث التصحيح الاقتصادي المطلوب لذا فإن الدول التي تتمتع بحرية انتقال عوامل الإنتاج فيما بينها تكون فرص انضمامها لمنطقة عملة موحدة أفضل .

3. درجة التنوع الاقتصادي والسلعي :

تفيد الكتابات الاقتصادية بأنه كلما كان الاقتصاد أكثر تنوعا كان أقل تأثر بالأزمات الاقتصادية الخارجية أو تغيرات في شروط التجارة الدولية، ومن ثم أقل عرضة لاستخدام أسعر الصرف كأداة لإحداث التصحيح المطلوب لتفادي الآثار الضارة للأزمات الاقتصادية المختلفة، وهذا يعني أن الدول ذات الإقتصادات المتنوعة هي أفضل حظا لإنجاح منطقة العملة الموحدة .

4. درجة التشابه في هياكل الإنتاج :

دلت التجربة العملية على أن الدول التي تتشابه هياكلها الإنتاجية في معظم الأحيان تواجه الأزمات ذاتها في الأوقات نفسها، وبالتالي يكون تأثير هذه الأزمات في نشاطاتها الاقتصادية أيضا مشابها، وعادة ما تكون هذه الدول أقل رغبة في استخدام سعر الصرف كأداة للتعامل مع تلك الأزمات مما يرشحها للدخول في منطقة عملة موحدة .

5. درجة مرونة الأسعار والأجور :

تتمتع الدول ذات الاقتصاديات عالية المرونة السعرية ومرونة الأجور بعدم وجود حاجة ملحة لاستعمال أداة سعر الصرف في التعامل مع الأزمات المختلفة ،وبالتالي تصبح هذه الدول أكثر جاذبية للدخول منطقة العملة موحدة .

6. درجة اتساق وانسجام السياسات الاقتصادية :

يمثل تشابه السياسات الاقتصادية المستخدمة مؤشرا قويا ومهما لمدى نجاح دولة ما عند الدخول في منطقة عملة موحدة، خاصة فيما يتعلق بتكامل الأسواق النقدية والمالية لتلك الدول مع الدول الأخرى الأعضاء في منطقة العملة الموحدة.

7. الدافع السياسي :

وأخيرا ، لايمكن أن تنجح عملية إنشاء منطقة عملة موحدة من دون وجود رغبة صادقة من صانعي القرارات السياسية، فقد أظهرت التجارب العالمية في هذا المجال أن الدوافع السياسية في كثير من الأحيان تكون أكثر أهمية من جميع الدوافع الاقتصادية السالفة الذكر، ومما لا شك فيه أن الدافع السياسي هو العنصر الحاسم ليس فقط عند قيام منطقة عملة موحدة فحسب، بل في درجة نجاحها .

II) قياس مدى جاهزية دول مجلس التعاون لقيام منطقة العملة الموحدة .

نحاول في هذا الجزء من الدراسة من خلال الدوافع السبعة السابقة، الوصول إلى الإجابة الناجعة بشأن مدى جاهزية دول مجلس لإنشاء منطقة العملة الموحدة، ويعطي الجدول رقم 2.3 بعض المؤشرات الاقتصادية المهمة لدول مجلس التعاون الخليجي ، التي تلقي الضوء على الوضع الاقتصادي الحالي لتلك الدول[1] :

جدول 2.3 : بعض المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي .

الدولة	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي		الرقم القياسي لسعر المستهلك		الإحتياطي المؤكد من النفط	الاحتياطي المؤكد من الغاز	تعداد السكان بالمليون
1998	1998-2002 متوسط	2005	1998-2002 متوسط	2005	بليون برميل	تريليون متر مكعب	2004
البحرين	4.8	7.1	0.8-	3.7	0.1	0.1	0.72
الكويت	0.8	3.2	1.5	1.8	99.0	1.6	2.61
عمان	3.6	3.8	0.3	1.9	5.6	1.0	2.53
قطر	7.4	5.5	1.8	3.0	15.2	28.2	0.78
السعودية	1.5	6.0	0.5-	1.0	262.7	173.6	23.954.0
الإمارات	4.0	7.5	2.2	6.0	97.8	123.2	4.28

المصدر : محمد ناجي التوني ، قيام منطقة العملة الموحدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نفس المرجع السابق ،ص 11.

1. درجة الانكشاف التجاري :

تعد دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر دول العالم انفتاحا، وعادة ما تقاس درجة الإنكشاف بمؤشر القيمة الإجمالية للتجارة منسوبة إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي، إذا تحسب القيمة الإجمالية للتجارة على أنها قيمة الصادرات بالإضافة إلى قيمة الواردات، فكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كان ذلك دليلا على درجة الانكشاف اقتصادي أكبر وقدر أكبر من الرغبة في دخول منطقة عملة موحدة، ويشير جدول 3.3 إلى قيم هذا المؤشر لدى مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة 1980-2003 .

[1] محمد ناجي التوني ، نفس المرجع السابق ، ص 11.

جدول 3.3 : مؤشر الإنكشاف الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

الدولة / السنة	1980	1985	1990	1995	2000	2003
البحرين	226.5	169.0	164.2	132	120.3	125.1
الكويت	90	75.6	56.5	77.5	70.3	62.9
عمان	84.6	77.1	67.7	68.7	80.3	82.7
قطر	90.9	68.9	71.0	84.5	82.6	75.2
السعودية	89.0	52.7	65.5	61.1	57.2	54.2
الإمارات	96.0	69.3	83.3	85.4	120.3	125.1

المصدر : محمد ناجي التوني ، نفس المرجع السابق ،ص 12.

ويظهر الجدول رقم 3.3 بعض التباين بين دول المجلس وهو ما يؤكد بالدرجة الأولى مدى اعتمادها على تصدير النفط الخام من ناحية، والاستيراد من الخارج لجميع السلع والخدمات من ناحية أخرى، وتشير النتائج إلى أن دولة البحرين هي أكثر اقتصاد خليجي انكشاف يليها في ذلك دولة الإمارات ودولة الكويت ثم عمان وقطر وتأتي المملكة العربية السعودية في المؤخرة لتعكس درجة تنوع اقتصادي أفضل ومقدرة أكبر على توفير البدائل المحلية للسلع المستوردة، ولكن يمكن القول إن درجة الانكشاف الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي يصب إيجابيا في جانب إنشاء منطقة العملة الموحدة .

2. حرية انتقال عوامل الإنتاج :

تنص الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون على الحرية التامة لانتقال رؤوس الأموال وحرية انتقال مواطني دول المجلس فيما بين دول المجلس المختلفة مع حرية ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية ، ومع ذلك فإن عدد من دول المجلس ما زالت تفرض قيود على ملكية الشركات خصوصا في بعض الأنشطة الاقتصادية التي تعتبرها حيوية لاقتصادياتها، كما أن هناك اختلافات واضحة في الإجراءات والمؤسسات التنظيمية لسوق العمل تعوق انتقال بعض الخبرات والمهارات العمالية بين دول المجلس، وهناك أيضا مزايا ذات علاقة بدرجه الرفاه الاجتماعي التي توفره الدولة لمواطنيها بحيث تختلف من دولة إلى أخرى، وهي تمثل أيضا عاملا يدفع على بقاء المواطن الخليجي في بلده رغم أنه قد يكون عاطلا عن العمل، وبناء عليه فإن دافع حرية انتقال عوامل الإنتاج بالنسبة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مازال يمثل قيدا على قيام منطقة العملة الموحدة وإنه لم يستكمل بعد .

3. درجة التنوع الاقتصادي والسلعي :

على الرغم من جهود التنمية الاقتصادية المبذولة في جميع دول مجلس التعاون لتنويع مصادر الدخل القومي خلال نصف القرن الماضي، فان اقتصاديات دول المجلس مازالت تعتمد بشكل جوهري على النفط كمصدر للدخل وحصيلة الصرف الأجنبي، فما زالت عائدات النفط تشكل في المتوسط حولي 80 % من قيمة الصادرات والإيرادات في الموازنة العامة . ويعطي الجدول رقم 4.3 مؤشر هيرشمن لدرجة تركز الصادرات لمجموعة دول مجلس التعاون [1]:

ويدل المؤشر على مستوى عال من التركيز في الصادرات في كل دول مجلس التعاون، ذلك أنه كلما اقترب المؤشر من الصفر كان ذلك دليلا على تنوع كبير للصادرات، وكلما ابتعد عن الصفر كان ذلك دليلا على أحادية الصادرات وعدم تنوعها .

جدول 4.3: مؤشر هيرشمن لدرجة تركز الصادرات

الدولة / السنة	1980	1995	2001
البحرين	0.790	0.629	0.670
الكويت	0.732	0.940	0.923
عمان	0.922	0.765	0.684
قطر	0.934	0.731	0.633
السعودية	0.942	0.734	0.892
الإمارات	0.870	0.619	0.725

"Hisehman Export Concetration Index" ، والمأخوذ من تقرير 2004 لمنظمة التجارة والتنمية UNCTAD.

وحتى تكون الصورة أكثر وضوحا، فعلى سبيل المثال كان المؤشر للبرازيل في عام 2001 هو 0.075 وكوريا الجنوبية 0.124 في حين أن أحسن النتائج كانت لبحرين حيث أعطت 0.670 للعام ذاته ، وكنتيجة طبيعية لهذه المستويات العالية من التركيز في الصادرات فان دول المجلس التعاون أكثر عرضة للأزمات خصوصا الناشئة عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية والتغيير الحاد في شروط التجارة العالمية ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن دول مجلس التعاون لا تعالج تلك الأزمات عن طريق التعديل في مستوى الإنفاق العام ، نظرا للدور المحوري الذي يؤديه في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي في دول المجلس .

[1] محمد ناجي التوني ، نفس المرجع السابق ، ص 13.

4. درجة تشابه هياكل الإنتاج :

لاشك أن كبر حجم القطاع النفطي جعل هياكل إنتاج دول مجلس التعاون تتشابه إلى حد كبير، فبينما يسيطر القطاع النفطي على الاقتصاد، تلعب القطاعات غير النفطية بما في ذلك الخدمات المصرفية والمالية دورا محدود لا يتعدى 25 %، في أحسن الحالات ويشير الجدول رقم 5.3 إلى مؤشر درجة تشابه بين الهياكل الإنتاجية لدول المجلس والتي نعتقد أنها توفر دافعا قويا للانضمام إلى منطقة عملة موحدة[1] .

5. درجة مرونة الأسعار والأجور :

تعاني أسواق دول مجلس التعاون جمودًا في الأسعار حيث لا تتواءم المستويات المحلية للأسعار والأجور مع التقلبات في أسعار النفط العالمية، بل يتم التعديل عن طريق استعمال سياسة الإنفاق الحكومي ولكن يجب التذكير هنا إن هذه السياسة المالية معاقة(قاصرة) وتعمل في اتجاه واحد إذا إنها فعالة في حالة انخفاض أسعار النفط وحدوث الركود الاقتصادي فقط ، مما يتطلب زيادة في الإنفاق العام، ومن ثم يحدث الجمود في الأسعار والأجور ولا يحدث تعديل أو تصحيح في أسعار الصرف، وهو الأمر الذي يتطلب القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة في الهياكل الإنتاجية لدول المجلس، بما في ذلك الإصلاحات المالية والمؤسسية والاجتماعية .

6. تشابه في معدلات التضخم :

على الرغم أن معدلات التضخم في كل دول المجلس التعاون تحت السيطرة فإن من الملاحظ أنها تميل إلى الارتفاع في فترات أسعار النفط العالمية وإلى الانخفاض في فترات انخفاضها، وعلى الرغم من أن جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعتمد على الصناعة النفطية كمصدر رئيسي للدخل فإن هناك تشابه محدود بين معدلات التضخم فيها، على الرغم من وجود بعض الاختلافات في محتوى سياسات إدارة الاقتصاد الكلي مثل السياسة المالية والنقدية وسعر الصرف، فإن التشابه المحدود في معدلات التضخم يعكس بالدرجة الأولى اختلافات بين هياكل الأسواق المحلية لدول المجلس ووجود عوائق السوق التنافسية مثل احتكار القلة أو المنافسة الاحتكارية.

[1] نفس المرجع السابق .

جدول 5.3 : التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي.

	البحرين			الكويت			عمان			قطر			السعودية			الإمارات		
	1995	2000	2003	1995	2000	2003	1995	2000	2003	1995	2000	2003	1995	2000	2003	1995	2000	2003
الزراعة	1.2	1.0	0.9	0.5	0.5	0.5	3.1	3.3	3.5	1.2	0.6	0.4	7.5	8.3	8.0	3.0	3.7	3.5
النفط والتعدين	22.6	23.6	24.2	55.5	46.0	49.8	52.3	48.3	51.8	51.2	61.4	64.5	47.1	40.8	43.7	37.1	30.2	32.1
الصناعات التحويلية	18.3	16.5	15.1	14.8	16.0	17.5	5.0	5.3	5.4	10.0	7.8	7.4	10.9	12.7	13.0	11.6	15.3	16.3
الكهرباء والماء	1.9	2.3	1.9	-0.1	-0.3	-0.3	1.1	1.5	1.6	1.7	1.6	1.7	0.2	0.2	0.2	1.5	1.7	1.4
التشييد والبناء	5.4	5.4	5.2	3.2	3.5	3.4	2.7	4.0	4.3	9.1	5.8	6.2	10.3	11.6	10.8	9.4	9.5	9.5
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	15.8	13.7	12.8	8.4	9.4	12.7	16.3	17.8	17.4	10.2	8.0	8.2	8.3	8.9	8.5	13.7	14.8	16.1
النقل والمواصلات والتخزين	9.0	9.5	9.3	5.2	7.4	7.9	7.7	10.5	9.3	4.9	5.2	4.6	7.3	8.2	7.9	7.1	8.3	8.2
الخدمات المالية والتأمين	24.7	26.0	28.7	4.1	7.8	7.0	3.9	6.5	7.6	13.7	11.1	12.0	6.5	7.4	7.9	6.4	7.0	7.3
خدمات العقار	11.8	11.7	10.7	8.8	11.1	10.2	8.8	7.1	7.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.9	10.0	9.8
الخدمات الحكومية	4.6	5.2	5.0	2.2	2.8	3.0	2.0	0.0	1.2	2.2	1.9	1.7	3.2	3.7	3.6	1.8	2.0	1.7
خدمات مصرفية	15.3	14.8	15.2	2.7	4.6	4.1	2.9	4.3	2.5	4.3	3.5	3.8	1.1	1.7	1.6	2.4	2.5	2.2
جملة القطاعات	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : محمد ناجي التوني ، نفس المرجع السابق ،ص 14.

7. درجة تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية :

دأبت الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تعزيز جميع الخطوات والإجـــراءات التي من شأنها توفير التنسيق والتكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية لدول المجلس، وتعد هذه القضية من الموضوعات المهمة التي تمثل إنجاز رائد استطاعت الأمانة العامة لمجلس أن تقطع فيه شوطا كبيرا إلا أن هناك ـــ كما سبق الذكر ـــ اختلافات في التركيبة الداخلية للأسواق المحلية الخليجية تفرض على دولها طبيعة وبيئـــة خاصة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المستخدمة .

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك الكثير من الأمثلة الناجحة التي يجب الإشارة إليها، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فان سياسة توحيد الرسوم الجمركية التي أقرتها الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لـــدول الخلـــيج العربية وتم تنفيذها في زمن قياسي لا يتعدى الثلاث سنوات دليل على القدرة على التأقلم الـــسريع وتنفيـــذ الأهداف المنشودة في وقت قياسي .

8. الدافع السياسي :

لقد أظهر قادة دول المجلس، وبلا جدال، إصراراً والتزاما منقطع النظير لتفعيل التكامل الاقتصادي لاسيما إنشاء منطقة العملة الموحدة الخليجية بحلول عام 2010 بما يتطلبه ذلك من تعزيز جميـــع أشـــكال التعـــاون والتنسيق الاقتصادي والمالي والتجاري، وطالما أن مثل هذا الدعم السياسي على مستوى القـــادة فـــإن ذلـــك ينطوي على تأثير قوي لتحقيق الهدف المنشود [1].

[1] نفس المرجع السابق ، 16.

ومن أجل تلخيص وضع دول مجلس التعاون فإن جدول رقم 6.3 يحاول الإجابة عن السؤال التالي ، ما مدى جاهزية دول المجلس التعاون لإنشاء منطقة عملة موحدة ؟

الجدول 6.3 : مدى جاهزية دول مجلس التعاون لإنشاء منطقة عملة موحدة .

	مشجع	غير مشجع
1. الانكشاف الاقتصادي .	**نعم**	**–**
2. حرية انتقال عوامل الإنتاج .	**–**	**نعم**
3. درجة التنوع الاقتصادي .	**–**	**نعم**
4. تشابه الهياكل الإنتاجية .	**نعم**	**–**
5. مرونة الأسعار والأجور .	**–**	**نعم**
6. تشابه معدلات التضخم .	**–**	**نعم**
7. درجة تكامل السياسات .	**نعم**	**–**
8. الدافع السياسي .	**نعم**	**–**

المصدر : محمد ناجي التوني ، نفس المرجع السابق ،ص 16.

يشير الجدول رقم 6.3 إلى أن هناك أربعة محفزات وأربعة معوقات لقيام منطقة العملة الموحدة الخليجية، ومن ثم فإن دول المجلس ليست جاهزة تماما لقيام منطقة العملة الموحدة، ونخص بالذكر ولكن هل يعني ذلك أنه يجب تأجيل الموعد المحدد حتى يتم استيفاء جميع الشروط الضرورية، الإجابة عن هذا السؤال هي بالنفي، إذ دلت التجارب العالمية في هذا المجال خصوصا تجربة الوحدة الأوربية على أن هذه الشروط قد يكون من الأفضل استيفاؤها قبل الموعد المحدد لقيام منطقة العملة الموحدة، ولكن يمكن العمل على إنجازها واستيفائها بعد قيام المنطقة، فعلى سبيل المثال لم تنضم السويد الدنمارك والنرويج إلى منطقة اليورو منذ إنشاء المنطقة حتى تستكمل تجهيز نفسها لهذه الخطوة، وظلت المملكة المتحدة، الرئيس الحالي للوحدة الأوربية، خارج المنطقة حتى وقتنا الحاضر .

ثالثًا : التحديات التي تواجه العملة الخليجية الموحدة .

على الرغم من الإعلان الرسمي بأن العملة الخليجية الموحدة سوف يتم إصدارها في *2010* كما هو مخططا، وأن دول الخليج لا شك ماضية في المشروع كما هو مخطط له سلفا، فان عملة إطلاق عملة موحدة ناجحة في دول مجلس التعاون يواجهها العديد من التحديات والتي يمكن ايجازها كآتي[1] :

***1*- عدم تجانس السياسات الاقتصادية**

بصفة خاصة في أوقات ميل أسعار النفط نحو الانخفاض، إذ يلاحظ أنه خلال تلك الفترات توجد فجوه واسعة بين أعضاء المجلس في عجز الموازنة ومعدلات الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويعني ذلك أن المضي في مشروع العملة الموحدة سوف يؤدي إلى فرض قيود صارمة على السياسة المالية ومستويات عجز الميزانية من خلال الرقابة على الإنفاق العام، وهو الأمر الذي يحد من قدرة بعض دول المجلس على استخدام السياسات النقدية والمالية التوسعية والسياسات النقدية والمالية خلال فترات هبوط أسعار النفط على المستوى القطري. الأمر الذي يخلق مصاعب للدول الأعضاء في الالتزام بقواعد منطقة العملة المثلى.

***2*- ارتفاع معدلات التضخم**

على الرغم من أن ارتفاع أسعار النفط الخام إلى مستويات قياسية لم تبلغها من قبل يعد من العوامل الايجابية في الأداء الاقتصادي لدول المجلس، حيث ساعد ذلك في تحسين معايير التقارب المالي، بصفة خاصة عجز الميزانية ومعدل الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاحتياطيات من النقد الأجنبي إلى الواردات، إلا أن ذلك كان مصحوبا بمجموعة من الآثار السلبية تتمثل في تراكم الضغوط التضخمية مدفوعة بارتفاع في الإيجارات وارتفاع أسعار الأغذية، والتضخم المستورد نتيجة الربط بالدولار الأمريكي، وعوامل ضغوط الطلب المحلي المدفوعة بمستويات السيولة غير المسبوقة. من ناحية أخرى فان زيادات الأجور في القطاع الحكومي الناجمة ارتفاع أسعار النقط وفوائض الميزانية، أدت أيضا إلى زيادة أجور القطاع الخاص بالتبعية، وهو ما أسهم في دفع تضخم التكاليف. أن وجود هذه المستويات العالية من التضخم سوف يمثل عائقا أساسيا أمام عملية صناعة السياسة في دول المجلس لمكافحة التضخم، وهي مهمة قد تفشل فيها دول المجلس أخذا في الاعتبار استحالة تبنى سياسات انكماشية في أوقات التوسع المدفوع بارتفاع أسعار النفط الخام.

***3*- ضعف الدولار الأمريكي (المثبت المشترك)**

تتمثل المشكلة الأساسية للدولار في أن الجانب الأكبر من العوامل المسئولة عن ضعف الدولار هي عوامل جوهرية *Fundamentals*، ودائما ما يشار إلى أن العجز التوأم *Twin deficit* هو المسئول الأساسي عن ضعف الدولار، أي عجز الميزانية وعجز الميزان التجاري، حيث أن عجز ميزان المدفوعات يسير جنبا إلى جنب مع دين محلي ضخم، ومن ثم تتردد البنوك المركزية في استخدام احتياطياتها بشراء أذون خزانة أمريكية. أن استمرار عجز ميزان المدفوعات، لا بد وان يصاحبه زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن تدفقات

[1] إبراهيم السقا ، مرجع سبق ذكره .

الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحدة بدأت تنخفض بشكل واضح بعد إحداث الحادي عشر من سبتمبر. في ظل هذه الأوضاع فان قيام الولايات المتحدة بالحفاظ على عجز كبير في الميزان التجاري، تجعل الدولار الأمريكي أكثر عرضة للانخفاض. وعلى الرغم من انه ربما يكون من المبكر الحديث عن وجود أزمة دولية للدولار على غرار تلك التي حدثت في أوائل السبعينيات، لكن المؤكد أن الدولار واصل انخفاضه بشكل مثير للقلق. إذ أن كافة الاحتمالات تشير إلى أن استمرار انخفاض الدولار في المستقبل يتعمق إلى الحد الذي دفع بشافيز إلى القول بأن ''أن الدولار يهبط بدون باراشوت''، وهناك أيضا ظاهرة تحدث الآن وهي انه على الرغم من انخفاض الدولار بدءا من عام *2001*، فان الميزان التجاري الأمريكي لا يتحسن، حيث ما زالت شهية الأمريكيين للسلع المستوردة مفتوحة بشكل واضح، ويواجه الدولار عملات هي إما ثابتة (اليوان) أو ترتفع بصورة محدودة جدا مثل البات التايلندي، أو تنخفض مثل البيزو المكسيكي، في الوقت الذي تنخفض فيه مرونة الطلب السعرية للواردات في الولايات المتحدة. مثل هذه العوامل تدفع صانع السياسة الآن إلى الضغط على الدولار بشكل اكبر لكي يحدث التغير المأمول في الطلب على الواردات. ومن الواضح أن الاحتياطي الفدرالي الأمريكي يفضل إعطاء الأولوية لعمليات إعادة تنشيط الاقتصاد المحلي بالحفاظ على معدلات فائدة منخفضة، وإهمال الدولار الآن، خصوصا وانه يساعد عمليات استعادة مستويات النشاط، بصفة خاصة بالنسبة لميزان المدفوعات الأمريكي. جميع المؤشرات إذن تشير إلى استمرار الدولار نحو الضعف، خلال السنوات القادمة[1].

4- ضعف عملية تنسيق السياسات المشتركة

تعد عملية تنسيق السياسات بين البلدان الأعضاء شرطا أساسيا لأي تكتل إقليمي، بصفة خاصة بالنسبة للاتحاد النقدي، وذلك لخطورة الآثار المترتبة على عدم تحقيق ذلك بالنسبة لاعتبارات الاستقرار الاقتصادي. فقد أعلنت عمان أنها لن تلتزم رسميا بموعد إطلاق العملة الخليجية الموحدة في *2010*، وبأنها لن تشارك في إطلاق تلك العملة إذا ما تم ذلك في الموعد المقرر لها. غير أن سلطنة عمان لم تغلق الباب أمام مسألة انضمامها إلى العملة الموحدة، تركت الباب مفتوحا انه قد تعيد النظر في قرارها والانضمام إلى العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي في وقت لاحق. ومن الواضح للعيان أن الصوت العماني، هو الصوت الأكثر عقلانية وواقعية في نظرته إلى إمكانية إطلاق عملة موحدة في *2010*. كذلك كان قرار الكويت كما يبدو بالتخلي على الدولار كمثبت مشترك مفاجئا لدول المجلس، وهو مثال صارخ على عدم تنسيق السياسات بين دول المجلس وقد أدى إلى تعقيد عملية إطلاق العملة الخليجية الموحدة في موعدها، رغم أن عملية الإطلاق في حد ذاتها كانت تواجه قيودا أساسية لا نعتقد أن قرار بنك الكويت المركزي بفك الربط هو الأساس في تعقيد عملية الإطلاق. الخطورة في القرار الكويتي هو انه قد فتح الباب على مصراعيه أمام باقي الدول الأعضاء في التفكير في التخلي عن المثبت المشترك لما له من آثار خطيرة على اقتصادياتها المحلية. بصفة خاصة بالنسبة لاعتبارات التضخم المستورد.

[1] نفس المرجع السابق .

5- ضعف الأداء في مجال التكامل الاقتصادي

على الرغم من انه قد مضى على إنشاء مجلس التعاون أكثر من ربع قرن، إلا أن ما تم تحقيقه على ارض الواقع من خطوات في مجال التكامل الاقتصادي يعد محدودا، ولا ينبغي أن يستغرب هذا الأمر، إذ أن عملية التكامل الاقتصادي عملية صعبة ومرهقة وطويلة وتتسم بقدر كبير من التعقيد، بصفة خاصة عندما تتم بين كيانات تختلف في نظمها السياسية بشكل واضح. فدول المجلس ليست سوقا موحدة بعد، ومن الواضح أن تحول دول المجلس إلى سوق موحدة سوف يستغرق قدرا كبيرا من الوقت، خصوصا على صعيد توحيد التشريعات وإلغاء كافة القيود التي تحول دون الانتقال الحر للسلع والخدمات والعناصر. فعلى الرغم من أن أوروبا قد أطلقت مشروع السوق الموحدة، إلا أنها سوقا موحدة في السلع وليست سوقا موحدة في الخدمات، وتشكل الأخيرة حوالي *70*% من الناتج المحلي الإجمالي لدول السوق. كذلك فان هناك *15* عضوا فقط من بين *27* عضوا هم الأعضاء في الاتحاد النقدي.

6- الحاجة إلى تنويع الهياكل الاقتصادية

بدون شك فان أهم التحديات التي تواجه أعضاء مجلس التعاون هي تنويع اقتصادياتها، وتخفيف اعتماد اقتصادياتها عل النفط. ومن أهم الخطوات التي ينبغي أن تهتم بها دول مجلس التعاون في هذا الاتجاه هي تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، والبحث عن مصادر جديدة للمزايا المكتسبة التي تدعم تنافسيتها الدولية مدعومة بالاستثمار في مجالات البنى التحتية والتعليم والتدريب، والإصلاحات التشريعية والمالية والاقتصادية، بصفة خاصة الحد من دور الدولة في النشاط الاقتصادي وإفساح المجال للقطاع الخاص لكي يلعب دورا اكبر في الاستثمار والإنتاج والتوظيف وتوليد الدخل. بصفة خاصة فان القطاعات الحكومية في دول المجلس لا يمكن أن تستمر في لعب دور الموظف الأساسي لقوة العمل الوطنية لما لذلك من آثار سلبية على كفاءة استغلال الموارد وهدر القدرات الكامنة.

لذا قرر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي، في اجتماعه الأخير في مدينة أبو ظبي – دولة الإمارات – خلال شهر ديسمبر عام 2005 إرجاء موعد قيام المنطقة الموحدة الخليجية إلى عام 2012 م، والتوصية بتفعيل دور اللجان الاقتصادية المختصة للعمل على توافر الشروط الأساسية اللازمة لنجاح هذا المشروع الحيوي واتخاذ جميع الإجراءات المطلوبة في هذا الشأن [1].

[1] محمد ناجي التوني ، نفس المرجع السابق ، ص 22.

المطلب الثاني : القضايا والسياسات الواجب مراعاتها.

كما سبق الذكر، فقد سبق لدول مجلس التعاون أن اعتمدت عدة عناصر هامة من شأنها تأمين نجاح الاتحاد النقدي إلا أنه لا بد لهذه الدول أن تتخذ خيارات أساسية وخطوات هامة لتصميم وتنفيذ اتحاد نقدي فعال .وتشمل هذه الخطوات ما يلي[1] :

1. وجوب قيام كافة الدول الأعضاء بمواصلة المحافظة على أوضاع مالية قابلة للاستمرار ومستندة على إطار للأمد المتوسط في ظل نفس الافتراض المحافظ بشأن أسعار النفط في كافة دول المجلس ؛
2. تبني ميثاق مشترك للسلوك المالي يتكون من معايير للتقارب المالي وإطار مشترك لممارسات المحاسبة العامة وإجراءات مناسبة لإدارة ميزانية الحكومة ؛
3. تطوير سياسة سعر صرف مشتركة، بما فيها تكوين حساب تجميعي للاحتياطيات الدولية المشتركة ؛
4. تصميم المؤسسات – مثل البنك المركزي المشترك – التي تدعم الاتحاد النقدي، بالإضافة إلى مجموعة من أدوات السياسة النقدية الكفيلة لضمان فعالية عمليات السياسة النقدية عبر دول الاتحاد ؛
5. . توفير البيانات ذات النوعية والدقة العاليتين واعتماد معايير مشتركة ونشر المعلومات في الأوقات المناسبة وبما يسمح بتقييم مدى التقدم في الالتزام لمعايير التقارب وأهداف السياسات.

وعلى الرغم من أنه يتعين اتخاذ الخطوات المبينة أ علاه قبل إدخال العملة المشتركة فإن وتيرة إنجاز الإصلاحات الهيكلية المكملة للاتحاد النقدي هي التي ستحدد سرعة تمكن دول مجلس التعاون من ترسيخ الاتحاد الاقتصادي وتعزيز صافي المنافع من العملة المشتركة .

[1] رجان غوفيل ، مرجع سبق ذكره ، 236.

1. قدرة المالية العامة على الاستمرار ومعايير التقارب المالي :

يمثل الحفاظ على وضع مالي قابل للاستمرار عنصراً حيوياً في نجاح الاتحاد النقدي، حيث إن تواجد وضع غير قابل للاستمرار، وخاصة في حالة إحدى الدول الأعضاء الكبرى، يمكن أن يعرض الاتحاد لمزيج غير مرغوب من السياسات، مما من شأنه أن يقوض أهداف السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى مثل استقرار الأسعار وأن يؤثر سلباً على سمعة الاتحاد برمته وجدارته الائتمانية، بالإضافة وفي حال اختارت دول المجلس نظام ربط العملة المشتركة فإن دعم سعر الصرف المثبت يقتضي المحافظة على وضع مالي قوي .

وبغية التوصل لإنجاز وضع مالي قوي فسيتعين على دول مجلس التعاون النظر في وضع سياسة ماليتها العامة في إطار متوسط الأمد . فنظراً لحجم احتياطياتها من الهيدروكاربون وطبيعتها الناضبة وتقلبات أسعارها، فإنه من المهم أن تستند قرارات دول المجلس بشأن الادخار والاستهلاك إلى نظرة من زاوية الأمد الطويل من حيث قيمة احتياطياتها من الهيدروكاربون التي تمثل" دخلها الدائم"، بدلاً من التركيز على" الدخل الجاري" الذي يتمثل إلى حد بعيد في عوائد مبيعات النفط والغاز . فلو تم الاستناد إلى الافتراض المحافظ باستمرار سعر النفط إلى المدى البعيد وانطباقه على كافة دول المجلس، فإن مضمون ذلك سيعني أنه سيتوجب على تلك الدول بذل ما في وسعها من جهد لخلق فوائض مالية في السنوات التي تشهد حدوث صدمات إيجابية أي عند ارتفاع أسعار النفط فوق مستوى الأسعار المدرجة في الافتراض المحافظ لاستخدامها في تخفيف حدة الآثار التقيدية خلال الفترات الخاضعة لصدمات سلبية . ونتيجة لذلك فمن الأرجح أن يخف اندفاع الإنفاق من منطلق توفر العوائد النفطية في الأمد القصير، الأمر الذي من شأنه أن يحد من آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد .وبالإضافة، فإن من شأن هذا الأسلوب أيضاً أن يسمح بمعالجة مسألة ضمان التوازن في توزيع الثروة النفطية عبر الأجيال أو العدالة الاقتصادية فيما بين الأجيال . ومع ذلك وطالما بقي الاستقرار الاقتصادي الكلي مؤمناً، فإنه من الممكن أن تتم زيادة الإنفاق خلال فترات الصدمات الإيجابية ولا سيما حينما يتوقع أن يكون المردود الاجتماعي مرتفعاً مثلاً تخفيض مديونية الحكومة وزيادة الاستثمار في قطاعي التعليم والصحة .

ووفقاً لتجربة الاتحادات النقدية الأخرى بما فيها الاتحاد النقدي الأوروبي هناك إدراك واعتراف متزايدين بأن معايير التقارب المالي أو إتباع سياسة مالية عامة مستندة إلى قواعد محددة يمثلان أدوات سياسية كافية لتأمين قدر أكبر من تماثل سياسات المالية العامة في الدول الأعضاء .فالقواعد المالية هي أهداف رقمية للمجملات المالية بما فيها الدين والعجز والإنفاق. وانطلاقاً من مواقع مالية أصلية مختلفة فإن اقتراب الدولة العضو من الهدف المالي المشترك حينما يكون ملزماً يمثل امتحاناً مؤشراً لمدى استرشاد السياسة المالية المعنية بالقواعد المعتمدة أو كونها اختيارية . ولا بد من أن يتم تصميم القواعد المالية لاتحاد دول مجلس التعاون النقدي في صيغة تضم السمات الاقتصادية الرئيسة لدول مجلس التعاون. ويتعين بالأخص أن تأخذ تلك القواعد بالحسبان درجات اختلاف تنعّم الدول المعنية بالثروات .

الهيدروكاربونية، وحجم البلد ووضع مالية الحكومة في الأصل، وصافي وضعه المالي الأصلي، وكذلك السمات المالية المشتركة مثل اعتماد الميزانية الحكومية المرتفع على العوائد الهيدروكاربونية والتذبذب في أسعار النفط والغاز .ويمكن أن تقضي مثل تلك القاعدة باعتماد صافي الميزان المالي الأولي غير الهيدروكاربوني-*(Non-Hydrocarbon Net Primary Fiscal Balance* ، .بمثابة مجمل مالي واستهداف نسبة ثابتة من هذا المقياس للعجز إلى الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكاربوني . ويسمح هذا المجمل المالي بتقدير موقف سياسة المالية العامة المضمور على نحو أدق مما يفسحه استعمال المجملات المالية الأخرى للبلدان المنتجة للنفط ويوفر أداة سياسة خاضعة مباشرة لحكم السلطات . بالإضافة يمكن استخدام صافي الدين العام كهدف ثانوي[1] .

وتتسم مثل هذه القاعدة بتعر يفها الواضح وبساطتها وشفافيتها وسهولة شرحها للجمهور ويمكن بالتالي نشرها على نطاق واسع . ويمكن احتسابها ومتابعتها وتطبيقها بدون صعوبة تذكر .وبالإضافة فإنها تتناسب مع الأهداف الرامية إلى الحفاظ على الاستمرارية المالية وعزل القطاع غير الهيدروكاربوني من التطورات في أسواق النفط وتخفيف التعرض المالي للصدمات الناجمة عن أسعار النفط وضمان العدالة فيما بين الأجيال، حيث أن حشد العوائد غير الهيدروكاربونية وترشيد الإنفاق يكونان بندين هامين في جدول أعمال الإصلاح المالي الهيكلي الذي يجب أن يدعم هذه القاعدة المالية . وبالأخص سيتعين على البلدان المتمتعة باحتياطيات هيدروكاربونية أدنى وآلفة إنتاج أعلى اتخاذ إجراءات مالية تصحيحية في مواعيد أبكر من البلدان الأخرى بغية التوصل إلى وضع مالي قابل للاستمرار . وبالإضافة، ونظراً لقدرة عوامل الإنتاج على التنقل وانفتاح الأسواق فيما بين دول مجلس التعاون، فإنه لا بد لأي إجراء ضريبي تتصوره إحدى الدول الأعضاء ويمكن أن يكون له انعكاسات على صعيد دول المجلس كافة من أن يتوافق مع الاتحاد بكامله .

ويتمثل نجاح دول مجلس التعاون في تحقيق الاتحاد النقدي أيضاً في الاستفادة من الدروس المستمدة من بعض الاتحادات النقدية القائمة على صعيد تسلسل وتتالي الإجراءات والمراحل المناسبين .وبالأخص تحقيق قدر معقول من التعزيز المالي قبل أن يدخل الاتحاد النقدي حيز التنفيذ، وبهذا المعنى يمثل التعزيز المالي مطلباً مسبقاً لنجاح الاتحاد النقدي.

[1] نفس المرجع السابق .

2. نظم أسعار الصرف

ساهم نظام أسعار الصرف الثابتة المتبع في دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقود الماضية في ترسيخ الاستقرار وإبقاء التضخم على مستوى متدني وتعزيز الثقة . كما قررت هذه الدول ربط عملتها المشتركة المستقبلية بالدولار إلى حين قيام الاتحاد النقدي . إلا أنه لا بد من النظر في الخيارات الأخرى المتاحة لنظام صرف العملة المشتركة بما في ذلك ربطها بسلة من العملات أو ترتيبات أخرى أكثر مرونة . وينطوي كل من هذه الخيارات على انعكاساته الذاتية على السياسات والمتطلبات التشغيلية .

إن من شأن اعتماد عملة مشتركة لدول مجلس التعاون مربوطة بالدولار الأمريكي أن تعكس الوضع الاقتصادي المصاحب لذلك في داخل الولايات المتحدة، فإن هذا الربط يتضمن عددا من المساوئ التي تفوق المزايا المترتب عليه، فالربط بالدولار يزيد حاجة السلطة النقدية إلى الاحتياطات الأجنبية، لأن التغيير في سعر صرف العملة المشتركة لدول المجلس لا يعكس التطورات الحقيقية في ميزان المدفوعات هذه الدول كمجموعة نقدية، بل يعكس التطورات الحقيقية في ميزان المدفوعات الأميركي، كما أن هناك احتمالا بأن يقود الارتباط بالدولار الأمريكي الذي يتصف بالتقلب في قيمته إلى قيام المنتخبين في الولايات المتحدة الأمريكية برفع أسعار سلعهم المصدرة إلى دول المجلس التعاون لمواجهة عدم التأكد الذي يحيط تجارتهم من جراء تقلب سعر صرف الدولار الأمريكي[1] .

3. السياسة النقدية والاعتبارات المؤسسية :

يكمن التغيير المؤسسي الأهم على درب إقامة الاتحاد النقدي في استحداث بنك مركزي مشترك مستقل أو هيئة نقدية موحدة فوق السيادة الوطنية .إلا أنه يتعين أيضاً تطوير أطر مؤسسية وقانونية لإدارة السياسة النقدية الموحدة ليتسنى تشغيل الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون بالسلاسة اللازمة . ويمكن تنفيذ التغيرات المؤسسية المطلوبة على أساس خطوة تلو الأخرى خلال الفترة الانتقالية نحو إدخال العملة المشتركة . وتتمثل إحدى أهم مزايا هذا النهج في إعطاء المتعاملين في السوق والسلطات الفرصة للتعرف على التغيرات الجاري وضعها والتكيف معها . وعلى سبيل المثال، فقد تم في حالة الاتحاد النقدي الأوروبي تحقيق التوافق بين معظم الجوانب المؤسسية على مراحل قبل إدخال اليورو، وشملت تلك الجوانب تعديل قوانين البنوك المركزية التي تمنع قيام البنك المر كزي بتمويل عجوزات الحكومة وتنص على تقوية استقلالية البنوك المركزية الوطنية . وفي المقابل استمر استخدام أدوات السياسة النقدية في التفاوت فيما بين الدول الأعضاء إلى حين أصبح الاتحاد النقدي الأوروبي نافذ المفعول[2].

---

[1] هيل عجمي جميل، إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الإمارات العربية المتحدة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005، ص: 158.

[2] رجان غوفيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 242.

4. المصرف المركزي الخليجي :

ترتبط دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أرض الواقع باتحاد شبه نقدي منذ سنوات طويلة، ربما لبضعة عقود. فقد ارتبطت عملات هذه الدول، رسمياً أو بشكل غير رسمي، بالدولار الأمريكي بقوة منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي كما قامت دول المجلس بتثبيت سعر صرف عملاتها بالدولار في إطار الإعداد لاتحاد النقد الخليجي (على الرغم من أن الكويت اختارت ربط عملتها بسلة عملات في العام الماضي). وفي ظل حرية انتقال رأس المال والقدرة التامة على تحويل الحسابات الجارية بين العملات، فإن تثبيت سعر الصرف مقابل الدولار يعني غياب الاستقلال النقدي. ومع أن الارتباط القوي لعملات دول مجلس التعاون بالدولار الأمريكي أسفر عن سياسة نقدية مشتركة، إلا أن تلك السياسة مرتبطة بالضرورة بمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وليس بالظروف المحلية. وفي الوقت الذي وفر فيه هذا التدبير درجة من الاستقرار الراسخ والقيم (باستثناء بعض الفترات مثل ثمانينيات القرن الماضي عندما شهدت الولايات المتحدة معدلات تضخم مرتفعة وتقلبات في سعر الصرف)، فقد أبرز التباعد الأخير في التوجهات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية، مدى الحاجة إلى استعادة بعض استقلال السياسة النقدية، وذلك بهدف توجيه هذه السياسة نحو مواجهة ضغوط التضخم [1].

بإيجاز شديد، يمكن ترجمة خطة الاتحاد النقدي الخليجي على أنها انتقال دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من اتحاد نقدي لم تتمتع فيه بأي استقلال نقدي إلى إطار يعطي السياسة النقدية قدرة أكبر على مواجهة التضخم، والتعامل مع التقلبات الاقتصادية، والتكيف مع تطورات الدورة الاقتصادية، واتخاذ الإجراءات المناسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية العالمية.

ولتحقيق هذا الهدف، فإن المهمة الأساسية تتمثل في تصميم القواعد التي سيعتمد عليها المصرف المركزي الخليجي في ممارسة استقلاله النقدي، وتحديداً قراره المتعلق بسياسة تحديد سعر الفائدة واستخدام الأدوات التي ستتم عبرها ممارسة السياسة النقدية[2].

[1] مركز دبي المالي العالمي ،" الإطار المؤسسي للمصرف المركزي الخليجي" [على الخط] ، دبي :مركز دبي المالي العالمي،سبتمبر 2008، متاح على :< www.difc.ae/press_centre/archive/2008/files/539_Arabic.doc >،ص:08.

[2] مركز دبي المالي العالمي ،نفس المرجع السابق ،ص:08.

5. أدوات السياسة النقدية :

سيتوجب على البنك المركزي المشترك والبنوك المركزية الوطنية التمتع بمجموعة من الأدوات المشتركة لإدارة السياسة النقدية ليتسنى لعمليات السياسة النقدية إحداث الآثار المرغوبة عبر الاتحاد النقدي برمته . وبينما ي قوم البنك المركزي المشترك بتحديد الشروط لكل من أدوات السياسات، تقوم البنـــوك المركزيـــة الوطنيـــة بتطبيقها بوصفها وكالات للبنك المركزي المشترك . وعلى سبيل المثال ينبغي أن تكون آليات ومواصفات أيـــة عمليات الإقراض أو الإيداع هي نفسها في كافة الدول الأعضاء . فإذا يتولى البنك المركزي المشترك تحديد أسعار الفائدة فلا بد من أن تطبق تلك الأسعار نفسها في كافة الدول الأعضاء . وبالمثل لا بد من تطـــابق مواصـــفات الاحتياطي الإلزامي – مثل نسبة الاحتياط، وقاعدة الاحتياط، وسعر الفائدة عليها والعقوبات – تطابقاً تاما عبر كافة الدول، وبصورة عامة ينبغي أن تسمح أدوات السياسة المشتركة بإدارة السياسة النقدية بكفاءة وبأســـلوب بسيط وشفاف ومتوافق مع مبادئ السوق بما يساهم في تطوير الأسواق المالية.[1]

6. معايير البيانات والشفافية واعتبارات مؤسسية :

يتطلب تقييم النجاح في التقارب والالتزام بأهداف ا لسياسة توفر بيانات إحصائية اقتصادية ومالية شفافة وقابلة للمقارنة عبر كل الدول الأعضاء في مجلس التعاون . فمن شأن توفر هذه المعلومات للجمهور في الأوقات المناسبة أن يعزز الرقابة الإقليمية والمساهمة في تطبيق سياسات اقتصادية ملائمة وربما الحد من التباعد الاقتصادي الكلـــي الزائد عبر دول مجلس التعاون .وبالأخص، وآما سبقت الإشارة إلى ذلك، ينبغي أن تتوفر لواضعي السياسات عند الطلب مفاهيم ومنهجيات وبيانات مالية قابلة للمقارنة . كما يتعين أن تدعم تطبيق القاعدة المالية المقترحة – أو أية قاعدة أخرى – ممارسات جيدة في مجالي الشفافية والمساءلة . آما يتحتم إخضاع مواقف السياسات المالية في كل من دول مجلس التعاون لرقابة متعددة الأطراف من أجل تحقيق الانضباط المالي بين كافة الدول الأعضاء.

ولأغراض قرارات السياسة النقدية سيتعين على البنك المركزي المشترك الاعتماد على مجموعة من الإحـــصاءات المتناسقة . وفي هذا الصدد لابد من أن تكون المعايير والقواعد المحاسبية متناسقة أيضاً ليتسنى بناء ميزانيات موحدة للبنوك المركزية الوطنية والبنك المركزي المشترك والمصارف التجارية . وقد يكون من المفيد أن يتم اســـتحداث هيئة إحصائية إقليمية مسؤولة عن تطوير المفاهيم والمنهجيات وتوفير البيانات الموحدة المتناسقة علـــى مـــستوى مجلس التعاون والتي تقوم بتجميعها السلطات الوطنية وباستطاعة الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي المعـــززة بالقدر الكافي أن تلعب دوراً هاماً في تقوية المعايير الإحصائية بغية توفير معلومات إحصائية شفافة وقابلة للمقارنة عبر كافة دول المجلس.

[1] رجان غوفيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 244.

7. الإصلاحات الهيكلية

بالرغم من كون الإصلاحات الهيكلية أمراً مرغوباً بغض النظر عن إنشاء اتحاد نقدي، فإن من شأنها تعزيز الآثار الإيجابية للعملة المشتركة . وبالأخص سيتعين على دول مجلس التعاون الخليجي تنسيق سياساتها وجعلها متجانسة مع بعضها البعض بغية دعم عملية التكامل وتطوير الأسواق المالية وتحسين كفاءة توزيع الموارد وقدرة عوامل الإنتاج على التنقل . كما أن من شأن إصلاح نظم الإعانات الاجتماعية والحوافز تخفيف الإسراف ومعالجة مكامن عدم المرونة في الإنفاق . آما ين بغي أن تنظر دول مجلس التعاون في اعتماد إستراتيجية مشتركة بشأن التملك وحقوق الملكية بما فيها لصالح غير المواطنين وذلك بغية تسهيل وتوسيع مجالات الاستثمار في كافة دول المجلس . ولتحقيق هذه الغاية سيتعين على تلك الدول وضع قواعد واضحة ومتوازنة لكل من المستثمرين المواطنين والأجانب على قدم المساواة، وإزالة الممارسات التنظيمية والضريبية التمييزية وتوفير الضمانات القانونية وحقوق ملكية متساوية[1] .

8. التكامل المالي

بما أن أسواق الأوراق المالية الخاصة ما زالت في مرحلة نشؤها وأن أسواق الأسهم ما زالت محدودة وقليلة التطور في معظم دول مجلس التعاون، فهناك حاجة لاتخاذ عدة إجراءات تستهدف رعاية وتطوير هذه الأسواق في دول المجلس . وتشمل مثل هذه الإجراءات تنسيق الضرائب الوطنية على رؤوس الأموال وسن التشريعات مثلاً بخصوص الحدود القصوى على نسبة تملك الأجانب للأسهم والقواعد المحاسبية المتصلة بتملك السندات والأسهم والمتاجرة بها . ما يتعين على سلطات دول مجلس التعاون معالجة مكامن الضعف المتبقية في مجال تنظيم أسواق السندات والإشراف عليها والقضايا المتعلقة بالتنظيم والإدارة في قطاع الشركات . ومن شأن تناسق وانسجام القواعد التي تنطبق عل ى المستثمرين الأجانب في البورصات أن يشجعا على استثمارات الحافظة في المنطقة، ولتحقيق المزيد من اندماج الأنظمة المصرفية في منطقة دول مجلس التعاون، لا بد للسلطات من أن تشجع على قيام المزيد من الاندماجات المصرفية عبر الحدود التي يرجح لها أن تحدث في الاتحاد ا لنقدي .وتعتمد الزيادة في العمليات المصرفية عبر الحدود على الأرجح على مدى تحرير الأنظمة المصرفية القائمة في المنطقة وتناسق الأطر الرقابية المشرفة عليها[2].

[1] رجان غوفيل ، مرجع سبق ذكره ، 246.

[2] نفس المرجع السابق ، ص 247.

9. سوق العمل

تتسم أسواق العمل في دول مجلس التعاون بانقسامها بين فئتي العمال المواطنين والوافدين حسب كل من المهارات والأجور والمنافع وقطاعات العمالة . وفي إطار اتحاد نقدي يعمل في ظل نظام سعر صرف ثابت فإن التكلفة في خسارة الوظائف المترتبة على الصدمات الخارجية قد تكون أعلى . وبما أن كافة دول مجلس التعاون قد قامت باتخاذ إجراءات ترمي إلى تخفيض نسبة العمالة ا لوافدة من إجمالي القوى العاملة، فسيتعين على تلك الدول أيضاً استهداف تحقيق المرونة في سوق عمل المواطنين وتخفيف تجزئة العمالة . ولتلك الغاية سينبغي أن تعمل تلك الدول لتضييق التفاوت في الحوافز فيما بين القطاعين العام والخاص ، لتشجيع مواطنيها على البحث عن فرص العمل في القطاع الخاص وبأجور تنافسية من المنظور الدولي.

كما يتعين على دول مجلس التعاون أن تتوخى الواقعية والمرونة في تحديد الحصص لتعيين المواطنين للتأكد من تمتع أصحاب العمل بهامش تحرك كاف لتوظيف العمالة الأكثر مهارة وبأجور تحددها السوق لكي يتمكنوا من الحفاظ على مركزيتهم التنافسية وخاصة في القطاع غير النفطي . وفي الوقت ذاته سوف يتعين تقوية برامج التعليم والتدريب والارتقاء بها لتمكين المواطنين من اكتساب المهارات المناسبة وزيادة إنتاجية الأداء بما يحسن من إمكانية توظيفهم أثناء مضي مسيرة التنويع الاقتصادي قدما .وبالإضافة سينبغي كذلك أن تنظر كافة دول مجلس التعاون في اعتماد نظام تأمين ضد البطالة وتوسيع مزايا نظام التقاعد لتشمل المواطنين العاملين في القطاع الخاص

وفي تقرير المركز دبي المالي العالمي الذي يعتبر تقييما الذي أحرزه الاتحاد النقدي الخليجي لغاية *31*-جويلية *2008* ، وقد تم التصديق الضمني على معايير التقارب الاقتصادي المطلوب للوصول إلى عملة خليجية موحدة والمستندة في تصميمها إلى (معايير ماستريخت)، التي قام عليها الاتحاد النقدي الأوربي، خلال الجلسة السابعة والعشرون للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي استضافتها الرياض في ديسمبر *2001* ولكنه لم يتم تحديد التعريفات الدقيقة[1] .

وخلاصة القول إن دولتي قطر والإمارات العربية المتحدة لا تستوفيان معيار التضخم، بينما لا تستوفي الكويت معيار صرف العملات، في حين لم تفصح الإمارات العربية المتحدة بعد عن أخر البيانات المالية.

[1] مركز دبي المالي العالمي ،" تقييم مسيرة الاتحاد النقدي الخليجي"، الورقة الاقتصادية الأولى[على الخط] ،دبي:مركز دبي المالي العالمي،أوت 2008، متاح على:< http://www.difc.ae/press_centre/archive/2008/files/080817_difc_monetary_report_final.pdf > ، ص34.

الجدول رقم 7.3 : تقييم معايير التقارب الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	معدل التضخم	سعر الفائدة	احتاطي النقد الأجنبي	العجز المالي	الدين العام	سعر الصرف
البحرين	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
الكويت	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	كلا
عمان	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
قطر	كلا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
السعودية	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
الإمارات	كلا	نعم	نعم	نعم	؟	نعم

المصدر : مركز دبي المالي العالمي .http://www.difc.ae

ولكي يتسنى وضع الاتحاد النقدي موضع التنفيذ ، فإنه لابد من تؤخذ في الاعتبار قضايا أساسية ترتبط بالسياسة النقدية وهي[1] :

1. يجب أن يكون التضخم أبرز الأولويات في جدول أعمال السياسة النقدية، ففي الماضي وفرت سياسة ربط الصرف بالدولار أساسا صلبا لاستقرار النقد والأسعار ،وأما اليوم وفي ظل التغيرات الهيكلية والزيادة المستمرة للتنويع الاقتصادي والتجاري ، انتقال المحور الرئيسي للشراكة التجارية والاستثمارية نحو آسيا، بالإضافة إلى ضعف الدولار في الأسواق العالمية، فقد أصبح الوضع يقتضي تغيير السياسة النقدية نحو كبح التضخم، خاصة وأن هذه السياسة تركز على إبقاء التضخم ضمن مستويات محددة ومعلنة .
2. ستحتاج دول مجلس التعاون الخليجي إلى الاستثمار في بناء وتعزيز قدراتها الإحصائية لتوفير بيانات اقتصادية ومالية متناسقة وقابلة للمقارنة، سعيا إلى دعم الاتحاد النقدي الخليجي والسوق الخليجية المشتركة.
3. لكي يتحقق الاتحاد النقدي الخليجي ويحقق الأهداف التي قام من اجلها، فإنه سيحتاج إلى استثمارات داعمة في البنية التحتية للقطاع المالي (بما في ذلك البنية القانونية والتنظيمية)، بالإضافة إلى تطوير أنظمة الدفع وربط أسواق النقد بأسواق رأس المال .

[1] نفس المرجع السابق .

الشكل رقم 3.1: أبرز إنجازات الاتحاد النقدي الخليجي .

مايو 1981	البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية، والإمارات تؤسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية
نوفمبر 1981	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تصادق على الاتفاقية الاقتصادية
مارس 1983	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تطلق منطقة التجارة الحرة
1983	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تؤسس لجنة المحافظين
1986	إعادة ربط الريال العماني رسمياً بالدولار الأمريكي
سبتمبر 1994	لجنة المحافظين توافق على تأسيس شبكة الصراف الخليجية (لربط شبكات الصراف الآلي الوطنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)
يوليو 2000	ربط الريال القطري رسمياً بالدولار الأمريكي
ديسمبر 2000	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتفق على ربط عملاتها المحلية بالدولار الأمريكي مع نهاية العام 2002
ديسمبر 2001	1. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تصادق على الاتفاقية الاقتصادية الجديدة التي تتضمن تأسيس: – الاتحاد الجمركي الخليجي – السوق الخليجية المشتركة – العملة الخليجية الموحدة 2. ربط الدينار البحريني رسمياً بالدولار الأمريكي
2002	1. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تؤسس لجنة الاتحاد النقدي 2. ربط الدرهم الإماراتي رسمياً بالدولار الأمريكي
يناير 2003	1. إطلاق الاتحاد الجمركي الخليجي 2. ربط الريال السعودي والدينار الكويتي رسمياً بالدولار الأمريكي
ديسمبر 2005	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تصادق على معايير التقارب الاقتصادي
ديسمبر 2006	لجنة الاتحاد النقدي تقدم مسودة حول عناصر ونسب معايير التقارب الاقتصادي إلى المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
يناير 2007	عمان تعلن عن تأخير انضمامها إلى الاتحاد النقدي الخليجي
مايو 2007	إعادة ربط الدينار الكويتي بسلة عملات
يناير 2008	انطلاق السوق الخليجية المشتركة
يونيو 2008	لجنة المحافظين تصادق على اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول قوانين وأنظمة الاتحاد النقدي
يناير 2010	موعد حول العملة الخليجية الموحدة حيز التنفيذ

المصدر : مركز دبي المالي العالمي مركز دبي المالي العالمي .http://www.difc.ae

خلاصة الفصل :

خلال مسيرة ربع قرن من الجهود المثمرة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، و كما شهدت هذه المسيرة نقلة نوعية هامة التي دخلت مرحلة متقدمة من التكامل والتوحد معالمها عديدة ، منها الانتقال من منطقة التجارة الحرّة إلى إقامة الاتحاد الجمركي وتأسيس السوق الخليجية المشتركة، كما تتواصل الجهود لتحقيق آفاق التكامل الاقتصادي الخليجي وذلك في إطار خطوات أولية من شأنها إنشاء منطقة العملة الموحدة الخليجية مع بداية عام 2010 . ولا شك أن جميع تلك المنجزات بتتابعها المنطقي والمدروس تعطي دلالات واضحة حول مدى جدية قادة دول المجلس وإصرارهم على تجسيد عملية التكامل الاقتصادي بما يعم الخير على شعوبها وتشكيل نموذج عربي غير مسبوق للتعاون الاقتصادي بين البلدان العربية . ولقد حاولنا في هذا الفصل الإجابة عن تساؤل مهم : وهو مدى جاهزية دول مجلس التعاون لقيام منطقة العملة الموحدة بحلول عام 2010 من خلال المؤشرات ومعايير المتعارف عليها عالميا . أنه على الرغم من مسيرة مجلس التعاون بين دول الخليج العربية على مدى 27 عاما، وعلى الرغم من توافر الإرادة السياسية لقادتها فان الشروط الأساسية لقيام منطقة عملة موحدة لم تتوافر بالكامل بعد، وهذا ما أعلنت عنه سلطنة عمان انسحابها من الموعد النهائي المقرر في أول يناير 2010 .

إن نجاح الاتحاد النقدي سيقضي تكثيف الجهود للتواصل إلى إجماع بشأن المسائل الاقتصادية الحرجة وإلى تطوير المؤسسات ذات العلاقة، وتشمل المجالات الرئيسية التي ستستدعي اهتماما خاصا من قبل صانعي السياسات وضع القواعد والمؤسسات اللازمة لدعم الاتحاد النقدي متضمنة الإطار المحاسبي المالي المشترك، وتقوية إجراءات إعداد الموازنات الحكومية والمؤسسات المحورية على رأسها البنك المركزي المشترك. كما ستتطلب عملية التقارب والرقابة الداخلية المعززة الارتقاء بجودة البيانات الإحصائية وتوسع المجالات التي تغطيها واعتماد معايير إحصائية مشتركة . وينبغي أن تسرع سلطات دول مجلس التعاون الخليجي في عملية بناء الإجماع حول معايير التقارب المطلوب لإنشاء الاتحاد النقدي ، ولا سيما فيما يتعلق بسياسة المالية العامة وقاعدة البيانات الإحصائية والممارسات التنظيمية في القطاع المالي وإقامة بنك مركزي للاتحاد النقدي .

الخاتمة

وضعت المتغيرات والمستجدات التي شهدها العالم الاقتصادي في نهاية القرن العشرين العالم على مشارف مرحلة تاريخية جديدة، تبرز فيها أهمية التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي أصبحت أحد معالم النظام الاقتصادي العالمي الراهن، حيث لم يعد أمام الدول سوى اللجوء إليها خاصة أمام اتساع نطاق العولمة وتحدياتها المختلفة وظهور المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي لا مكان للاقتصاديات الصغيرة والمنفردة في ظل هذه الظروف.

لذا نجد أن الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرين فرض على مختلف الدول خاصة المتقدمة، التفكير والاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية أو تفعيل القائم منها بما يحقق لها أكبر المنافع، ومراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب عمل هذه التكتلات، فأصبح التعاون والتكامل الإقليمي السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الدولية والإقليمية في الوقت الراهن .

و بهذا الخصوص، يمكننا القول بأن تجربة العمل العربي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي تعد من التجارب العربية ذات الديمومة بالمقارنة النسبية مع تجارب الدول العربية السابقة، إذ حافظ المجلس على وجوده منذ تأسيسه عام 1981 وحتى اليوم، ولا يعتقد أن يتم إغفال أو الاستغناء عن الفكرة القائمة لغياب أي بديل آخر في الوقت الراهن ولاستمرارية ظروف وجود المجلس .

وتعكس اهتمامات وإنجازات المجلس شمولية مسيرته لمختلف مجالات الحياة السياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية في المنطقة، والأشواط التي قطعتها نحو تحقيق الأهداف والغايات التي وردت في النظام الأساسي . كما أصبح المجلس بعداً حاضراً ، وبقوة ، في ساحة الكثير من القضايا والأحداث محلياً، وإقليميا، ودولياً .

وشهدت الأعوام الأخيرة نقلة نوعية هامة لا تخفى على المتابع لمسيرة المجلس التي دخلت مرحلة متقدمة من التكامل والتوحد معالمها عديدة، منها الانتقال من منطقة التجارة الحرّة إلى إقامة الاتحاد الجمركي، وتأسيس السوق الخليجية المشتركة .

على الرغم من هذه الإنجازات، إلا هناك مجموعة من التحديات تقف في وجه التكامل الاقتصادي، يمكن إيجازها فيما يلي :

- البنية الاقتصادية لهذه الدول، حيث أن اقتصاديتها أحادية الإنتاج ؛
- ضيق الســـــوق المحلية ؛
- اختلال التركيبة السكانية ؛
- مشكلة الخلافات الحدودية ؛
- التبعية للعالم الخارجي .

ولقد شهدت البيئة الاقتصادية العالمية منذ العقد الأخير من القرن السابق، مجموعة من المتغيرات والتي تمثل تحديات لدول المجلس وتتمثل هذه المتغيرات في بروز ظاهرة العولمة، إضافة إلى عملية تحرير التجارة الدولية في إطار الغات وما صاحبها من تحرير الحركة الدولية لرؤوس الأموال، وأخيرا قيام التكتلات الإقليمية على رأسها الاتحاد الأوربي، ومنظمة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية، إضافة إلى عدد كبير من التكتلات في أمريكا الوسطى والجنوبية وإفريقيا وآسيا والمنظمة العربية .

كما تتواصل الجهود لتحقيق آفاق التكامل الاقتصادي الخليجي وذلك في إطار خطوات أولية من شأنها إنشاء منطقة العملة الموحدة الخليجية مع بداية عام 2010 تؤكد الدراسة أنه على الرغم من مسيرة مجلس التعاون بين دول الخليج العربية على مدى أكثر من 28 عاما، وعلى الرغم من توافر الإرادة السياسية لقادتها فان الشروط الأساسية لقيام منطقة عملة موحدة لم تتوافر بالكامل بعد ولا شك أن جميع تلك المنجزات بتتابعها المنطقي والمدروس تعطي دلالات واضحة حول مدى جدية قادة دول المجلس وإصرارهم على تجسيد عملية التكامل الاقتصادي .

النتائج

نشير فيما يلي إلى خلاصة النتائج التي تم التوصل إليها عبر تحليلاتنا السابقة :

1. يختلف التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي يشهده العالم حاليا عن ذلك الذي يشهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، فأصبح عملية متعددة الأوجه ومتعددة القطاعات وتغطي نطاقا كبيرا من الأهداف الإستراتيجية وليس فقط التجارية، بهدف الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول الأعضاء وحل المشكلات التي تواجهها وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي، ويرجع هذا الاختلاف أساسا إلى التغيرات التي طرأت على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العالمية.
2. تختلف مبررات التكامل الإقليمي بين الدول الصناعية والدول النامية، فبينما نجد أن تحرير التجارة بين الدول الأوروبية وبالتالي زيادة الإنتاج كان سبباً رئيسياً في قيام السوق الأوروبية،وهو يعني فتح الأسواق وزيادة التبادل لمواكبة التطور الهائل للصناعة ،أما في الدول النامية فإننا نجد أن مبررات التكتلات الإقليمية هو انعكاس للأوضاع السلبية التي مرت بها هذه الدول ومن ناحية أخرى ساهم تدهور شروط التجارة الدولية بالنسبة للمواد الأولية وارتفاعها بالنسبة للسلع الصناعية في خلق الحاجة لإيجاد تكتلات بين الدول النامية المصدر الرئيسي للمواد الأولية بهدف تحسين موقفها التفاوضي وإيجاد صيغة تمكنها من الاستفادة من الزيادة في التجارة الدولية، والسيطرة على موادها الأولية وتسخيرها لتطوير هياكلها الإنتاجية لتحقيق أهداف التنمية.
3. إن دول مجلس التعاون لا تريد إقامة منظمة خليجية منفصلة عن منطقة انتمائها القومي وجامعة الدول العربية، وأكدت على أنها مكملة لأهدافها المنسجمة مع ميثاقها، ومتكاملة مع فلسفتها.
4. تأخذ التجمعات الاقتصادية بين الدول مجلس التعاون الخليجي مبدأ التدرج في مراحل التكامل الاقتصادي حيث تبدأ عادة بإنشاء منطقة حرة للتجارة تليها مراحل إنشاء الاتحادات الجمروكية والأسواق المشتركة بما في ذلك حرية انتقال عوامل الإنتاج ثم تأتي المرحلة النهائية وهي الوحدة الاقتصادية أو الاتحاد الاقتصادي .

5. يمكن اعتبار أن تجربة مجلس التعاون الخليجي هي أحد أهم تجارب التكامل والتنظيم الـــدولي، فهي تمتاز عن التجارب الوحدوية العربية السابقة بأنها " أكثر واقعية ".

6. إن توجه دول الخليج إلى تدعيم المجلس وتقوية بنيانه، إنما يمثل استجابة مرنة لطبيعة العصر الذي لا مكان فيه للكيانات الصغيرة المتفرقة .

7. يعتبر قيام المجلس أحد المكاسب والإنجازات الإيجابية للعمل الخليجي المشترك، في كافة المجالات وعلى مختلف المستويات، وهو العمل الذي يعتبر جزاء لا يتجزأ من العمل العربي المشترك ومكملا له لا متعارضا معه .

8. اختارت دول مجلس التعاون (مفهوم التعاون) بدلا من مفهوم التكامل كأساس لتطوير العلاقات التي ترتبط فيما بينها . وفي الواقع فإن اصطلاح التعاون هو اصطلاح مرن ومتسع إذ أنه يمكن أن يشتمل على أي درجة من درجات تطوير العلاقات بين الدول ، ويفرق بعض الكتاب بين التعاون بمعناه الواسع والتعاون بمعناه الضيق ، وينصرف المعنى الأول إلى جميع أشكال ودرجات التعاون ، ويعتبر التكامل الاقتصادي أحد أشكاله ودرجاته، أما المعنى الثاني فينظر إلى التعاون والتكامل على أنهما وجهان لعملة واحدة ، أي يقيم تطابقا بين التكامل والتعاون[1] .

9. ان دول مجلس التعاون لا تستوفي كثير من الشروط الأساسية لإطلاق عملة الموحدة وفقا لنظرية منطقة العملة المثلى. حيث تحتاج دول المجلس إلى تنويع الهياكل الاقتصادية لدول المجلس، وتوسيع نطاق التجارة البينية، كذلك تحتاج إلى إزالة كافة القيود التي تحول دون التدفق الحر للتجارة والاستثمار الأجنبي، وإنشاء مؤسسات فوق قومية تتولى مهمة عملية التوزيع المالي لأغراض الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز وتوحيد وتنميط وتسريع عمليات جمع ونشر البيانات والإحصاءات، وتنسيق السياسات الاقتصادية .

1. صفوت عبد السلام عوض، تقويم تجربة التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المجلة الإقتصادية الكويتية، السنة 11، العدد الحادي و عشرون، الكويت: الجمعية الإقتصادية الكويتية، 2007 ، ص : 26.

التوصيات

1. العمل الجاد من أجل تفعيل مسيرة التكامل الاقتصادي من خلال وضع مقررات الاتفاقية الاقتصادية الموحدة موضع التنفيذ ، وتطوير بعض بنودها بما يتلاءم والمستجدات الاقتصادية الدولية والمحلية .
2. دعم المشروعات الخليجية المشتركة وتوسيع رقعة هذه المشروعات بما يخلق قاعدة مادية عريضة لقيام وتطوير الأشكال الأخرى للتعاون بين دول المجلس .
3. تنويع قاعدة الصناعات والخدمات في الاقتصاديات الخليجية ومحاولة الخروج من دائرة الاقتصاد الأحادي ، من خلال تبني إستراتيجية موحدة ومحددة الخطوات لتطوير القطاعات الإنتاجية غير النفطية، ورفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي لدول المجلس .
4. تشجيع وتحفيز القطاع الخاص الخليجي ليقوم بدوره في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في دول المجلس ، وتعزيز مبدأ الشراكة والتكامل بين القطاعات العام والخاص .
5. العمل على توفير بيئة مستقرة ومناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية من الخارج وإعادة توطين رؤوس الأموال الوطنية من أجل أن تقوم بدورها في دعم النمو والتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال وضع الأسس القانونية والإدارية اللازمة لذلك ، وتطوير التشريعات القائمة وتوحيد القوانين المنظمة لاستثمار في المنطقة .
6. ينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي أن توافق بين أنظمتها وقوانينها الاقتصادية والتجارية والنظم والقوانين الدولية التي أتت بها الجات ومنظمة التجارة العالمية، وأن تعمل على تنمية قطاعاتها الإنتاجية المختلفة وتطويرها ، خاصة تلك التي تتمتع بمزايا نسبية فيها، حتى تتمكن من الصمود والمنافسة أمام منتجات الدول الأخرى الأكثر تطورا، وتجد لها مكانا في السوق العالمية .
7. ضرورة الاستفادة من التجربة الأوروبية في قيام السوق الأوروبية المشتركة التي فتحت آفاقاً عالمية واسعة لحركة التجارة والتبادل التجاري بين مختلف أقطار العالم، جعلت منها قوة اقتصادية متينه تمكنها من مواجهة التحديات والتكتلات الاقتصادية العالمية .
8. العمل على إصلاح الخلل القائم في العلاقات التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي وكل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة، من خلال الدخول في مفاوضات مباشرة من أجل اصلاح وتعديل طبيعة العلاقات القائمة بما يحقق مصالح كافة الأعضاء .
9. ضرورة التنسيق بين المجلس وبقية التجمعات العربية والإسلامية الأخرى وهذا لاتخاذ مواقف موحدة حول علاقتهم الاقتصادية والتجارية تجاه التكتلات الاقتصادية العالمية والعمل على خلق قوة تفاوضية جماعية .
10. ضرورة سعي دول المجلس إلى تجاوز مشكلات الحدود، من خلال قيامه بوضع آلية مناسبة تضمن التوصل إلى حلول سليمة لكافة المشكلات المتعلقة بالحدود .

11. تبني إستراتيجية محددة لإحلال التدريجي للعمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، خاصة في ضوء تزايد الآثار السلبية الناجمة عن العمالة الوافدة، وارتفاع معدلات البطالة في دول المجلس، مع الاهتمام بتنمية قدرات ومهارات العمالة الوطنية، من خلال برامج وطنية للتدريب والتأهيل بما يخدم مسيرة التنمية الإقتصادية .

12. لكي يتحقق الاتحاد النقدي الخليجي ويحقق الأهداف التي قام من اجلها، فإنه سيحتاج إلى استثمارات داعمة في البنية التحتية للقطاع المالي (بما في ذلك البنية القانونية والتنظيمية)، بالإضافة إلى تطوير أنظمـــة الدفع وربط أسواق النقد بأسواق رأس المال .

13. دعوة الباحثين والدارسين لوضع دراسات علمية وكمية حول جدوى نموذج التكامل الاقتصادي الإنمائي على تجربة مجلس التعاون الخليجي .

وهكذا ينبغي أن نشير في الأخير إلى أن هذا الموضوع لا يقف عند هذا الحد، إذ لاندّعي أننا استوفينا كل جوانبه، بل هناك إشكاليات أخرى لم تتناولها الدراسة تطرح نفسها على حاضرنا ومستقبلنا، فتعتبر آفاقا مفتوحة لأبحاث لاحقة نذكر منها :

– ما مدى الـــتأثير الذي يتركه التكامل الاقتصادي الخليجي على التكتلات الإقليمية العربية بصفة خاصة والتكتل الاقتصادي العربي بصفة عامة ؟

1. الكتب باللغة العربية :

1.1 الحامل الورقي :

1. إبراهيم العيسوي ، قياس التبعية في الوطن العربي : مشروع المستقبليات العربية البديلة ، آليات التبعية في الوطن العربي ، بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، 1989 .

2. أسامة المجدوب ، العولمة والإقليمية ، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ، القاهرة : الدر المصرية اللبنانية، 1999
3. أسامة عبد الرحمن ، تنمية التخلف وإدارة التنمية : إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997 .
4. إسماعيل العربي ، التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة ، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1974
5. إسماعيل صبري مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي : دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات ، الكويت : شركة الريعان للنشر والتوزيع ، 1984 .
6. إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي،ط1، القاهرة، : مكتبة مدبولي، 2002
7. بشارة خضر ، أوربا وبلدان الخليج العربي : الشركاء الأباعد ، ترجمة حسين عبد الكريم قيسي ، ط1 ، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية 1995 .
8. بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة رشيد البراوي، القاهرة:دار النهضة العربية، 1964
9. جاسم بن محمد القاسمي ، آفاق التنمية والتكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية ، مؤسسة شباب الجامعة،1999
10. جاسم بن محمد القاسمي ، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي إنجازاته وتحدياته ، إسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2000 .
11. حسن علي خربوش،تنسيق النفقات العامة بين الدول العربية ، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشرو التوزيع ،1984
12. حسين عمر ، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق ، ط1 ، القاهرة : دار الفكر العربي، 1998
13. رجان غوفيل ، دول مجلس التعاون الخليجي : دراسة حالة التكامل الاقتصادي العربي ، وقائع الندوة حول التكامل الاقتصادي العربي : التحديات والآفاق ، الإمارات : صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، 23_24 فبراير 2005 .
14. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت :مطابع الأمان، دون سنة النشر
15. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط 2، ج 2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1994.
16. سامي عفيفي حاتم،التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق ، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 2005 .
17. عادل أحمد حشيش،أسامة محمد الفولي،مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، القاهرة :دار الجامعة الجديدة للنشر،1998 .

18.عبد العزيز ، سمير محمد ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة ، ط1، الإسكندرية : مكتبة الإشعاع الفنية ، 2001 .

19.عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2000 .

20.عبد المطلب عبد الحميد ، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة ، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003 .

21.عبد المنعم سيد علي ، بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية : إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون ، ط 1 ، السعودية : عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، 1986 .

22.علي خليفة الكواري ، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة : الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية ، ط 2 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986 .

23.فؤاد مرسي، التكامل الاقتصادي الاشتراكي في مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

24.فؤاد أبوستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 2004 .

25.كارل دويتش ، تحليل العلاقات الدولية ، ترجمة شعبان محمد محمود ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1983 .

26.كامل بكري ، التكامل الاقتصادي، الإسكندرية: المكتبة العربية الحديث للطباعة والنشر،1984.

27.محمد السعيد إدريس ، النظام الإقليمي للخليج العربي ، سلسلة أطروحات الدكتوراه 34 ، ط1 ، بيروت : مركز الدرسات الوحدة العربية ، فبراير 2000 .

28.محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي : دراسة نظرية وتطبيقية ، الإسكندرية: جامعة الإسكندرية ، 2000 .

29.محمد عبد العزيز عجيميه، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية،دون ذكر مكان النشر، .1978

30.محمد عبد المنعم عفر ،احمد فريد مصطفي ،الاقتصاد الدولي ، الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة ،1999.

31.محمد لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية العربية ، تجاربها وتوقعاتها ، ج1 ، ط 1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986.

32.محمد محمود الإمام ، التكامل الاقتصادي : الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1990.

33.محمد هشام خواجكية،التكتلات الاقتصادية الدولية، حلب: مديرية المطبوعات الجامعية،1972 .

34.محمود الحمصي، خطط التنمية العربي واتجاهاتها التكاملية والتنا فرية، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الرابعة ،1986.

35.نايف علي عبيد ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (28) ، ط1 ، بيروت : مركز الدرسات الوحدة العربية ، 1996.

36.يحي حلمي رجب ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية : رؤية مستقبلية، دراسة قانونية سياسية اقتصادية ، الكويت : مكتبة دار العروبة، 1983 .

37.هيل عجمي جميل، إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الإمارات العربية المتحدة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.

2.1 الحامل الإلكتروني :

1- مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة، التعاون من أجل التنمية و السلام في خمسة وعشرون عام[على الخط] ، ،الرياض : الأمانة العامة، 2006، متاح على : <http://library.gcc-sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish.htm > .

2 - مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة، المسيرة والإنجاز[على الخط] ، ط2 ،الرياض : الأمانة العامة، 2007، متاح على : <http://library.gcc-sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish.htm >.

3- مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة، إجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي[على الخط]، الرياض : الأمانة العامة، 2003، متاح على : <http://library.gcc-sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish08.htm > .

4- مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الشئون الاقتصادية: إدارة الاتحاد الجمركي، الاتحـــاد الجمـــركي[على الخط]، الرياض : الأمانة العامة، 2003، متاح على : <http://library.gcc-sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish02.htm >.

5- مركز دبي المالي العالمي ،" الإطار المؤسسي للمصرف المركزي الخليجي" [على الخط] ، دبي :مركز دبي المالي العالمي،سبتمبر2008، متاح على :< www.difc.ae/press_centre/archive/2008/files/539_Arabic.doc >.

6- مركز دبي المالي العالمي ،" تقييم مسيرة الاتحاد النقدي الخليجي"، الورقة الاقتصادية الأولى[على الخط] ،دبي:مركز دبي المالي ،أوت2008، متاح على:< http://www.difc.ae/press_centre/archive/2008/files/080817_difc_monetary_report_final.pdf > .

7- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا[على الخط] الأمم المتحدة ، نيويورك 2005 ، متاح على : < http:// www.escwa.un.org > .

2. أطروحات ورسائل ماجستير:

1. لمقدم عبيرات ، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة دكتوراه ، مكان المناقشة:جامعة الجزائر ،2002 .

2. عبد الوهاب رميدي ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة، و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول الناميـــة ، أطروحة دكتوراه ، علوم اقتصادية فرع تخطيط ، جامعة الجزائر .

3. قحايرية آمال ، الوحدة النقدية الأوروبية:الإشكاليات و الآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب ، أطروحة دكتوراه ، الجزائر : جامعة الجزائر ، 2006.

4. آسيا الوافي ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، رسالة ماجستير ، اقتصاد دولي ، جامعة باتنة ، 2007 .

5. عادل بلجبل ، التجربة الأوربية في التعاون والتكامل الإقليمي ، رسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد دولي ،جامعة باتنة ، 2004 .

3. مجلات

1. حربي موسى عريقات ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة، بحوث اقتصادية عربية، العدد 20 ، 2000

2. أحمد البرصان ، الجنوب والشمال في القرن الواحد والعشرين ، التعاون ، السنة16 ، العدد 54 ، ديسمبر 2001 .

3. باقر سلمان النجار ، العمالة الأجنبية في الخليج العربي ، في معضلة البحث عن البديل ، المستقبل العربي ، السنة 16 ، العدد 190 ، ديسمبر .

4. جاسم خالد السعدون ، المستقبل الاقتصادي للخليج العربي ، المستقبل العربي ، السنة 14 ، العدد 161 ، جويلية 1992.

5. حسن باغي ، دول الخليج العربي ومشكلة الأمنيين المائي والغذائي ، أخبار النفط والصناعة ، السنة 31 العدد 357 ، 2000.

6. عبد الله القويز ، مجلس التعاون الخليجي : التطلعات ...الإنجازات ... العقبات مع التركيز على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، التعاون ، السنة 03 ، العدد 10 ، أفريل 1988 .

7. عمر حسن، التكامل الاقتصادي الخليجي آفاق وتحديات، سلسلة دراسات اقتصادية، العدد 4، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، مارس2001 .

8. فضل علي مثنى، التحديات التي تواجه الاقتصاد اليمني خلال القرن الحادي والعشرين، بحوث اقتصادية عربية ، السنة 10 ، العدد 24 ، 2001 .

9. محمد ناجي التوني ، قيام منطقة العملة الموحدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المجلة الإقتصادية الكويتية ، السنة 10 ، العدد عشرون ، الكويت : الجمعية الإقتصادية الكويتية ، 2006 .

10. محمود الحمصي، ندوة القطاع العام و الخاص في الوطن العربي، المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد 142 ، ديسمبر 1990.

11. محمود وهيب السيد، أزمة احتلال العراق للكويت : المحددات، التفاعلات النتائج، مصر : دار النهضة العربية ، 1995.

12. مركز البحوث والدراسات ، العلاقات التجارية البينية ودور ها في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، ماي 2007 .

13. صفوت عبد السلام عوض، تقويم تجربة التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المجلة الإقتصادية الكويتية، السنة 11، العدد الحادي و عشرون، الكويت: الجمعية الإقتصادية الكويتية، 2007 .

4. ملتقيات

1. وصاف سعيدي ، مجلس التعاون الخليجي : دراسة تقييميه لمسار عملية التكامل الاقتصادي ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي : التكامل الاقتصادي العـــربي كآلية لتحســـين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، جامعة فرحات عباس ، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير ، 08-09 ماي 2004 .

2. محمد العسومي ، المستقبل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ورقة قدمت إلى : ندوة مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، التي نظمتها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 24-11-1998 ، الإمارات : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1999 .

3. مصطفى محمد العبد الله الكفري ، اقتصادات دول مجلس التعاون في ظل العولمة الاقتصادية ، ورقة قدمت إلى : مؤتمر اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ، فرص القرن الحادي والعشرين ، جامعة الملك فيصل ، 13 فبراير 2001.

4. سعيد سويد النصيبي ، تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في منظمة التجارة العالمية ، بحث مقدم لمؤتمر : الدول النامية والمنظمة العالمية للتجارة : الواقع والتحديات المستقبلية ، جامعة الكويت ، نوفمبر 2004 .

5. المراجع بالغات الأجنبية :

1 -The Oxford Dictionary VII.C .
2 - Yadwiga Forowicz, Economie Internationale, Benchemin , Quebeq , 1995.
3 - Barrea , Théorie des relations Internationales .
4 - Jean – François Mittaine, François Pequerul, les unions économiques régionales (Paris, Armand Colin 1999).
5 - Belkacem Laabas and Imed Limam , Are GCC Countries Ready for Currency Union?, Economists at the Arab Planning Institute, Kuwait. April 2002 .
7- EUROPEAN COMMISSION, DIRECTORATE-GENERAL FOR ECONOMIC AND FINANCIAL AFFAIRS Economic, forecasts Autumn 2006.

6. مواقع إلكترونية :

1- www.gcc-sg.org .
2- محمد إبراهيم السقا ، مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون ، متاح على :
http://www.cba.edu.kw/elsakka/GCC_COMMON_CURRENCY.ppt > ، تاريخ الإطلاع : **30- 04 -2008** .
3- www.news.gov.kw/files/documents > ، تاريخ الإطلاع : **30- 04 -2008** .
4- تقرير إخباري ، www.xinhuanet.com ، تاريخ الإطلاع : **27-01-2008** .
5- http://www.islamonline.net تاريخ الاطلاع : **20- 09 -2008.**
6- www.alghad.jo ، تاريخ الإطلاع : **15- 09 -2008.**
7- Wikipedia, the free encyclopedia.org.